بلوغ المنى بتقريب شرح قطر الندى وبلِّ الصدى

الجزء الأول (من ----- الكلمة، الى ---- جوازم الفعل المضارع)

هذا جهدٌ مقلٌ قُصد به تقريبُ شرح قطر الندى وبلِّ الصدى، وفكُّ رموزه ليسهل فهمه على راغبي تعلِّم هذا الكتاب الماتع من كتبِ إمام النحاة أبي محمد ابن هشام المصري الأنصاري -رحمه الله-

فإن أصبتُ فلا عجب ولا غرر

وإن نقصتُ فإن الناس ما كملوا

والكامل الله في ذات وفي صفة

وناقص الذات لم يكمل له عملُ

كتبه: رضا بن عبد العاطي بن حامد أبو عبد الله الاقصري

والله الموفق

بسم الله الرحمن الرحيم

- **(قال الشيخ الإمام، العالم، العلامة)**

قوله: "العلاّمة"، صيغة مبالغة والأصل علّام على وزن فعّال، وهي صيغة من صيغ المبالغة، والتاء هنا للتوكيد وليست للمبالغة؛ إنما تكون للمبالغة متى أضيفت إلى اسم ليس من صيغ المبالغة. مثال: (راوية)، و (داهية) فراوية، أو داهية؛ التاء هنا للمبالغة لأن أصل الكلمة راوٍ أو داهٍ ليس من صيغ المبالغة بخلاف علّام أو فهّام فيقال علّامة أو فهّامة بإضافة التاء لتأكيد المبالغة ليس غير.

- **(جمال المتصدرين، وتاج القراء)**

قوله: "القرّاء" هنا المقصود بهم العلماء أو الفقهاء وليس المقصود بهم قراء القرآن أو العالمين بعلوم القرآن فقط؛ لأن لفظ القراء قديمًا كان يطلق على كل من جمع علوم الشريعة، وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم: عندما قنت شهرًا يدعو على مَنْ قتل القراء والحديث في البخاري ومسلم.

فهؤلاء الصحابة رضى الله عنهم سموا بالقراء ولم يكونوا قرّاءً للقرآن فحسب بل جامعين لكل علوم الشريعة.

- **(تذكرة أبي عمرو، وسيبويه، والفرّاء)**

قوله: "تذكرة" أى أن ابن هشام رحمه الله في بزوغه وشهرته في علم النحو، والعربية، وعلو كعبه في ذلك، يذكّر بهؤلاء العلماء الجهابذة.

قوله: "أبي عمرو" هو ابن العلاء البصري، من بني تميم، وهو من أعلم الناس باللغة العربية والقرآن والشعر.

قوله: "سيبويه" هو عمرو بن عثمان بن قنبر، وهو فارسيّ الأصل ومعنى سيبويه في لغة فارس: رائحة التفاح، وكان أعلم الناس باللغة العربية وهو صاحب "الكتاب" الذي يُعد مرجعًا في علم النحو، وقيل إن أمه وهو صغير كانت تدلله بـ"سيبويه"؛ لأنه كان أبيض مشربًا بحمرة.

قوله: "والفرّاء" هو أبو زكريا، يحيى بن زياد الفرّاء، وسمي بالفرّاء لأنه كان يفري الكلام أى يصلحه، وكان من أعلم أهل زمانه باللغة العربية وعلومها حتى قيل فيه: "لولا الفرّاء لما كانت عربية".

- **(أبو محمد عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن هشام الأنصاري، فسح الله في قبره)**

قائل هذا الكلام إما أن يكون أحد تلامذة ابن هشام أو أحد الوراقين الذين ينسخون الكتب، لأن أيام هؤلاء لم تكن هناك آلات للطباعة مثل الآن، فكانت هناك وظيفةٌ تقوم مكانها ولكن يقوم بها بشر يقال لهم الورّاقون، ينسخون الكتب بأيديهم فيمكن أن يكون ما تقدم من بداية الكتاب إلى قوله: " فسح الله في قبره " من كلام الورّاق أو أحد تلامذة ابن هشام، ولا يمكن أن يتصور أن يكون ما تقدم من الكلام صدر عن ابن هشام نفسه رحمه الله؛ لأن هذا ليس من طبيعة العلماء ولا

السلف أنهم يمدحون أنفسهم، أو يعظمونها، بل كانوا أبعد الناس عن ذلك؛ لهذا رفع الله تعالى شأنهم وبارك في علمهم فانتفعت به أجيالٌ بعد أجيالٍ كلُّ ذلك ببركة إخلاصهم لله تعالى.

- **(الْحَمد لله رَافع الدَّرَجَات لمن انخفض لجلاله وفاتح البركات لمن انتصب لشكر أفضاله)**

قوله: "رافع – انخفض – فاتح – انتصب" كلها كلمات أو مصطلحات نحوية (الرفع، الخفض، الفتح، النصب) إشارة إلى موضوع الكتاب، لأن الكتاب في علم النحو، لهذا كانت من عادة المؤلفين مثل: ابن هشام، وغيره، أنه يذكر في مقدمة كتابه ما يدل على موضوع الكتاب أو التأليف.

- **(وَالصَّلَاة وَالسَّلَام على من مدت عَلَيْهِ الفصاحة رواقها)**

قوله: "رواقها" الرواق: بكسر الراء، على زنة الكتاب، وأصله: بيت الفسطاط، وقيل هو سقف مقدمة البيت، وهذه استعارة مكنية حيث شبه الفصاحة بالبيت الذي مدّ ظلاله على غيره.

- **(وشدت بِهِ البلاغة نطاقها)**

قوله: "نطاقها" بكسر النون، ما يشدّ به الوسط كالحزام، وقيل شقةٌ تلبسها المراة تشدّ وسطها عليها، فترسل الأعلى على الأسفل إلى الأرض، وليس لها حجزة، وجمعه نُطُق، بِزنةِ كُتُبٍ، وهذه استعارة مكنيةٌ أيضًا، حيث شبه البلاغة بالسياج أو الحزام الذي أحاط بفصاحة ولسان نبينا صلى الله عليه وسلم، إحاطة السوار بالمعصم.

- **(الْمَبْعُوث بِالْآيَاتِ الباهرة والحجج الْمنزل عَلَيْهِ قُرْآن عَرَبِيّ غير ذِي عوج وعَلى آله الهادين وَأَصْحَابه الَّذين شادوا الدّين وَشرف وكرم)**
- **(وبعد فَهَذِهِ نكت حررتها على مقدمتي الْمُسَمَّاة ب قطر الندى وبل الصدى)**

قوله: "نكت" النكت في اللغة هي المسائل اللطيفة، أو الفرائد الدقيقة، التي تستنبط بعد التدقيق والفهم، مفردها نكتة؛ أى فائدة، وقد تطلق النكتة في اللغة أيضًا على الكلام اللطيف المضحك، والأصل أن النكت على هذا المعنى الثاني الواجب أن تكون مبنيةً على الصدق وليس الكذب كما هو المشاع عند كثير من الناس، فقد ورد الوعيد الشديد على ذلك، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ويل ثم ويل ثم ويل، لمن يكذب الكذبة ليضحك بها الناس". وكان من صفاته عليه الصلاة والسلام، أنه كان يمزح ولا ينقل إلا صدقا.

وعلى كل حال فهذا المعنى الثاني ليس هو المراد أو المقصود من قول العلماء نكتة أو نكت، وإنما يقصدون المعنى الأول وهو المسائل الدقيقة والفريدة.

- **(قطر الندى)**

"القطر" هو النقط، والندى هو البلل الذي يكون على أوراق الأشجار صباحًا قبل بزوغ الشمس، سمَّى كتابه بذلك؛ دلالةً على رقةِ ولطفِ الكتابِ، وأنه سهل قريب المنال.

- **(وبل الصدى)**

"البلّ" من البلل: وهو الترطيب، والصدى: هو العطشان، أى أن كتابه يروي عطش الراغب في معرفة علم النحو وقواعده لسهولته وقربه إلى الفهم.

- **(رَافِعَة لحجابها كاشفة لنقابها مكملة لشواهدها متممة لفوائدها كَافِيَة لمن اقْتصر عَلَيْهَا وافية ببغية من جنح من طلاب علم الْعَرَبيَّة إِلَيْهَا)**

قوله: "بغية" أى حاجة وطلبة، وجنح: أى مال وعطف إليه، وهذا الأسلوب الذي اتبعه المؤلف رحمه الله، قصد به تشويق طلاب اللغة العربية والحارصين على تعلمها، لأهمية كتابه، وما يشتمل عليه من الفوائد والفرائد.

- **(وَالله الْمَسْئُول أَن ينفع بهَا كَمَا نفع بأصلها وَأَن يذلل لنا طرق الْخيرَات وسبلها إِنَّه جواد كريم رؤوف رَحِيم وَمَا توفيقي إِلَّا بِالله عَلَيْهِ توكلت وَإِلَيْهِ أنيب)**

قوله: "كما نفع بأصلها" أصل الشرح هو (قطر الندى وبل الصدى) فهو شرح لهذا الأصل، وأهم ما يميزه أن كاتب الأصل والشرح واحد، فهو أعلم بما كتب، وصاحب الدار أدرى بما فيه.

قوله: "جواد كريم" الجواد من أسماء الله تعالى الحسنى، جاء في حديث عبدالله بن عباس رضى الله عنهما عند البيهقي في شعب الإيمان مرفوعًا (إن الله تعالى جوادٌ يحب الجود، ويحب معالي الأخلاق، ويكره سفاسفها) صححه الألباني رحمه الله تعالى.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في نونيته:

وهو الجواد فلا يخيب سائلاً ولو أنه من أمة الكفرانِ

قوله: "أنيب" أى أرجع وأتوب.

- باب الكلمة -

من عادة النحويين عندما يبدأون في الكتابة عن علم النحو أنهم يبدأون بتعريف الكلمة أو الكلام، وذلك لأن مادة علم النحو واختصاصه بحركة الكلمة وتغيرها، ومن ثمّ ينشأ الكلام النحوي الفصيح السليم من العيوب، والخالي من الشوائب والانحراف واللكنة والعجمة، عندما يتم فهم قواعد النحو، وتطبيقها على الكلمة تطبيقًا صحيحًا.

- **1- ص(الْكَلِمَة قَول مُفْرد)**
  ش (تطلق الْكَلِمَة فِي اللُّغَة على الْجمل المفيدة)

قوله: "اللغة" الألف واللام هنا ليست للجنس، فليس المقصود باللغة هنا اللغة العربية التي علم النحو جزء من علومها، بل هو من قامتها، وإنما الألف واللام هنا للعهد الذهني، ويقصد به (علم مفردات اللغة)، وقد يحذف المضاف الذي هو مفردات وينوب عنه المضاف إليه الذي هو اللغة، فيقال: علم اللغة أو اللغة بالإطلاق.

والفرق بين علم اللغة وعلم النحو، أن علم اللغة يهتم بالكلمة المفردة من زاوية استعمالاتها المتعددة، واشتقاقاتها، ومجازها، ومترادفاتها، والوجوه التي تستعمل فيها، يعني: يهتم بالكلمة بالنظر إلى كونها مفردة، بخلاف علم النحو الذي يهتم بحال الكلمة من حيث التركيب، فالكلمة الواحدة في علم النحو، مثال: زيد، لا معنى لها حتى يتم تركيبها مع كلمة أخرى، فيقال: زيد قائم، فهذا هو مجال علم النحو.

فهما علمان من علوم اللغة العربية التي تنقسم إلى اثني عشر قسما، جمعها القائل في قوله:

نحو وصرف عروض ثم قافية وبعدها لغة قرض وإنشاء

خط بيان معانٍ مع محاضرة الاشتقاق لها الآداب أسماء

قوله: "على الجمل المفيدة" أى أن الكلمة تطلق في علم مفردات اللغة مجازًا وليس حقيقةً على الجمل المفيدة التي يحسن السكوت عليها، سواءًا كانت باللفظ، أوالنطق، أو الكتابة، أو الإشارة.

- **ش(كَقَوْلِه تَعَالَى كلا إِنَّهَا كلمة هُوَ قَائِلهَا إِشَارَة إِلَى قَوْله: رب ارْجِعُونِ، لعَلي أعمل صَالحا فِيمَا تركت، كلا إنها كلمة)**

والشاهد من الآية أن الكلمة هنا أطلقت على جملة كاملة، وليست على كلمة مفردة، وهى قوله تعالى: "رب ارجعون، لعلي أعمل صالحًا"

مثال آخر على اطلاق الكلمة على الجمل المفيدة، قوله تعالى: "ألم تر كيف ضرب الله مثلًا كلمة طيبة كشجرة طيبة" فالكلمة هنا هي كلمة التوحيد، لا إله إلا الله.

وجاء في البخاري ومسلم، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أصدق كلمة قالها العرب، أو الشاعر، كلمة لبيد: ألا كل شئ ما خلا الله باطل" فسماها كلمة، والأمثلة على ذلك كثيرة.

- **ش(وَفِي الِاصْطِلَاح على الْقَوْل الْمُفْرد وَالْمرَاد بالْقَوْل اللَّفْظ الدل على معنى كَرجل وَفرس وَالْمرَاد بِاللَّفْظِ الصَّوْت الْمُشْتَمل على بعض الْحُرُوف سَوَاء دلّ على معنى كزيد أم لم يدل كديز مقلوب زيد وَقد تبين أَن كل قَول لفظ وَلَا ينعكس)**

عرّف المؤلف هنا الكلمة في اصطلاح النحويين أنها قول مفرد، ثم عرف القول بأنه لفظ، واللفظ صوت يشتمل على بعض الحروف الهجائية التي تبتدأ بالألف وتنتهي بالياء.

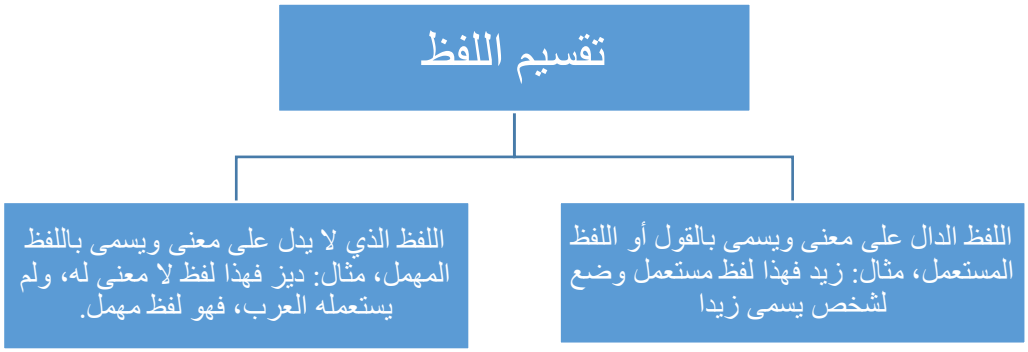

وبهذا التقسيم نفهم أن كل قول لفظ، وليس كل لفظ قولا، لأن اللفظ منه المستعمل وهو القول، وغير المستعمل وهو المهمل، وهذا هو معنى قول المؤلف: (كل قول لفظ ولا ينعكس).

- **ش(وَالْمرَاد بالمفرد مَا لَا يدل جزؤه على جُزْء مَعْنَاهُ وَذَلِكَ نَحْو زيد فَإِن أجزاءه وَهِي الزَّاي وَالْيَاء وَالدَّال إِذا أفردت لَا تدل على شَيْء مِمَّا يدل هُوَ عَلَيْهِ)**

يقصد بذلك: أن الجزء إذا أفرد لا يدل على الكل، فحرف الـ: (زاي) لا يدل على عين زيد أو رأسه أو يده، وكذلك بقية الحروف، ولكن متى تجمعت كلها دلت على زيد كله بلحمه وجسده.

- **ش(بِخِلَاف قَوْلك غُلَام زيد فَإِن كلا من جزئيه وهما الْغُلَام وَزيد دَال على جُزْء مَعْنَاهُ فَهَذَا يُسمى مركبا لَا مُفردا)**

يقصد بذلك: بان هذا التركيب عند افراده يدل كل واحد منه على معنىً خاصٍ به، فغلام يدل على الغلام، وزيد يدل على زيد، فهذا لا يسمى مفردًا، وإنما يقال له تركيب.

- **ش(فَإِن قلت فَلم لَا اشْترطت فِي الْكَلِمَة الْوَضع كَمَا اشْترط من قَالَ الْكَلِمَة لفظ وضع لِمَعْنى مُفْرد)**

يقصد بكلمة الوضع، أى الاستعمال العربي للكلمة؛ أى استعمال الكلمة عند العرب لا عند غيرهم.

- **ش(قلت إِنَّمَا احتاجوا إِلَى ذَلِك لأخذهم اللَّفْظ جِنْسا للكلمة وَاللَّفْظ يَنْقَسِم إِلَى مَوْضُوع ومهمل فاحتاجوا إِلَى الِاحْتِرَاز عَن المهمل بِذكر الْوَضع وَلما أخذت القَوْل جِنْسا للكلمة وَهُوَ خَاص بالموضوع أغناني ذَلِك عَن اشْتِرَاط الْوَضع)**

قوله: "ينقسم إلى موضوع ومهمل" يعني بالموضوع: أى المستعمل عند العرب، المتداول بينهم، والمهمل: غير المستعمل، ولا المعروف عندهم.

- **ش(فَإِن قلت فَلم عدلت عَن اللَّفْظ إِلَى القَوْل قلت لِأَن اللَّفْظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل كَمَا ذكرنَا، وَالْقَوْل جنس لاختصاصه بِالْمُسْتَعْمل وَاسْتِعْمَال لأجناس الْبَعِيدَة فِي الْحُدُود معيب عِنْد أهل النّظر)**

قوله:"فلم عدلت عن اللفظ إلى القول؟ " هذا إشكال مبني على أن كثيرًا من النحويين عندما يعرفون الكلم أو الكلام يقولون هو اللفظ، ومن ثم كان فعل المؤلف مغايرًا لتلك العادة، فكان جوابه بأن اللفظ منه المستعمل وغير المستعمل، وأما القول فلا يكون إلا في المستعمل، ومن ثمّ من تقيد باللفظ في التعريف احتاج إلى احترازات ليخرج المهمل من الكلمة، وهذا معيب عند أهل النظر، والمقصود بهم أهل الاختصاص في تعريف الحدود، وذلك أنه لا يذهب إلى الجنس البعيد إلا إذا فقد الجنس القريب، فلما كان القول هو الجنس القريب لم يحتج إلى الذهاب للجنس البعيد وهو اللفظ.

- باب أقسام الكلمة -

اسم، فعل، حرف

- **2- (ص وَهِي أسم وَفعل وحرف)**
- **ش(لما ذكرت حد الْكَلِمَة بيّنت أَنَّهَا جنس تَحْتَهُ ثَلَاثَة أَنْوَاع الِاسْم وَالْفِعْل والحرف)**

ذهب بعض علماء النحو إلى أن هناك قسمًا رابعًا، وهو اسم الفعل، مثل: صه، مه، لأنه ليس اسمًا خالصًا، ولا فعلًا خالصًا، فهو قسم رابع للكلمة، ولكن هناك من أبى هذا التقسيم بناءًا على أن اسم الفعل مكون مشترك من الاسم والفعل، فهو لم يخرج عن ذلك.

- **ش(وَالدَّلِيل على انحصار أَنْوَاعهَا فِي هَذِه الثَّلَاثَة الاستقراء فَإِن عُلَمَاء هَذَا الْفَنّ تتبعوا كَلَام الْعَرَب فَلم يَجدوا إِلَّا ثَلَاثَة أَنْوَاع وَلَو كَانَ ثمَّ نوع رَابِع لعثروا على شَيْء مِنْهُ)**

هذا هو المقصود بالاستقراء أي تتبع كلام العرب، وهذه احدى مصادر اللغة العربية، فإن مصادرها إما:

1- القرآن الكريم 2- السنة النبوية 3- كلام العرب 4- أشعارهم 5- الدليل العقلي: ويقصد به أن مرور الزمن والسنين الطوال دليل على صحة هذا التقسيم فلم يكتشف أو يظهر قسم آخر مع مرور هذه السنين، كما أن حاجة الإنسان للكلام لا تنتهي ولا تنقطع ومع هذا فلم يخرج نطاق كلامه عن هذه الأقسام الثلاث، هذا هو الدليل العقلي.

6- دليل الحصر: وذلك أن الكلمة إما أن تدل على معنىً في نفسها بدون اقتران بزمن معين، وهذا هو الاسم، أو مع اقتران بزمن وهذا هو الفعل، أو لا تدل على هذا أو ذاك، فهذا هو الحرف.

- فصل: تعريف الاسم -

- **3- ص (فَأَما الِاسْم فَيعرف بأل كَالرَّجلِ والتنوين كَرجل وَبِالْحَدِيثِ عَنهُ كتاء ضربت)**
- **ش (لما بيّنت مَا انحصرت فِيهِ أَنْوَاع الْكَلِمَة الثَّلَاثَة شرعت فِي بَيَان مَا يتَمَيَّز بِهِ كل وَاحِد مِنْهَا عَن قسيميه)**

قوله: "عن قسيميه" أي أخويه: الفعل والحرف.

- **ش (لتتم فَائِدَة مَا ذكرته فَذكرت للاسم ثَلَاث عَلَامَات)**

يلاحظ أن المؤلف لم يعرف الاسم، بل اكتفى بذكر بعض علاماته، وذلك لأن المؤلَّف أي الكتاب إنما وضع لمستوى عالٍ لمن يدرس العربية، وقد مرّ تعريف الاسم في كتب سابقة للمؤلف.

ولكن لا بأس من ذكره هنا من باب التذكير، فالاسم هو كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمن، مثال: زيد، خالد.

- **ش (عَلامَة من أَوله وَهِي الْألف وَاللَّام كالفرس والغلام)**

الألف واللام هنا للتعريف، سواءًا كانت أصلية أو زائدة، وقد تدخل الألف واللام على الفعل أحيانا ولكنها ليست علامةً على اسمية الكلمة، مثال: قول الفردق: ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل.

فالألف واللام هنا في كلمة (الترضى) بمعنى: الذي، وهو اسم موصول كما سيأتي الكلام عليها إن شاء الله تعالى في فصل الأسماء الموصولة وإن كانت المسألة محل خلافٍ مشهور، فجمهور النحاة على أن (أل) في كل حالاتها دليل على اسمية الكلمة ودخولها على الفعل المضارع هو خروج عن هذه القاعدة ويرى بعض النحاة كابن مالك والمؤلف على أن (أل) عند دخولها على الفعل المضارع ليست تعريفيةً وإنما هي اسم موصول كما سنبين.

- **ش (وعلامة من آخِره وَهِي التَّنْوِين وَهُوَ نون زَائِدَة سَاكِنة تلْحق الآخر لفظا لاخطًا لغير توكيد)**

قوله: "لغير توكيد" احترازًا عن نون التوكيد الثقيلة والخفيفة التي تلحق الأفعال، مثل قوله تعالى: (لنسفعًا بالناصية) وقوله تعالى (وليكونًا من الصاغرين) فهذه نون توكيد خفيفة، وهي تشبه التنوين في الاسم من حيث الرسم، أما عن سبب كتابتها بهذه الصورة أو الطريقة ذلك أن نون التوكيد بنوعيها الثقيلة والخفيفة الأصل فيها أن تكتب بالنون، ولكن بعض العرب في زمن نزول القرآن، كانوا يعاملون نون التوكيد الخفيفة معاملة تنوين النصب فيقفون عليها بالألف، وعلى طريقتهم نزل القرآن.

- **ش (نَحْو زيدٍ وَرجل)**

التنوين هنا يسمى تنوين تمكين، فإذا كان في العلم مثل: زيد، فهو تمكين العلم من علميته، وإذا كان في نكرة مثل رجل، فهو يزيد النكرة نكارة.

- **ش (صهٍ)**

هو اسم فعل بمعنى اسكت، والتنوين هنا تنوين تنكير.

- **ش (وحينئذٍ)**

وهو اسم مركب تركيب إضافي من اسمين ظرفي زمان وهما: حين، إذ، والتنوين هنا هو تنوين عوض عن جملة محذوفة، مثاله: قوله تعالى: (وأنتم حينئذ تنظرون) وتقدير الآية، وأنتم حينئذ بلغت الروح الحلقومَ تنظرون، فحذفت

جملة (بلغت الروح الحلقوم) وعوض عنها بالتنوين. وبناءً عليه فإعراب حينئذ في هذه الحالة يقال حين مفعول فيه منصوب على الظرفية، وهو مضاف و"إذ" مضاف إليه، والتنوين عوض عن جملة محذوفة.

- **ش (مسلماتٍ)**

التنوين هنا تنوين مقابلة، لأنه يقابل النون في كلمة "المسلمون" في جمع المذكّر السالم.

- **ش (فَهَذِهِ وَمَا أشبهها أَسمَاء بِدَلِيل وجود التَّنْوِين فِي آخرهَا)**
- **ش (وعلامة معنوية)**

هذه هي العلامة الثالثة التي ذكرها المؤلف للاسم، فقد ذكر العلامة الأولى وهي الألف واللام، والعلامة الثانية: وهي التنوين.

- **ش (وَهِي الحَدِيث عَنهُ ك قَامَ زيد فزيد اسْم لِأَنَّك حدثت عَنهُ بِالْقيامِ وَهَذِه الْعَلامَة أَنْفَع العلامات الْمَذْكُورَة للاسم)**

قوله: "وهي الحديث عنه" وتسمى عند بعض النحاة بالإسناد إليه، أو المسند، مثل ما قال ابن مالك:

ومسندٍ للاسم تمييز حصل

ويقصد بالإسناد أو الحديث عنه، هو أن ينسب إليه الحكم الذي تحصل به الفائدة، مثل: زيد قائم، يقوم زيد، فقد نسب الحكم وهو القيام إلى زيد؛ لأنه لا تحصل الفائدة إلا بنسبة الحكم إليه، فهذا هو دليل الاسمية.

- **ش (وبهَا اسْتدلَّ على اسميه التَّاء فِي ضربت أَلا ترى أَنَّهَا لا تقبل أل وَلَا يلْحقهَا التَّنْوِين وَلَا غَيرهَا من العلامات الَّتِي تذكر للاسم سوى الحَدِيث عَنْهَا فَقَط)**

يقصد المؤلف من ذلك أن هذه العلامة الحديث عنه أو الإسناد هي أنفع العلامات التي يستدل بها على اسمية الكلمة فهناك من الكلمات التي لا تقبل أيًا من علامات الاسم، مثل: الضمائر المتصلة: ضربت، ضربتِ، ضربنا، وأشباهها، فهذه الضمائر اسم باتفاق النحاة مع انها لا تقبل أيًا من علامات الاسم كالألف واللام أو التنوين أو حروف الخفض، ومع هذا نعتبرها اسمًا لان العلامة الوحيدة التي تقبلها هي الحديث عنها أو الإسناد.

فائدة: اقتصر المؤلف ابن هشام على ذكر ثلاث علامات للاسم، وهي: 1- الألف واللام، 2- التنوين، 3- الحديث عنه أو الإسناد وهذا من باب الإشارة لا الحصر، وإلا فعلامات الاسم كثيرة منها ما قاله ابن مالك في ألفيته:

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

- فصل: أنواع الاسم -

معرب، مبني

- **4- ص (وَهُوَ ضَرْبَان مُعرب وَهُوَ مَا يتَغَيَّر آخِره بِسَبَب العوامل الدَّاخِلَة عَلَيْهِ كزيد ومبني وَهُوَ بخالفه كهؤلاء فِي لُزُوم الْكسر وَكَذَلِكَ حذام وأمس فِي لُغَة الْحِجَازِيِّينَ وكأحد عشر وأخواته فِي زلزوم الْفَتْح وكقبل وَبعد وَأَخَوَاتهَا فِي لُزُوم الضَّم إِذا حذف الْمُضَاف إِلَيْهِ وَنوى مَعْنَاهُ وَكَمن وَكم فِي لُزُوم السّكُون وَهُوَ أصل الْبناء)**
- **ش (لما فرغت من تَعْرِيف الِاسْم بِذكر شَيْء من علاماته)**

تقدم بنا أن المؤلف لم يعرف الاسم في الاصطلاح، وإنما عرفه ببعض علاماته وهي طريقة يسلكها بعض أهل العلم في التعريفات، أنه يعرف الشئ ببعض أفراده.

- **ش (عقبت ذَلِك ببَيَان انقسامه إِلَى مُعرب ومبني وقدمت المعرب لِأَنَّهُ الأَصْل وأخرت الْمَبْنِيّ لِأَنَّهُ الْفَرْع)**

ذكر المؤلف أن الأصل في الأسماء الإعراب وأن البناء هو الفرع وينعكس ذلك في الأفعال إذ الأصل فيها البناء والفرع هو الإعراب، فكيف عرف هذا الأصل؟

هناك طرق عديدة عرف بها النحاة ذلك، منها: 1- الكثرة والتتبع، حيث تتبعوا كلام العرب فوجدوا أن الكثرة في استخدام الأسماء هي الإعراب، وقليل منه البناء، وضده في ذلك الأفعال. 2- أن الأصل في الشئ أنه لا يسأل عن علته بخلاف الفرع، لأنه خلاف الأصل فيسأل عن علّيته أي علة خروجه عن الأصل، مثال: زيد، معرب فلا يسأل عن علة إعرابه، بخلاف: هؤلاء فهو مبني فيسأل عن سبب بناءه فقالوا لمشابهته الحرف كما سيأتي، وقس على ذلك.

3- أيضًا في الافعال، الماضي لا يسأل عن علة بناءه، بخلاف المضارع فيقال: معرب، إما لمضارعته الاسم، أو لأنه لم يتقدمه ناصب أو جازم، كما سيأتي الكلام عليه أيضًا.

4- أن الأصل في الأسماء الإعراب وذلك بسبب تغير المعاني بخلاف البناء، فتقول: ما أحسن زيد، فبدون حركات الإعراب لا يفهم المقصود، فإذا قلت: ما أحسنُ زيدٍ، فـ "ما" نافية، وإذا قلت: ما أحسنُ زيدٌ ؟ قلت: علمه، فـ "ما" هنا استفهامية، و وإذا قلت: ما أحسنَ زيدًا، ف"ما" هنا تعجبية، فهذا هو الإعراب، الذي هو بخلاف البناء الذي يلزم حالة واحدة مثل: كتب، وإن اختلف العامل.

- **ش (وذكرت أن المعرب هو ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل)**

أي ان تغير الآخر متلازم مع تغير العامل، نحو جاء زيد، رأيت زيدًا، مررت بزيدٍ، فهذا تغير لحالة آخر الحرف في زيدٍ، متلازم مع تغير العامل من الفاعلية كـ: جاء، إلى المفعولية كـ: رأيت، إلى الجرّ في حرف الباء، هذا بخلاف التغير الذي يحصل في آخر الكلمة ليس لسبب تغير العامل وإنما السبب فيه علة أخرى فلا يعد معربًا كما سيأتي في كلام المؤلف.

- **ش (كزيد تقول جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى أن آخر زيد تغير بالضمة والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من جاءني ورأيت والباء)**

وهذا هو الإعراب فإن الإعراب كما هو ظاهر هو تغير حال آخر الكلمة لتغير العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا، والمثال الذي ذكره المؤلف هو مثال للتغير اللفظي الظاهر، أما التغير التقديري، فمثل: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، فإن حركة التغير هنا موجودة مثل: زيد تمامًا، ولكن بسبب أن الفتى آخره ألف صعب معه ظهور الحركة بسبب التعذر.

- **ش (فلو كان التغير في غير الآخر لم يكن إعرابا كقولك في فلس إذا صغرته فليس وإذا كسرته أفلس وفلوس)**

قوله: "إذا كسرته" أي جمعته جمع تكسير فهذا تغير قد حصل في الكلمة، ولكنه في بنية الكلمة، فهذا يدخل في علم الصرف وليس علم النحو لأن علم النحو يتعلق بحالة الكلمة أثناء التركيب.

- **ش (وكذا لو كان التغير في الآخر ولكنه ليس بسبب العوامل كقولك جلست حيث جلس زيد فإنه يجوز أن تقول حيث بالضم وحيث بالفتح وحيث بالكسر إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل ألا ترى أن العامل واحد وهو جلس وقد وجد معه التغير المذكور)**

قوله: "حيث" اسم وهو ظرف للمكان يبنى على الضم، وهو مبهم يوضحه ما بعده، وقد يدل على الزمان، وقد يسبقه حرف من حروف الجرّ، خاصة (من، إلى) مثال: سأزورك حيث تجتمع أو من حيث هو المسؤول، أو إلى حيث تنتهي الكلمة، هذا مثال "حيث" كظرف للمكان، ومثالها كظرف للزمان: رعى الله أيامًا حيث الحياة، وأصل كلمة حيث حوث بالواو فقلبت الواو ياءًا لكثرة تداخل الياء مع الواو، ثم بنيت على الضم لالتقاء الساكنين، واختير لها الضم، ليشعر أن أصلها واو.

ومن العرب من يبني حيث على الفتح، استثقالًا للضم مع الياء، ولكن جاء التنزيل بالبناء على الضم، مثل قوله تعالى: (فكلا من حيث شئتما) وقوله تعالى: (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام) والآيات في ذلك كثيرة.

وقد تقع مفعولًا به مثاله قوله تعالى: "الله أعلم حيث يجعل رسالته". وعند بعض العرب يعرب حيث بالحركات الثلاث، وقد فصل ذلك المؤلف رحمه الله في كتابه الماتع "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب".

فمقصود المؤلف في هذا المثال الذي ذكره عن حيث إقنها تغير آخرها من الضم إلى الفتح إلى الكسر مع أن العامل واحد، ولم يُعد ذلك إعرابا لأن هذا لغة لبعض العرب، فهو من باب تنوع اللغات وليس من باب الإعراب، ولكن كما ذكرنا أن بعض العرب يعرب حيث بالحركات الثلاث وبناءً على طريقتهم، فحيث عندهم معربةٌ يتغير آخرها بتغير العامل، تنبيه: الإعراب يدخل على الأسماء والفعل المضارع فقط الذي لم تتصل به لا نون التوكيد الثقيلة، ولا نون

التوكيد الخفيفة، ولا نون النسوة. وأقسام الإعراب: رفعٌ، ونصبٌ، وخفضٌ أو جر، وجزم، وألقابه: مرفوع، منصوب، مخفوض أو مجرور، ومجزوم.

- فصل: في الأسماء المبنية -

- ش (ولما فرغت من ذكر المعرب ذكرت المبني وأنه الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه)

هذا هو البناء ان يلزم حالة واحدة بغير عامل او اعتلال اي ليس لتغير العامل او لعله موجودة من تعذر او ثقل او حركة مناسبة، وانما عرف ذلك عن طريق تتبع استقراء كلام العرب فوجدوا أنهم يبنون تلك الكلمات ويلزمونها حالة واحدة، وما يوجد في كلام النحويين من تعليل لهم للكلمات المبنية إنما هو اجتهاد منهم لمعرفة أسباب بناء العرب لتلك الكلمات، والمبني من الأسماء مثل:

أسماء الشرط، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الاستفهام ما عدا: هل، ألّا، لأنهما حرفان والضمائر والاسم المختوم بـ: ويه، والأعداد المركبة، وهي تنقسم إلى قسمين: أ. قسم متفق على بنائه فلا خلاف فيه. ب. قسم مختلف في بنائه بين العرب.

- ش (ثم قسمته إلى أربعة أقسام مبني على الكسر ومبني على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون)

- فصل: المبني على الكسر-

- ش (ثم قسمت المبني على الكسر إلى قسمين قسم متفق عليه وهو هؤلاء فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال)

بعد أن قسم المؤلف المبني إلى أربعة أقسام: على الكسر، والفتح، والضم، والسكون، ابتدأ بالقسم الأول وقسمه إلى قسمين:

أ. قسم متفق على أنه مبني على الكسر لدى جميع العرب، من ذلك: هؤلاء، وهو اسم إشارة مركب من (هاء) التنبيه و (أولاء) التي للإشارة، وإنما بنيت مع أنها اسم لأنها تضمنت معنى الإشارة، والإشارة من وظائف الحروف، فلما كانت الحروف مبنية بنيت هؤلاء.

ومن القسم المتفق عليه بقية أسماء الإشارة ما عدا: هذان وهاتان فإن المؤلف يرى أنهما معربتان على خلاف كبير في ذلك - كما سيأتي إن شاء الله تعالى في فصل أسماء الإشارة باب المعرفة- وكذلك أسماء الشرط فإنها مبنية كذلك باتفاق، والأمثلة على ذلك كثيرة

- ش (وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وأمس إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك)

ذكر المؤلف القسم المختلف في بنائه على الكسر وغيره واشترط في هذا القسم شرطين ليدخل فيه مثيلاته:

أ. أن يكون علمًا مؤنثًا، فإذا كان علمًا مذكرًا فلا يدخل في هذا الخلاف.

ب. أن يكون على وزن (فَعَالِ).

كما مثّل المؤلف هنا بـ: (حذامِ، قطامِ) ومثله أيضًا: (نوارِ، سفارِ، حضارِ) وغيرها.

وقيل إن علة بناء هذه الأعلام المؤنثة على وزن فعال، تشبيهًا لها بدراكِ، ونزالِ، وأن التشبيه في أربعة أمور: الوزن، والعدل، والتعريف، والتأنيث، و(دراكِ) اسم للمداركة، و(نزالِ) اسم للمنازلة.

- ش (فأما باب حذام ونحوه فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا فيقولون جاءتني حذام ورأيت حذام ومررت بحذام)

قوله: "باب حذام ونحوه" يقصد به ما تقدم من الأعلام المؤنثة على وزن فعال.

قوله: "أهل الحجاز هم سكان مكة وتوابعها وهم قريش وبلغتهم نزل القرآن وفيهم أفضل البشر عليه الصلاة والسلام أفضل من نطق بالضاد"

فأهل الحجاز يبنون حذام وبابه على الكسر مطلقًا سواءًا كان آخره ميمًا أو راءًا أو غير ذلك.

- ش (وعلى ذلك قول الشاعر:

فلولا المزعجات من الليالي لما ترك القطا طيب المنام

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

فذكرها في البيت مرتين مكسورة مع أنها فاعل)

الشاهد من البيت (حذامِ) فإنها بنيت على الكسر مرتين، وهي فاعل، وعلى هذا يكون إعرابها: حذامِ: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل.

وقيل إن علة بناء (حذامِ) عند الحجازيين لتضمنها معنى هاء التأنيث من (حذامه) وقيل بسبب توالي العلل لأنها كانت ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، فلما زادوها التعريف بنوا الكلمة أو الاسم لأنه ليس بعد منع الصرف إلا البناء.

- ش (وافترقت بنو تميم فرقتين)

(بنو تميم) نسبةً إلى تميم بن مرّ بن إدّ بن طابخةً بن إلياس بن مضر إلى عدنان بن إسماعيل عليه السلام، واشتقاق تميم من الصلابة والشدة والمتانة، وهم سكان نجد وتوابعها، كما أنهم من أفصح العرب، وكلامهم حجة في اللغةِ باتفاق، وسيمر علينا كثيرًا ذكر الحجازيين والتميميين وهما مدرستان لغويتان؛ أي أن كلامهما حجة في اللغة، وهم عرب سليقة كما قال قائلهم:

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقيٌ أقول فأعرب

هذا بخلاف مدرسة البصريين والكوفيين، فهما مدرستان نحويتان تعتنان باستنباط المسائل النحوية والعلل اللغوية.

فالفرق بين المدرستين: أن الأولى كلامهم حجة لا يقبل الخطأ، بخلاف الثانية فإن استنباطاتهم واجتهاداتهم النحوية قد تقبل الخطأ والصواب.

- ش (فبعضهم يعرب ذلك كله بالضم رفعا وبالفتح نصبا وجرا فيقول جاءتني حذام بالضم ورأيت حذام ومررت بحذام بالفتح)

يعني أن الفرقة الأولى من بني تميم تنزل (حذامِ) وبابه منزلة الممنوع من الصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، وعلى هذا فعندهم (حذامِ) وبابه معرب وليس مبنيا، ومن ذلك قول الفرزدق همام بن غالب -وهو من شعراء بني تميم- :

ندمت ندامة الكسعيّ لمّا غدت مني مطلقةً نوارُ

برفع نوارُ مع عدم تنوينه.

- ش (وأكثرهم يفصل بين ما كان آخره راء كوبار اسم لقبيلة وحضار اسم لكوكب وسفار اسم لماءٍ فيبنيه على الكسر كالحجازيين وما ليس آخره راء كحذام وقطام فيعربه إعراب ما لا ينصرف)

هذه الفرقة الثانية من بني تميم، وهي تفرق في الأعلام المؤنثة على وزن فعال بين:

1- ما كان آخره راء كـ : وبارِ، حضارِ، سفارِ، وظفارِ: وهي بلدة في عمان، فيوافقون أهل الحجاز في بنائه على الكسر.

ومن ذلك قول الفرزدق:

متى ما ترد يومًا سفارِ تجد بها أديهمة يرمي المستجيز المعورا

فهنا بناه على الكسر موافقة للحجازيين، و(سفارِ) اسم لبئر.

2- وما كان آخره غير راءٍ كـ : حذامِ، قطامِ، سجاحِ، ورقاشِ، وسكاب، ونحو ذلك.

فهم يوافقون الفرقة الأولى من بني تميم، فيعربونه إعراب الاسم الذي لا ينصرف.

ولكن هناك فرق ثالثة لم يذكرها المؤلف وهم أيضًا من بني تميم، نصّ عليها ألأخفش وهؤلاء ينحون منحى أهل الحجاز تمامًا بدون تفريق فيبنون كل ما كان من الأعلام المؤنثة على وزن فعال على الكسر.

فائدة: محل الخلاف بين النحاة إنما هو في الأعلام المؤنثة على وزن فعال، ولكن متى تسمى بها مذكر، فلا خلاف بين النحاة أنها اسم معرب ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، مثال: آل صباح.

- ش (وأما أمس إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك)

أمس اسم للزمان لليوم الذي قبل يومك، أو ما في حكمه عند إرادة القرب، ويستعمل أحيانًا مقرونًا (بأل) مثل: (بالأمس) لزيادة التعريف أو غير مقترن بها.

وقيل إن أمس إذا نكرّت عرّفت، وإذا عرّفت نكّرت، فإذا قلت أمس بدون الألف واللام: فهو اليوم الذي قبل يومك، وإذا قلت: (الأمس) قصدت أي يومٍ من الأيام السابقة بدون تحديد.

- ش (فأهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون مضى أمس واعتكفت أمس وما رأيته مذ أمس بالكسر في الأحوال الثلاثة)

قوله: " فأهل الحجاز" يبنون أمسِ على الكسر مطلقًا وعلة البناء عندهم؛ أنه تضمن معنى اللام للتعريف، لأن أمس معرفة وليس فيه حرف ولا هو مبهم ولا مضمر ولا إشارة ولا مضاف، فتضمن معنى اللام فوجب فيه البناء.

ولماذا بني على الكسر دون غيره؟

لأن الكسر أصل في هذا الباب بعد السكون، ولأن الكسر أقل تصرفًا، بخلاف الضم والفتح، فهو يشبه السكون، وذلك أن الضم والفتح يكثران في الأسماء والأفعال، بخلاف الكسر والسكون.

ش(قال الشاعر:

منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي
وطلوعها حمراء صافيَة وغروبها صفراء كالورس
اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس

فأمس في البيت فاعل لمضى وهو مكسور كما ترى.

فالشاهد من هذه الأبيات هو قوله: "ومضى بفضل قضاءه أمس" بكسر أمس، على أنه مبني على الكسر مع كونه فاعلًا لمضى، والفاعل يكون مرفوعًا ظاهرًا أو مقدّرا أو محلًا، فهو هنا في محل رفع، فيقال أمس: اسم مبني على الكسر على لغة أهل الحجاز في محل رفع فاعل.

وشرط بناء أمس على الكسر:

1- أن يقصد به اليوم الذي قبل يومك، أي أنه علم وليس ظرفا، مثال: هذا أمس مضى، إن أمس كان حسنا، لم أشعر بانقضاء أمس، أما إذا قصدت به الظرفية بمعنى: في، فهو ظرفٌ معرب باتفاق أهل الحجاز وبني تميم.

2- أن يكون خاليًا من الألف واللام، فمتى تحلى بالألف واللام صار معربًا بلا خلاف.

قوله: (وهو مكسور كما ترى) هذه عبارة بناء، فعبارات البناء يقال:

أ- مضموم في الرفع، أو يقال مبني على الضم في محل رفع.

ب. مفتوح في النصب، أو يقال مبني على الفتح في محل نصب.

ج. مكسور في الجر أو الخفض، أو يقال مبني على الكسر في محل جرّ.

د. مسكون في الجزم، أو يقال مبني على السكون في محل جزم.

- ش (وافترقت بنو تميم فرقتين فمنهم من أعربه بالضمة رفعا وبالفتحة مطلقا فقال مضى أمس بالضمة واعتكفت أمس وما رأيته منذ أمس بالفتح)

وهذه الفرقة الأولى من بني تميم تعرب أمسِ إعراب الممنوع من الصرف؛ فترفعه بالضمة وتنصبه وتجرّه بالفتحة بلا تنوين، وعلة مانع الصرف عندهم هي العلمية والعدل عن الأمس، وقد ذكر المؤلف شاهدًا على ذلك فقال:

- ش (قال الشاعر:
لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالي خمسا
يأكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا
ولا لقين الدهر إلا تعسا)

الشاهد من البيت قوله: "مذ أمسا" فأمس هنا مجرور ب: مذ، وعلامة جره الفتحة الظاهرة على آخره نيابة عن الكسرة، لأنه اسم ممنوع من الصرف، والمانع له العلمية والعدل عن الأمس.

ومما يدل أيضًا على أن أمس عند هذه الفرقة من بني تميم معربةٌ وليست مبنية؛ أنهم أتوا بها في حالة الرفع، مثلما قال شاعرهم:

اعتصم بالرجاء إن عنّ بأس وتناس الذي تضمن أمسُ

ف (أمس) هنا فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ش (ومنهم من أعربه بالضمة رفعا وبناه على الكسر نصبا وجرًا)

هذه هي الفرقة الثانية من بني تميم، وقد اتخذت وسطًا بين الحجازيين وبين الفرقة الأولى من بني تميم، فأخذت من الأولى الإعراب في حالة الضم فقط، وأخذت من الحجازيين البناء في حالة النصب والجر.

فعلى هذا يقال على طريقتهم: مضى أمسُ، فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، ورأيته أمسِ: مبني على الكسر في محل نصب مفعول به، وما رأيته مذ أمسِ: مبني على الكسر في محل جر ب (مذ).

ش (وزعم الزجاجي أن من العرب من يبني أمس على الفتح وأنشد عليه قوله مذ أمسا وهو وهم والصواب ما قدمنا من أنه معرب غير متصرف)

(الزجاجي) هو أبو القاسم، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي، صاحب كتاب الجمل في النحو.

وقد ادعى الزجاجي أن (أمسا) في البيت، إنما هو مبني على الفتح، وهو خطأ ووهم منه، لأن الاسم هنا معربٌ إعراب ما لا ينصرف فجرّ بالفتحة نيابةً عن الكسر.

ش (وزعم بعضهم أن أمسا في البيت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير مذ أمسى المساء)

لم يذكر المؤلف من هؤلاء البعض، ولم اطّلع على من قال بذلك، وهو خطأٌ وذلك لأن الفاعل عمدة في الجملة لا يجوز حذفه إلا إذا دلّ دليل عليه.

تنبيه: اعترض المحقق: الشيخ محمد محيي الدين -رحمه الله- على المؤلف في قوله: (زعم بعضهم أن أمسا) بأنه كان المفروض أن يكتبه أمسي بالياء لأن الألف الزائدة على الثلاث تكتب ياءًا) وهو اعتراض فيه نظر لأن ابن هشام رحمه الله إنما ذكر كلمة (أمسا) حكايةً عن البيت فذكرها كما هي للتعليق عليها.

ومما يبنى على الكسر أيضًا ما ختم ب (ويه) فالأكثر بناؤه على الكسر وهناك من يعربه إعراب الممنوع من الصرف والله أعلم.

- فصل: المبني على الفتح -

ش (لما فرغت من ذكر المبنى على الكسر ذكرت المبني على الفتح ومثلته بأحد عشر وأخواته)

أى العدد أحد عشر إلى تسعة عشر فإنه يبنى على فتح الجزئين، أما الجزء الأول من العدد فإنه مبني على الفتح في محل رفع أو نصب أو جرّ على حسب الجملة، وأما عشرَ فتلزم البناء على الفتح ولا تتغير، وأعربه على أنه جزءٌ متممٌ مبنيٌ على الفتح.

ش (تقول جاءني أحد عشر رجلا ورأيت أحد عشر رجلا ومررت بأحد عشر رجلا بفتح الكلمتين في الأحوال الثلاثة وكذا تقول في أخواته)

فهنا في المثال الأول أحد مبني على الفتح في محل رفع فاعل، وعشر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وهكذا يقال في المثالين آخرين.

ش (إلا اثنى عشر فإن الكلمة الأولى منه تعرب بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا تقول جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثنى عشر رجلا ومررت باثنى عشر رجلا)

يستثنى من هذه القاعدة العامة، وهي البناء على فتح الجزئين العدد اثنا عشر، فإن الكلمة الأولى منه معربة إعراب الملحق بالمثنى فترفع بالألف وتنصب وتجرّ بالياء، وعشر يكون إعرابها بدلًا من النون في المثنى مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ش(وإنما لم أستثن هذا من إطلاق قولي وأخواته لأنني سأذكر فيما بعد أن اثنين واثنتين يعربان إعراب المثنى مطلقا وإن ركبا)

ومن الأسماء ايضًا التي تبنى على الفتح (صباحَ، مساءَ) وهما ظرفان للزمان إذا كانا مركبين والله أعلم.

- فصل في المبنى علي الضم -

ش (ولما فرغت من ذكر المبني على الفتح ذكرت المبني على الضم ومثلته بقبل وبعد)

قبل وبعد ظرفان للزمان وقد يكونان للمكان مثل داري قبل دارك او بعد دارك ولكن جاء التنزيل علي أنهما ظرفان للزمان

ش(واشرت إلى أن لهما أربع حالات:
إحداهما أن يكونا مضافين، فيعربان نصبًا على الظرفية أو خفضًا بمن)

هذه الحالة الاولى لقبل وبعد وتكونان معربتين إعرابا ظاهرا بالنصب علي الظرفية او جرا بمن.

ش (تقول جئتك قبل زيد وبعده فتنصبها على الظرفية ومن قبله ومن بعده فتخفضها بمن)

فقبل وبعد في المثالين الاولين منصوبان بالفتحة على الظرفية ويلاحظ انهما مضافان إضافة ظاهرة ولا فرق في الحكم بين اضافتهما الى اسم ظاهر كزيد أو ضمير كالهاء فالإعراب واحد كما يلاحظ أنهما لم ينونا بسبب الإضافة لان التنوين والإضافة لا يجتمعان في كلمة واحدة.

كأني تنوين وأنت إضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا

وفي المثالين الآخرين جُرّت قبل وبعد بحرف جر بدخول (من) عليها.

فائدة: قول المؤلف فتخفضها: الخفض هو اصطلاح الكوفيين، أما الجر فهو اصطلاح البصريين وهو اختلاف لفظي اصطلاحي وليس جوهريًا.

ش (قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون وقال الله تعالى ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم من بعد ما أهلكنا القرون الأولى)

ففي الآية الأولى نصب (قبل) على الظرفية، لإضافتها إلى ضمير الجمع (هم)، وفي الآية الثانية نصبت بعد لإضافتها إلى اسم الجلالة (الله)، وفي الآية الثالثة: جرت (قبل) بحرف جرّ (من) لإضافتها إلى ضمير الجمع (هم)، وجرت (بعد) بحرف الجر (من) لإضافتها إلى المصدر المؤول من (ما) المصدرية والفعل الذي بعدها أهلكنها، وتأويل ذلك من بعد إهلاكنا القرون الأولى.

ش (الحالة الثانية أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان الإعراب المذكور ولا ينونان لنية الإضافة)

هذه هي الحالة الثانية ل:(قبل، بعد) وهي أن يحذف المضاف أصلًا ولكنه ينوي ثبوت لفظ المضاف، فهو في هذه الحالة في حكم الموجود فيعربان نفس إعراب الحالة الأولى، مع عدم التنوين لأن المضاف في حكم الموجود وقد تقدم أن التنوين والإضافة لا يجتمعان.

ش(وذلك كقوله: ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف)

فالشاهد من البيت: ومن قبل، بالجرّ أو الخفض بـ "من" دون تنوين مع أنه في الظاهر مضاف إلى فعل (نادى) والإضافة لا تدخل على الأفعال ولكن تقدير الفاعل أن قبل إنما دخلت على المضاف إليه حذف ونوي ثبوت لفظه، وتقدير البيت: ومن قبل ذلك، أو من قبل الحدث أو نحو ذلك، وعليه فإعراب قبل هنا: ظرف مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وإنما لم تنوّن لتقدير المضاف إليه موجودًا، ونادى فعل ماضٍ مبني عل الفتح المقدّر على الألف منع من ظهوره التعذر.

ش (الرواية بخفض قبل بغير تنوين أى ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرأ الجحدري والعقيلي "لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ، بالخفض بغير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده فحذف المضاف إليه وقدر وجوده ثابتا)

الجحدري: هو عاصم بن أبي الصباح، وهو من أئمة القراء ورواة الأحاديث، والعقيلي: هو عون العقيلي، من أئمة القراء ذكره ابن الجزري وقال فيه: له اختيارات في القراءات، وليس هو العقيلي المشهور من أئمة الحديث، فذاك أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي صاحب كتاب الضعفاء وغيره.

وإنما كسر (قبل، وبعد) بالكسرة دون تنوين لأن المضاف إليه وإن حذف ولكن نُوي ثبوت لفظه.

ش (الحالة الثالثة أن يقطعا عن الاضافة لفظا ولا يُنْوَى المضاف إليه فيعربان أيضا الإعراب المذكور ولكنهما ينونان لأنهما حينئذ اسمان تامان كسائر الأسماء النكرات)

هذه هي الحالة الثالثة ل (قبل) و (بعد) وهي أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى ثبوته لا لفظًا ولا معنى، وفي هذه الحالة تخفض قبل وبعد وتنونان لأنهما اسمان تامّان (كرجلٍ) ويكون التنوين هنا تنوين تنكير لأنهما اسمان منكّران.

ش (فتقول جئتك قبلا وبعدا ومن قبل ومن بعد قال الشاعر:
فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات)

الشاهد من البيت قوله: قبلًا، فهو ظرف منصوب على الظرفية ونوّن لأن المضاف إليه لم يقدر وجوده لا معنًى ولا لفظا، وليس هو خبر كنت، لأن خبر كنت الجملة الفعلية بعدها (أكاد أغص...) ومثله أيضًا قول الشاعر:

ونحن قتلنا الأسْدَ أسْدَ شنوءة فما شربوا بعدًا على لذة خمرا

فقوله (بعدًا) منصوبًا على الظرفية، ونوّن لأن المضاف إليه لم يقدّر لا لفظًا ولا معنى.

ش (وقرأ بعضهم لله الأمر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين)

ممن قرأ بهذه القراءة: أبو السماك، والجحدري، والعقيلي أيضًا، وللفراء مذهب في هذه المسألة أن قبل وبعد يُجرّان بالكسر دون تنوين وإن لم يذكر المضاف إليه لفظًا أو معنى، وقد اعترض بن النحاس فقال: وحكي الفرّاء من قبلِ ومن بعدِ مخفوضين بغير تنوين، وللفراء في هذا الفصل في كتابه في القرآن أشياء كثيرة الغلط فيها بينٌ، ووجه الغلط عند ابن النحاس: أن حذف المضاف إليه لفظًا ومعنًى يجعل قبل وبعد اسمين تاميّن، والاسمان متى كانا تامّين فقد توغلا في النكارة فتنونان في هذه الحال.

ولكن اعتراض ابن النحاس رُدّ من أبي حيان وغيره بأنه سُمع من العرب ذلك، وأن من سمع حجة على من لم يسمع، وحكي الكسائي عن بعض بني أسد أنهم يقولون: من قبلٍ، ومن بعدُ، بكسر قبل وتنوينها على الإعراب، وضم بعد على البناء، وذلك أن العرب قد يَنوون عندهم المضاف إليه أحيانًا، وأحيانًا قد لا يَنوون أو لا يذكرونه.

ش (أن يحذف المضاف إليه وينوي معناه دون لفظه فيبنيان حينئذ على الضم كقراءة السبعة لله الأمر من قبل ومن بعد)

هذه هي الحالة الرابعة ل (قبل) و(بعد) وهي أن يحذف المضاف وينوي معناه لا لفظه، ففي هذه الحالة الوحيدة يُبنيان على الضم، وقد تتسائل ما الفرق بين هذه الحالة والحالة الثانية (أن ينوى ثبوت لفظه)؟

والجواب أن الحالة الثانية ينوى فيها ثبوت لفظ معين، أما الحالة الرابعة فينوى فيها أي لفظ دون تحديد طالما أنه يؤدي المعنى.

وبناءً عليه فتأويل الآية (لله الأمر من قبل) أي: ذلك، ويقصد به الغلب، ومن بعد أي: ذلك، ولفظ الغلب ليس مقصودًا بالتحديد، والأمر في النهاية يرجع إلى إرادة المتكلم هل ينوي ثبوت اللفظ أو المعنى أو لا يريد ذكرهما أصلا، ومثال ذلك أيضًا قوله تعالى: (آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين) بضم قبلُ على البناء لأنه نوى المضاف إليه تقديرا، وأيضًا قوله تعالى: (فما يكذبك بعد بالدين) بضم بعدُ على البناء.

فائدة: القراء السبعة هم:

1- عبدالله بن كثير الداري المكي.

2- عبدالله بن عامر اليحصبي الشامي.

3- عاصم بن أبي النجود الكوفي.

4- أبو عمرو بن العلاء البصري.

5- حمزة بن حبيب الزيات.

6- نافع بن عبدالرحمن المدني.

7- علي بن حمزة الكسائي النحوي.

فائدة: وقد تتسائل لماذا اقتضت اثبات نية لفظ المضاف إليه البناء، ولم تقتضيه إثبات لفظ المضاف إليه؟ قد أجاب الشيخ محمد محي الدين بن عبدالحميد رحمه الله تعالى عن ذلك فقال: إن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة، بسبب كون المضاف إليه غير مقصود بلفظ معين، فأما نية لفظ المضاف إليه فقوية، ولما كانت الإضافة من خصائص الأسماء، وكانت معارضةً لسبب بناء الاسم، لأن الأصل في الأسماء الإعراب وليس البناء، ولما انقطاعُ الاسم عن الإضافة بحسب الظاهر يقتضي بقاء ما ثبت له من البناء بسبب شبه الحرف، راعينا هذا الظاهر في حذف المضاف إليه

ونية معناه، لضعف الإضافة حينئذ عن أن تعارض سبب البناء، وراعينا جانب الإضافة حيث كانت قوية عند إرادة لفظ المضاف إليه فافهم هذا التحقيق فإنه مفيد.

ش (وأخواتها أردت به أسماء الجهات الست)

الجهات الست هي: فوق، وتحت، ووراء، وأمام،و يمين، وشمال، وما بمعنى أحدها: كخلف وأمام، وغيرها: كأول، ودون، ويمكن أن يضاف إليه حيث، وعلُ، وأسفل، مثال فوق: قوله تعالى: (يخافون ربهم من فوقهم) وقوله تعالى: (وهو القاهر فوق عباده).

مثال تحت: قوله تعالى: (قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابًا من فوقكم أومن تحت أرجلكم) وتقول: الكرسي تحتك مباشرة، فتحت منصوب على الظرفية في محل رفع خبر المبتدأ (الكرسي)، ومثال أمام: تقول القافلة أمامكم، بالنصب على الظرفية في محل رفع خبر للمبتدأ القافلة، ومثاله أيضًا: أخذ الكتاب من أمامك.

يمين وشمال، مثاله قوله تعالى: عن أيمانكم وعن شمائلكم، وتقول: صرت يمينًا، وشمالاً، على النصب على الظرفية مفعول فيه، ومثال خلف: قوله تعالى: "فشرِّد بهم من خلفهم"، وقوله تعالى: "وجعلنا من بين أيديهم سدًا ومن خلفهم سدًا".

علُ، مثاله قول الشاعر:

أقب من تحتُ عريضٌ من علُ

وفي البيت ذكرت (تحت) و(علُ)، وهما ظرفان مكانيان، بناهما على الضم: لأنه حذف المضاف إليه ونوى معناه.

أسفل: مثاله قوله تعالى: "ثم رددناه أسفل سافلين"، فأسفل منصوب على الظرفية بدون تنوين لأنه مضاف إلى سافلين، وقوله تعالى: (والركب أسفل منكم) بنصب أسفل أيضًا على الظرفية، وأسفل اسمٌ ممنوعٌ من الصرف للوصفية ووزن الفعل، ومتى كانت أسفل مجردة عن الوصفية فإنها تنوّن.

ش (وأول ودون ونحوهن قال الشاعر:
لعمرك ما أدري وإنى لأوجل على أينا تعدو المنية أول)

فأول: ظرف، وهو ظرف مشترك بين الزمان والمكان، فتارة يكون زمانيًا، وتارة يكون مكانيًا، والشاهد من هذا البيت هو قوله: أوّلُ، فإنه ظرف مبني على الضم لحذف المضاف إليه ونية وجود معناه في محل نصب، وعامل النصب فيه هو الفعل تعدو، و(دون) أيضًا من الظروف المشتركة بين الزمان والمكان، قال تعالى: " أئفكًا آلهةً دون الله تريدون"، وقوله: "دون الجهر من القول" ، فدون هنا: ظرف منصوب على الظرفية لأن المضاف إليه موجود.

ش (وقال آخر:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء)

فقوله: (من وراءُ) وراءُ بالبناء على الضم هنا مع أن حرف الجر (من) قد تقدم عليه لأن المضاف إليه حذف ونوي وجود معناه، فوراء هنا ظرف مبني على الضم في محل جرّ.

فصل: المبني على السكون:

ش (ولما فرغت من ذكر المبني على الضم ذكرت المبني على السكون)

بعد أن انتهى المؤلف رحمه الله من الكلام على المختلف فيه من المبني على الضم من الأسماء، ونلخصه هنا وهو: قبلُ و بعدُ، وأخواتهما من الجهات الست وهي: فوق، تحت، ووراء وأمام، ويمين، وشمال، وخلف، وقدّام، وأوّلُ، ودون، وما ألحق بها مثل: أسفل، وحيث، وعلُ، وذكر حالات إعرابها وبنائها، بدأ بالكلام على الأسماء التي تبنى على السكون، والسكون هو الأصل في البناء، وهو قطع الحركة عن الحرف.

ش (ومثلت له بمن وكم تقول جاءني من قام ورأيت من قام ومررت بمن قام فتجد من ملازمة للسكون في الأحوال الثلاثة)

مَنْ، بفتح الميم وسكون النون: اسم، لأنه يدخل عليه حرف الجر فتقول: سلمت على من أجلّه أو أكرمه وهي مبنية على السكون دائمًا، ولها عدة حالات:

1- تأتي اسم موصول كما في المثال المتقدم فإنها اسمٌ موصول بمعنى: الذي تقول، جاء مَنْ قام: أي الذي قام.

2- وقد تأتي شرطية، مثال: مَنْ يتصدق يؤجر.

3- وقد تأتي استفهامية، مثال: مَنْ عندك؟

وهي في هذه الحالات كلها اسم مبني على السكون لا خلاف في ذلك بين النحاة.

ش (وكذا تقول كم مالك وكم عبدا ملكت وبكم درهم اشتريت ف كم في المثال الأول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وعلى الخبرية عند الأخفش وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها وفي الثالث في موضع خفض بالباء وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى)

كم: اسم باتفاق لأنه يدخل عليه حرف الجر كما في المثال المتقدم: بكم اشتريت؟ وهو مبني على السكون في كل أحواله، وينقسم إلى عدة حالات:

1- اسم استفهام، كما في المثال الذي ذكره المؤلف: كم مالك؟ وقد اختلف سيبويه -وقد تقدم التعريف به- في بداية الشرح واسمه: عثمان بن قنبر، مع تلميذه الأخفش، وهو سعيد بن مسعدة الأوسط، والأخفش لُقّب به لضعف بصره وهو لقبٌ لأحد عشر عالمًا كُلّهم يقال له الأخفش، ولكن عند الإطلاق يقصد به هذا الذي معنا: الأخفش الأوسط، وهو راوي كتاب الكتاب لشيخه سيبويه، وكان يقول عن نفسه: كنت أجالس سيبويه وكان أعلم مني، وأنا الآن أعلم منه.

وقد اختلف الشيخ مع تلميذه؛ فذهب سيبويه إلى أن كم هنا اسم مبني على السكون في محل رفع على الابتداء، ولأنه اسم استفهام كان له الصدارة، وخالفه تلميذه الأخفش فذهب إلى أن كم: خبر، ولا يصح أن تكون مبتدًأ، وأن (مالك) هي المبتدأ، وسبب الخلاف بينهما يرجع إلى أن (كم)نكرة و(مالك) معرفة بإضافته إلى الضمير، ولا يصح الابتداء بالنكرة ولا يجوز الإخبار عن النكرة بالمعرفة، هذه هي القاعدة الأصلية، ولكن عند سيبويه: جاء ما يسوغ الابتداء بالنكرة والإخبار بها، وهي أن كم استفهامية، وأسماء الاستفهام لها الصدارة فجاز الابتداء بها، كما سنوضحه إن شاء الله في فصل مسوغات الابتداء بالنكرة عند كلام المؤلف رحمه الله في باب المبتدأ والخبر من هذا الكتاب.

أما الأخفش، فقد استمسك بالقاعدة الأصلية، ورأى عدم مخالفتها طالما أنه يمكن إعراب كم خبر مقدم على المبتدأ، وأن ما سوغ تقدمه أنه اسم استفهام. أما في المثال الثاني الذي ذكره المؤلف (كم عبدًا ملكت) فإن (كم) هنا وإن كانت استفهامية إلا أنها مبنية على السكون في محل نصب مفعول به مقدم للفعل ملكت.

وفي المثال الثالث: (بكم درهمٍ اشتريت) فإن (بكم) اسم مبني على السكون في محل جرّ بحرف الجرّ، وهى في الأمثلة الثلاثة اسم استفهام تغير حكمها على حسب تغير محلها .

أما الحالة الثانية لكم، فإنها تأتي خبرية، مثال: كم مجتهدٍ نال ما يرجوه، فكم هنا خبرية ليست استفهامية، وهي اسم مبني على السكون في محل رفع على الابتداء، والجملة الفعلية من نال وما بعدها، في محل رفع على الخبرية.

ش (ولما ذكرت المبني على السكون متأخرا خشيت من وهم من يتوهم أنه خلاف الأصل فدفعت هذا الوهم بقولي وهو أصل البناء)

وإنما جعل السكون أصل البناء لأنه أخف من الحركة، ولهذا يقال: سكّن تسلم، يعني أي أنك إذا لم تعرف حقيقة الحركة على الكلمة هل هي الضمة أو الفتحة أو الكسرة فإنك تسكن في هذه الحالة لأنك متى سكّنت سلِمت من اللحن أو الطعن، ولهذا لما كان السكون أخفَّ من الحركة دخل على الأسماء، مثل: مَن، وعلى الأفعال مثل: اكتب، وعلى الحروف مثل: مِن.

الخلاصة:

كل ما تقدم هو شرح لما ذكره المؤلف من أن الاسم ينقسم إلى معرب ومبني، كما قال ابن مالك في ألفيته:

والاسم منه معرب ومبني لشبهٍ من الحروف مدني

ونلخص ما ذكرناه من التعليق على هذا الموضوع بخلاصة موجزةٍ تجمع شتات ما تقدم:

1- أن الأسماء منها المعرب ومنها المبني.

2- أن الأصل في الأسماء الإعراب وأن الفرع هو البناء

3- أن المبني من الأسماء ينقسم إلى قسمين:

منه ما هو متفق عليه، ومثاله: هؤلاء: في الكسر، وأحد عشر: في الفتح، وقبلُ وبعدُ: في الضم متى حذف المضاف ونوي معناه، ومن وكم: في السكون.

4- أن من الأسماء المبنية ما هو مختلف فيه، مثال: الأعلام المؤنثة التي على وزن فعالِ، مثل: حذامِ، وقطامِ، ونوالِ، وبابها.

فمنهم من يبنيها على الكسر مطلقًا كالحجازيين، ومنهم من له عدة لغات في هذا الباب؛ كبني تميم.

5- أمس يكون مبنيًا على الكسر في حالة إذا قصد به اليوم الذي قبل يومك، ولم يحلّ بالألف.

6- أن قبل وبعد لها عدة حالات من الإعراب، وأن لها حالة واحدة في البناء على الضم متى حذف المضاف ونوي معناه.

- باب الفعل -

5- ص(وأما الفعل فثلاثة أقسام ماض ويعرف بتاء التأنيث الساكنة وبناؤه على الفتح كضرب إلا مع واو الجماعة فيضم كضربوا أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت ومنه نعم وبئس وعسى وليس في الأصح وأمر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة وبناؤه على السكون كاضرب إلا المعتل فعلى حذف آخره كاغز واخش وارم ونحو قوما وقوموا وقومي فعلى حذف النون ومنه هلم في لغة تميم وهات وتعال في الأصح ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من حروف نأيت نحو نقوم وأقوم ويقوم وتقوم ويضم أوله إن كان ماضيه رباعيا ك يدحرج ويكرم ويفتح في غره ك يضرب ويجتمع ويستخرج ويسكن آخره مع نون النسوة نحو يتربصن وإلا أن يعفون ويفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا نحو لينبذن ويعرب فيما عدا ذلك نحو يقوم زيد ولا تتبعان لتبلون فإما ترين ولا يصدنك)

ش (لما فرغت من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه إلى معرب ومبني وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف)

ذكر المؤلف أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام الإسم والفعل والحرف، ومرّ بنا الكلام على تعريف الاسم وبيان أهم علاماته التي تميز بها، وبيان انقسامه إلى معرب ومبني، وقوله موقوف يقصد به الساكن الذي لا حركة له.

ش (شرعت في ذكر الفعل فذكرت أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه وحكمه الثابت له من بناء وإعراب)

بدأ المؤلف في ذكر أقسام الفعل، وكما ذكرنا في الاسم فإن هذه الأقسام عرفت عن طريق الاستقراء وتتبع كلام العرب فلم تخرج عن هذه الأقسام، وكما أن الأصل في الأسماء هو الإعراب، وأن البناء هو الفرع، فهنا في الأفعال ينعكس الحكم، فالأصل في الأفعال هو البناء، والإعراب هو الفرع عرف ذلك بالتتبع والاستقراء كما أن الأصل عند إعراب الماضي والأمر أنه لا يسأل عن علتهما بخلاف المضارع لأنه خرج عن ذلك الأصل فيسأل عن علة إعرابه فيقال لأنه لم يتقدمه ناصب أو جازم على خلاف بين النحاة في علة إعرابه كما سيأتي إن شاء الله عند الكلام على الفعل المضارع.

ش (وبدأت من ذلك بالماضي فذكرت أن علامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقام وقعد تقول قامت وقعدت)

لم يعرف المؤلف الماضي كما سبق عند الكلام على الاسم أو الفعل، على أن هذه التعريفات مما ينبغي أن يكون قد علمها دارس هذا الكتاب من قبل، لأن مستوى (قطر الندى وبل الصدى) مستوىً عالٍ، وعلى كلٍ فإنا نعرّف ما لم يذكره ابن هشام من التعريفات من بابا التذكير فحسب، فالفعل الماضي هو ما دلّ على وقوع حدثٍ قبل زمان التكلم، وقد ذكر المؤلف هنا أهم علامات الماضي وهي تاء التأنيث الساكنة، وهي حرف باتفاق: وقوله الساكنة احتراز من تاء التأنيث المتحركة وهي عدة أنواع:

1- إذا كانت تاء التأنيث المتحركة حركة إعراب فهي تختص بالأسماء مثال: فاطمة، وحمزة، فهذه تاء تأنيث متحركة ولكنها حركة إعراب وليست بناء.
2- وإذا كانت تاء التأنيث المتحركة حركة بناء فمنها ما هو علامة من علامات الفعل الماضي مثل: ضربتِ، فالتاء هنا تاء تأنيث متحركة ولكنها حركة بناء، وهي اسم باتفاق، وهي تاء الفاعل للمخاطبة المؤنثة، وهي علامة من علامات الفعل الماضي، ومثلها: تاء الفاعل للمخاطب المذكّر، كعلامة من علامات الفعل الماضي فتقول ضربتَ، وهناك تاء التأنيث المتحركة حركة بناء ولكنها تختص بالأسماء دون الأفعال مثال: لا قوة إلا بالله، فالتاء هنا تاء تأنيث متحركة حركة بناء وهي تختص بالأسماء.
3- ومن أنواع تاء التأنيث المتحركة، وهي التي تدخل على بداية الفعل المضارع، كعلامة من علامات الفعل مثال: تقوم هند، فالتاء هنا تاء تأنيث متحركة وهي حرف باتفاق، ولكنها من علامات الفعل المضارع.
4- وهناك تاء تأنيث متحركة ولكنها تدخل على الحرف مثل: رُبّت، ثُمّت، ف:(رُبّ) ، و (ثَمّ) حرفان وقد دخلت عليها تاء تأنيث متحركة.

فائدة: الأصل في تاء التأنيث الساكنة، أنها لا تتحرك إلا بوجود عارض مثل التقاء الساكنين، مثاله قوله تعالى: (قالتِ الأعراب)، وقوله: (وقالتِ امرأة عمران) فالحركة هنا ليست حركة إعراب، إنما هي حركة لتسهيل النطق بسبب التقاء ساكنين، الأول هو تاء التأنيث الساكنة ، والثاني هو همزة كلمة الأعراب أو (امرأة) فلزم من ذلك تحرك الأول منهما وهو تاء التأنيث الساكنة، وعند الإعراب تعرب على الأصل، فيقال: (قال) فعل ماضي مبني على الفتح، والتاء تاء التأنيث الساكنة حرف مبني على السكون حرّك لالتقاء الساكنين.

ت. وقد تفتح تاء التأنيث الساكنة لمناسبة الألف، وذلك في قوله تعالى: (قالتا أتينا طائعين)، فالتاء هنا فتحت لمناسبة ألف التثنية،

فتاء التأنيث الساكنة حرف باتفاق وإنما لم تعرب فاعلًا لأن الفاعل يظهر بعدها فتقول: قامتْ هند، وقامتْ زينب.

ش (وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح كما مثلنا)

سواءً كان الفتح ظاهرًا مثال: كتب، أو مقدّرا مثال: قضى، ودعا، فالفتح هنا مقدّر منع من ظهوره التعذر.

ش (وقد يخرج عنه إلى الضم وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة كقولك قاموا وقعدوا)

والإعراب في هذه الحالات له عدة أوجه:

1- (قاموا) أو (قعدوا): فعل ماضٍ مبني على الفتح، وضُم لاتصاله بواو الجماعة، وواو الجماعة فاعل.
2- أو مبني على فتح مقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهي الضم، لمناسبتها للواو.
3- مبني على فتح مقدّر منع من ظهوره كراهية توالي أربع متحركات.

ش (أو إلى السكون وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك كقولك قمت وقعدت وقمنا وقعدنا والنسوة قمنْ وقعدنْ)

قوله: إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك، إنما هو احتراز من الضمير المنصوب المتحرك، فإن الفعل يبنى معه على الفتح، مثال: أكرمتك، وأكرمك، وأكرمنا، أو على الضم، مثال اتصاله بواو الجماعة: قاموا، وقعدوا.

وإعراب الفعل الماضي في حالة اتصاله بضمير الرفع المتحرك له أوجه:

1- تقول: قمت، وقعدت، فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك.
2- أو أن تقول مبني على الفتح المقدّر منع من ظهوره كراهية توالي ثلاث متحركات.

ش (ويتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات الضم والفتح والسكون وقد بينت ذلك)

فالخلاصة كما ذكر المؤلف أن للماضي ثلاث حالات:

1- أنه يبنى على الفتح الظاهر، مثل: كتب، أو المقدّر مثل: قضى.

2- أن يبنى على الضم في حالة اتصاله بـ واو الجماعة، مثل: قاموا وقعدوا.

3- أن يبنى على السكون في حالة اتصاله بضمير الرفع المتحرك، مثل: قعدت، وقمت، وقد عرفت أوجه الإعراب في ذلك.

- فصل: الأفعال الماضية التي اختلف في فعليتها -

ش (ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصت عليه ونبهت على أن الأصح فعليته وهو أربع كلمات نعم وبئس وعسى وليس)

كما ذكر المؤلف في باب الاسم أن هناك من الأسماء ما اختلف فيها، نص أيضًا في بابِ الفعل، أن من الأفعال ما اختلف فيها، فابتداء بذكر ما اختلف في الفعل الماضي، ونص على أربعة كلمات في ذلك، وهي نعم، وبِئْسَ وعسى، وليس، وذكرُ هذه الكلمات الأربع لا ينفي عدم وجود غيرها وإنما ذكرها كمثال على الاختلاف أو لشهرتها.

فصل: نعم وبِئْسَ وعسى وليس

ش (فأما نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير)

(الفرّاء) تقدم ذكر اسمه في بداية الكتاب، وقلنا إنه يحيى بن زياد الفرّاء، ويرى الفرّاء وجماعة من الكوفيين، أن نعم وبِئْسَ اسمان، واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما، ومعلوم أن حروف الجر من خصائص الأسماء، كما قال ابن مالك:

والاسم قد خصص بالجرّ كما قد خصص الفعل بأن ينجزما

فلما دخل حرف الجر هنا كما في المثاليين على نعم وبِئْسَ، دلّ على أنهما اسمان، وبُناءًا على ذلك يكون إعراب هذه الجملة على مذهب الفرّاء وجماعة الكوفيين هكذا، تقول:

(بنِعْمَ الولد)

نعم: اسم على مذهب الفرّاء وجماعة الكوفيين مبني على الفتح في محل جر خبر مقدم، والولد: مبتدأ مؤخر.

(نِعْمَ السيرُ، على بِئْسَ العير)

نعم: مبتدأ، السير: خبر.

على: حرف جرّ، بِئْسَ: اسم مبني على الفتح في محل جر خبر مقدم، العير: مبتدأ مؤخر.

وإذا قلت مثلًا: (نِعْمَ الرجلُ محمدٌ)

نعم: مبتدأ، الرجل: بدل أو عطف بيان، محمد: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

فائدة: اسم نعم وبِئْسَ لا يأتي إلا اسم جنس لسببين:

1- أن نعم وبِئْسَ، وصفان للمدح والذم العام.
2- ليدل أيضًا على أن الممدوح أو المذموم مستحق من هذا الجنس العام، فلا يصح أن تقول نعم زيد، وإنما تقول نعم الرجل زيدٌ، وقد تتسائل ما هو الرابط في حالة إعرابنا (نِعْمَ) مبتدأ بينه وبين الخبر؟ فالجواب أن يقال: إن الرابط هو اسم الجنس المشاع في الرجل مثلًا، وهناك وجه آخر في الإعراب أن يكون زيد خبر للمبتدأ المحذوف تقديره (هو) أي: نعم الرجل هو زيد.

ش (وأما ليس فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك أبو بكر بن شقير)

الفارسي: هو حسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي، من أعلام اللغة العربية وكان إذا ذهب إلى كل بلدة يعلم فيها يصنف من أسئلة أهلها مصنفًا يحمل اسم تلك البلدة، فصنف الحلبيّات نسبةً إلى حلب، والبغداديات نسبة إلى بغداد، والشيرازيات نسبة إلى شيراز.

وأما أبو بكر بن شقير هو أحمد بن الحسن بن الفرّاج بن شقير النحوي، وقد اختلف النحاة في (ليس) اختلافًا كبيرًا، والخلاف ليس في عملها أنها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، إنما الخلاف في مهيّتها هل هي حرف أو فعل، فذهب هذان الإمامان إلى أن "ليس" حرف بمنزلة "ما" النافية، يقصد بها "ما" الحجازية التي تعمل عمل (ليس) وهي حرف باتفاق، وعلة ذلك عندهما:

1- أن (ليس) تخالف الفعل، لأن الفعل هو ما دلّ على حدث مقترن بزمن، فتقول ذهب للماضي، ويذهب للحاضر، واذهب للمستقبل، في حين أن "ليس" ليست كذلك
2- أنها تخالف كان وأخواتها من حيث التصرف، فإن كان وأخواتها يأتي منها الماضي والمضارع والأمر، كما يمكن أن تأتي تامة، مثال: كان محمد، أو بمعنى: أي وجد أو خلق محمد.

بخلاف ليس فإنها لم توضع إلا لحالة واحدة فأشبهت الحرف

3- أن التحاق الضمير بها وذلك لكونها تشبه الفعل لأنها على ثلاثة أحرف.
4- وأيضًا مما يدل على حرفيّتِها أن لغة بني تميم هي إلغاء عمل ليس مع (إلا) التي هي أداة استثناء، فتقول: ليس الطِيب إلا المسك، برفع المسك مع إهمال ليس، مع أن الحجازيين لا يهملون (ليس) إلا أن الاختلاف بينهما

دلالة على الضعف في فعليّة (ليس).

وليس الفارسيّ وابن شقير الوحيدين الذين ذهبا إلى حرفية (ليس)؛ فقد ذهب إلى هذا القول جماعة كثيرة من العلماء منهم ابن المبرِّد والزجّاج والسيرافي والجرجاني وغيرهم، وسيأتي ردُّ المؤلف على ذلك إن شاء الله تعالى.

ش (وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترجٍّ بمنزلة لعل وتبعهم على ذلك ابن السرّاج)

(ابن السرّاج) هو محمد بن السري بن سهل أبوبكر بن السرّاج من علماء النحو والأدب، وممن ذهب أيضًا إلى هذا القول (ثعلب) وعلّة هذا القول عند هؤلاء:

1- أن عسى حرف تشبه (لعلّ) لأن الجامع بينهما إفادة معنى الترجي، وعدم التصرف، وإنما كانت كذلك لوجهين: أحدها:

أ. أنها أشبهت الحروف إذ كان لها معنىً في غيرها، أي لا تدل على معنى في نفسها وهو قرب وقوع الفعل بعدها، كما أن شبهة الحرف يقتضي جمودها لأن الحرف جامد.

ب. أنها تشبه (لعلّ) في الطمع والإشفاق فتلزم صيغة واحدة مثل (لعلّ).

- مذهب ابن هشام في (نِعْمَ، وبِئْسَ، وليس، وعسى) -

ش (والصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن كقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل والمعنى من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء وتقول بئست المرأة حمالة الحطب وليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا)

تقدم لنا أن أهم علامة للفعل الماضي هي تاء التأنيث الساكنة، كما قال ابن مالك:

وماضي الأفعال بالتا مِز

وبهذه العلامة استدل ابن هشام على أن الصحيح في هذه الكلمات الأربع (نِعْمَ، بِئْسَ، ليس، عسى) أنها أفعال وليست أسماءَ أو حروف، وأما الدليل الأول في نعم فقد استدل بالحديث النبوي، وهو أحد مصادر اللغة العربية (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت) وهو حديث سمرة بن جندب رضى الله عنه وهو حديث صحيح بمجموع الطرق صححه غير واحد من العلماء منهم العلامة الألباني رحمه الله، وبهذا يكون دليلًا قاطعًا وقويًا على فعلية (نِعْمَ):

وإذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذامِ

وكذلك في بقيّة الكلمات حيث دخلت تاء التأنيث الساكنة عليها وقبلتها بدون أي إشكال، ولكن يبقى الرد على شبهات الكوفيين التي أوردوها على تلك الكلمات.

ش (وأما ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامها والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا)

يقصد ابن هشام بذلك أن حرف الجرّ في (بولد) أو (على بِئْسَ العير) في حقيقة الأمر إنما هو داخل على جملة مقدّرة محذوفة وليست على الفعل، فالتقدير (ما هي بنعم الولد) أي ما هي بولدٍ مقول فيه نعم الولد، فالجرّ والمجرور هنا بولد هو الموصوف، وجملة مقول فيه هي الصفة، فحذف الموصوف (بولدٍ) مع صفته (مقول فيه)، وألحق حرف الجرّ بالفعل (بنعم الولد) أو فقال: (بنعم الولد)، فالحرف في حقيقة الأمر إنما هو داخل على جملة محذوفة، ولكن يبقى سؤال هنا: هل هناك شاهد على دخول حروف الجرّ على الأفعال؟ أجاب المؤلف على هذا السؤال بقوله:

ش (وكما قال الآخر والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه)

والشاهد من هذا البيت قوله: (بنام صاحبه) ف(نام) فعل ماضٍ باتفاق وقد دخل عليه حرف جرّ، وللمحقق الشيخ محمد محي الدين ابن عبدالحميد رحمه الله كلام جميل في التعليق على هذا الشاهد فقال: وقوله (بنام صاحبه) فإن الباء حرف جرّ ونام فعل ماضي وهذان أمران - أى حرف الجر والفعل - متفق عليهما بين الكوفيين والبصريين، ومن المتفق عليه بينهما أيضًا أن حرف الجر لا يدخل في اللفظ والتقدير جميعًا على الفعل وإذا كان ذلك كذلك فقد اتفقوا على أن هذه الباء داخلة في التقدير على الاسم وقد روى البصريون هذا البيت لإبطال حجة الكوفيين القائلين بأن (نِعْمَ) اسم بدليل دخول حرف الجرّ عليها وطريقة الأبطال أن يقال: لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما، أن تكون هذه الكلمة اسمًا لأنه يجوز أن يكون التقدير أن حرف الجرّ داخلٌ على كلمة أخرى محذوفة من اللفظ كما في هذا البيت، وذلك أن كلمة (نام) فعل بالإجماع بين الفريقين كما قلنا، وقد دخلت عليها في هذا اللفظ باء الجرّ فلم يدل دخولها على خروج الكلمة من الفعليّة إلى الإسمية، فيكون دخول الباء على نِعْمَ في قول القائل (ما هي بنِعْمَ الولد) أو دخول (على) على (بِئْسَ العير) في قول الآخر غير دال على اسمية (نِعْمَ ، وبِئْسَ) ويبقى أن دليلنا على فعليتهما دخول علامة الأفعال عليهما في نحو (فبها و نعمت) ونحو (بِئْسَت المرأة حمالة الحطب) انتهى كلام الشيخ.

قلت: ولولا دخول تاء التأنيث الساكنة على (نِعْمَ) في كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى (بِئْسَ) في كلام العرب، لقلنا بإسميتهما لأن الأصل هو عدم التقدير، وبعد أن عرفت أن الصحيح في (نِعْمَ) و(بِئْسَ) أنهما فعلان، فلابد أن تعلم أنهما فعلان جامدان لا يأتي منهما المضارع ولا الأمر، وهما مبنيان على الفتح دائمًا لا محل لهما من الإعراب.

تنبيه: على الرغم من صحة استدلال المؤلف رحمه الله بهذا الشاهد على فعلية (نِعْمَ، وبِئْسَ) غير أنه أنتُقد عليه تقدير الشاهد من البيت حيث قال: (أي بليلٍ مقول فيه نام صاحبه)، فحذف الموصوف مع صفته وقاس على قوله الأول: (ما هي بولد مقول فيه نعم الولد) لكنّ هذا التقدير هنا أي في جملة: "بليلٍ مقول فيه" ليس صحيحًا، وذلك لأن الجملة هنا في هذا البيت خبرية وليست إنشائية، والجملة الخبرية هي التي تحتمل الصدق والكذب، ويصح أن تقع صفةً أو نعتًا، وعلى

هذا فتقدير البيت: والله ما ليلي بنام صاحبه، أي: ما ليلي بليلٍ نام صاحبه، فالجملة الفعلية هنا خبرية وهي صفة ليل المحذوف دون أن نحتاج إلى جملة مقول فيه، هذا بخلاف (نِعْمَ، وبِئْسَ) فإنهما جملتان إنشائيتان والجملة الإنشائية هي التي لا تحتمل إلا صدقًا أو كذبًا ولا يصح أن تكون صفة في النعت، لهذا احتجنا إلى تقدير جملة مقولٍ فيه والله أعلم.

- الجواب عن ليس وعسى -

لم يذكر المؤلف الجواب عن (ليس وعسى) بل اكتفى بقوله إنهما فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، والجواب على من قال بحرفية هذين الكلمتين (ليس وعسى):

1- قولهم: إنهما حرفان لأنهما أشبها الحرف في جموده، الجواب على ذلك: أنه لا يلزم من جمودهما ولزومهما حالةً واحدةً أنهما فعلان، لأنه ثبت قبول ياء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل، وكلاهما خاصّةً بالفعل، وقد نص من قال بأنهما فعلان على أنهما فعلان جامدان لا يتصرفان ويكفي أن التنزيل جاء بقبول (ليس) لتاء التأنيث المتحركة، كما قال تعالى: "لسْتَ عليهم بمصيطر"، وقوله: وتاء الفاعل مثل قوله تعالى: "لسْتُم بآخذيه" والقرآن أعظم دليل وأقوى في الاحتجاج.
2- قولهم: إن (ليس) تشبه ما الحجازية فهذا يدل على حرفيّتها، فهذا كلام ليس على إطلاقه فإن (ليس) و(ما) الحجازية يتفقان على رفع المبتدأ ونصب الخبر، ولكن تختلف (ما) عن (ليس) بأنها لا تعمل بذلك إلا بشروط كما سيأتي بيان ذلك في موضعه، كما أن (ما) تختلف عن (ليس) في كون خبر (ليس) يمكن أن يتقدم عليها فتقول: مجتهدًا ليس زيدٌ، بخلاف (ما) الحجازية فلا يتقدم خبرها عليها.
3- من أوجه الاختلاف أو المفارقة أن (ما) الحجازية هي التي تعمل عمل (ليس) وليس العكس، بمعنى أن الحرف هو الذي يتضمن معنى الفعل، وليس الفعل هو الذي يتضمن معنى الحرف.
4- أما ما جاء عن بني تميم أنهم يهملون (ليس) مع أداة الاستثناء (إلا) فهذا يمكن أن نعتبره لغَة عن بني تميم ولا يعني خروج (ليس) من كونها فعلًا.
5- أن (ليس) من أخوات كان، وأخوات كان كلها أفعال.

وبهذا يتبين أن الصحيح في (ليس) أنها فعل جامد وليس متصرفًا، موافقَة للمؤلف وجمهور البصريين، وخلافًا للكوفيين، أمّا ما يتعلق ب(عسى) فإنه يجاب على ذلك بعدة أجوبة:

1- أن (عسى) قبلت أخص علامات الفعل وهي تاء التأنيث الساكنة كما مثل المؤلف بقوله: (عستْ هندٌ مفلحةً).
2- أن كونها فعلًا جامدًا ك (ليس) لا يعني (خروجها) عن الفعلية كما تقدم الجواب عليه في ليس.
3- أنه يكفي أن التنزيل جاء بقبول تاء الفاعلية الضمير وهي احدى علامات الفعل كما قال ابن مالك:

بتاء فعلت وأتت ويا افعلي ونوّن أقبلنّ فعل ينجلي

قال تعالى: (فهل عسيتُم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم) فالصحيح في (عسى) أنها فعل، وهي فعل جامد مثل (ليس) والله أعلم.

خلاصة المسألة:

1- أن الصحيح في ليس وعسى أنها فعلان ماضيان، وأنهما جامدان لا يأتي منهما المضارع والأمر.
2- أن (نِعْمَ، وبِئْسَ) كذلك فعلان ماضيان جامدان، وأن إعراب (نِعْمَ الرجل زيد) له عدة أوجه:
   أ. نعم الرجل، فعل وفاعل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر.
   ب. نعم الرجل، فعل وفاعل خبر مقدم وزيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو.
   ت. نعم الرجل، فعل وفاعل خبر مقدم وزيد بدل، أو عطف بيان.

هذا على مذهب الجمهور وعلى ذلك فقسْ!

- باب فعل الأمر-

ش (ولما فرغت من ذكر علامات الماضي وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه ثنيت بالكلام على فعل الأمر فذكرت أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وذلك نحو قم فإنه دال على طلب القيام ويقبل ياء المخاطبة تقول إذا أمرتَ المرأة قومي وكذلك اقعد وأقعدي واذهب واذهبي قال الله تعالى فكلي واشربي وقرِّي عينا)

ذكر المؤلف فعل الأمر ونص على أن له علامتين:

1- دلالته على الطلب (أي بصيغته) احترازًا من الفعل الذي يدل على الطلب (ليس بصيغته)، وإنما لدخول (لام) الأمر أو (لا) الناهية عليه، مثال: لتقم، أو لا تقم، فإن هذا فعل مضارع دلّ على الطلب، ولكن ليس بصيغة فعل الأمر، ولذلك فلم يُعَدّ فعل أمر.
2- قبوله ياء المخاطبة، وإنما نص العلماء على قبول ياء المخاطبة خاصة دون غيرها من الحروف كالألف والواو؛ لأن هذين الحرفين يدخلان على الأفعال الثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، بخلاف ياء المخاطبة فإنها لا تدخل إلا على المضارع والأمر، كـ (تقومين، وقومي) ومن أجل الاحتراز عن المضارع أُشترط الدلالة على الطلب.

إعراب: ش (فكلي واشربي وقري عينا)

الفاء حرف عطف أو أنها فصيحة، و (كلي واشربي وقري عينا) كلها أفعالٌ مبنية على حذف النون، والياء فيها جميعًا فاعل، و(عينًا) تمييز.

ش (فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف)

لأن في هذه الحالة لن تكون فعل أمر، بل اسم فعل أمر لأنه وإن توفرت فيها علامة واحدة من علامتين وهي الدلالة على الطلب، إلا أن العلامة الأخرى لم تقبلها، ولكن لم سمي اسم فعل أمر؟ وذلك لأنه قَبِلَ علامة من علامات الاسم وهي التنوين، مثاله أن تقول: (صهٍ)، و (مهٍ)، و (صهْ)، و (مهْ) متى نونتا نكرتا والتنوين هنا تنوين تنكير، وإعراب الكلمتين في هذه الحالة يكون مبنيًا على الكسر، والتنوين للتنكير، أما إذا لم تنونا عرفتا.

ش (أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو أنت يا هند تقومين وتأكلين لم يكن فعل أمر)

والعكس متى قبلت الكلمة ياء المخاطبة ولكنها لم تدل على الطلب، فإنها لا تكون فعل أمر بل تكون فعل مضارع من الأمثلة الخمسة، وتكون الياء فيها فاعلًا في كل حالاتها؛ أي حالات الرفع والنصب والجزم.

ش (ثم بينت أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون كاضرب وأذهب وقد يبنى على حذف آخره وذلك إن كان معتلا نحو اغز واخش وارم وقد يبنى على حذف النون وذلك إذا كان مستندا لألف اثنين نحو قوما أو واو جمع نحو قوموا أو ياء مخاطبة نحو قومي فهذه ثلاثة أحوال)

ذكر المؤلف أن لفعل الأمر ثلاثة أحوال في البناء:

1- أنه مبني على السكون، في حالة إذا كان الفعل صحيح الآخر غير معتل، مثاله: اضرب، واكتب.
2- إذا كان معتل الآخر فإنه يبنى على حذف آخره، فإذا كان آخره واوًا بُني على حذف الواو، مثاله: اغزُ، وإذا كان آخره ألفًا بني على حذف الألف مثاله: اخشَ، وإذا كان آخره ياءًا بني على حذف الياء مثاله: ارمِ.
3- إذا كان ملتحقًا بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإنه يبنى على حذف النون، فتقول: قوما، وقوموا، وقومي.
4- لكن أيضًا من الحالات التي لم يذكرها المؤلف، ويبنى فعل الأمر فيها على السكون في حالة إذا ما اتصلت به نون النسوة، مثال: اضربْنَ، اشربْنَ.
5- ويبنى فعل الأمر على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، مثال: اضربَنّ، اضربَنَ، اشربَنّ، اشربَنَ، وبُناءًا على ذلك يمكن إجمال ما تقدم أن لفعل الأمر ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أنه يبنى على الحركة: وهي نوعان:

أ. السكون، وذلك في موقعين: الأول: إذا كان الفعل صحيح الآخر وليس معتلًا، الثاني: إذا اتصلت به نون النسوة.

ب. أنه يبنى على الفتح، وذلك إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة.

الحالة الثانية: وهي أن يبنى على حذف الحرف، وذلك في موقعين:

أ. إذا كان معتل الآخر بالألف أو الواو أو الياء فيبنى على حذفها.

ب. إذا كان مضاف إلى ألف اثنين، أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، فإنه يبنى على حذف النون.

والقاعدة المعمول بها عند كثير من متأخري النحاة أن فعل الأمر يبنى على ما يُجزمْ به مضارعه، وهي قاعدة ليس متفقًا عليها لأنها مبنية على مسألة خلافية كبيرة وهي: هل فعل الأمر مستقلٌ بذاته أم أنه جزء من الفعل المضارع يدور في فلكه، فالكوفيون يذهبون إلى أن فعل الأمر جزء من الفعل المضارع ويدور في فلكه، وبُناءًا عليه فإنه يبنى عندهم على ما يجزم به مضارعه، وهو الذي اختاره ابن آجروم في آجروميته، بينما ذهب جماهير البصريين إلى أن فعل الأمر فعل مستقل بذاته مثله مثل أخويه الماضي والمضارع وهو الذي مال إليه المؤلف رحمه الله هنا فإنه فصل في بناء فعل الأمر ولو كان يرى مذهب الكوفيين لاكتفى بقوله يبنى على ما يجزم به مضارعه.

فصل: في الكلمات التي اختلف فيها هل هي فعل أو اسم

هلم، هاتِ، تعالِ

ش (ولما كان بعض كلمات الأمر مختلفا فيه هل هو فعل أو اسم نبهت عليه كما فعلت مثل ذلك في الفعل الماضي وهو ثلاثة هلم وهات وتعال)

نبه المؤلف هنا على عادته في ذكر الاختلاف في بعض الكلمات كما سبق فعل ذلك عند الكلام على الماضي حيث ذكر هناك: الاختلاف في (نِعْمَ) و (بِئْسَ) و(ليس) و(عسى)، فهنا أيضًا في بابِ فعل الأمر، هناك كلمات اختلف العرب فيها هل هي أفعال أو أسماء، من ذلك:

1- هلم:

هلمَّ: اختلف النحاة هل هي مركبة أم بسيطة على أقوال كثيرة، وأصل هذه الكلمة الهاء للتنبيه و(لمّ) بمعنى (ضُمّ)، ولها معنيان:

أ. أنها بمعنى اقبلوا، مثل قوله تعالى: "هلمَّ إلينا" أي اقبلوا إلينا.

ب. بمعنى احضر، مثل: هلم صاحبك، أي احضر صاحبك.

ش (فأما هلم فاختلف فيها العرب على لغتين)

فهذا الاختلاف من باب التنوع وليس التضاد، أي جاز أن تأتي هلمَّ بهذه اللغة الأخرى وكلاهما داخلتان في اللغة التي تكلم بها العرب.

ش (إحداهما أن تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى والقائلين لإخوانهم هلم إلينا أي ائتوا إلينا وقال تعالى قل هلم شهداءكم أي أحضروا شهداءكم وهي عندهم اسم فعل لا فعل أمر لأنها وان كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة)

هذه هي اللغة الأولى التي ذكرها المؤلف رحمه الله، وهي لغة أهل الحجاز أنهم يعدّون (هلمَّ) اسم فعل أمر وليس فعل أمر لأنها عندهم لا تقبل ياء المخاطبة؛ فقد توفر فيها شرطٌ واحدٌ من شروط فعل الأمر وهو الدلالة على الطلب، ولكن يبقى هنا سؤالٌ وهو أن اسم الفعل هو الذي فيه شيء من الاسم وشيء من الفعل مثل ما ذكرنا فيما سبق في (صهْ) و (مهْ) فتقول (صهٍ) و (مهٍ)، فهو اسم فعل لأن فيه من الاسم التنوين وفيه من الفعل الدلالة على الطلب، ولكن الأمر هنا يختلف في (هلم) فإنها وإن دلت على الطلب وهو من خصائص الفعل ولكنها لا تقبل شيئًا من علامات الاسم؛ فلا تقبل التنوين ولا دخول حرف الجر ولا غير ذلك، ومع هذا فقد عدّها بعض علماء النحو على أنها من أسماء الأفعال وهذا إشكال يحتاج إلى الجواب عليه، ويبدو أن الجواب على ذلك هو القياس في الأسماء لأن على لغة أهل الحجاز لا يلتحق بها علامة الضمير المرفوع لأن ذلك إنما يكون في الأفعال ويدل على خروجه عندهم عن حكم الأفعال مخالفتهم مجراه في لغتهم؛ لأن لغتهم أن يقول الواحد (أُلمم) بإظهار التضعيف مثل (أردد) و (أشدد) فلما ركّبوه مع غيره وسموه به خرج عن حكم الفعل أو أخرجوه عن حكم الفعل فلم يظهر فيه علامة تثنية ولا جمع.

أما إعرابها على لغة أهل الحجاز فهي اسم فعل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ش (والثانية أن تلحقها بالضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلم وهلما وهلموا وهلممن بالفك وسكون اللام وهلمي وهي لغة بني تميم وهي عند هؤلاء فعل أمر لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة)

هذه هي اللغة الثانية في (هلمَّ) وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر لقبوله ياء المخاطبة وبُناءًا عليه يكون إعرابها في هذه الحالة:

1. (هلمَّ) فعل أمر مبني على السكون وفتح لالتقاء الساكنين الذين هما الميم والميم التي بعدها والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، أو يقال مبني على السكون المقدّر منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتح العارض بالخفة، أو يقال منع من ظهوره حركة إِدْغَام المثلين.
2. (هلمَّا) فعل أمر مبني على حذف النون، والألف فاعل.
3. (هلمُّوا) فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل.
4. (هلْمُمْنْ) بالفك وسكون اللام، وقد يقصد باللام أي لام الكلمة التي قبل الميم الأولى، وقد يقصد باللام هنا لام وزن الكلمة (فَعَلَ، أو، فَعِلَ) أي الميم الثانية بعد الفك، والفعل هنا مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ونوّن النسوة فاعل.

وقد أتت شواهد عربية على لغة بني تميم، منها ما جاء في البخاري من حديث ابن عباس رضى الله عنهما في مرض النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه أنه قال: " هلمُّوا أكتبْ لكم كتابًا لا تضلوا بعده" لاتصال هلمُّوا بواو الجماعة وهذا على لغة بني تميم، وقد رجح المؤلف رحمه الله لغة بني تميم هنا كما نص على ذلك في متن قطر الندى

وبل الصدى، حيث قال في الفعل: ومنه (هلمَّ) في لغة بني تميم موافقةً للكوفيين وقد سبقه إلى ذلك ابن مالك رحمه الله في الألفية، وخلافًا للبصريين فإنهم يرجحون لغة أهل الحجاز، والأمر في ذلك سهل لأنهما لغتان عربيتان صحيحتان.

ش (وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة ومتعدية)

أي أن (هلمَّ) قد تتعدى إلى ما بعدها، مثاله: (هلمَّ شهداءكم) فنصبت الكلمة التي بعدها على أنها مفعول به، وقد تتعدى بحرف جرّ، مثاله: (هلمَّ إلينا) وقد تستعمل قاصرةً غير متعدية، مثاله: (هلمَّ يا زيد).

2، 3 - هات تعال

ش (وأما هات وتعال فعدهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال والصواب أنهما فعلا أمر بدليل أنهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة تقول هاتي وتعالي)

ذكر المؤلف هنا من الكلمات المختلف في اسميتها وفعليتها (هات، تعال):

أما (هاتِ) فقد ذكر أهل العلم باللغة على أن الأصل في (هاتِ) أنه كان فعلًا متصرفًا؛ أي يأتي منه الماضي والمضارع أيضًا، فَأَمات العرب الماضي والمضارع وأبقوا الأمر حتى صار فعلًا جامدا.

وأما (تعال) فهو على معنيين:

1- إذا كان بمعنى الترفُّع والتنزُّهُ فهو فعل متصرف باتفاق، يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، فتقول: (تعالى زيدٌ عن القبائح)، (يتعالى زيدٌ عن القبائح)، (تعالَ يا زيدٌ عن القبائح).

2. المعنى الثاني أن يأتي بمعنى أقبل وهو المقصود هنا، وهو الذي وقع فيه الخلاف، وفي الأصل أنه كان يُستعمل في نداء الأعلى للأسفل أن يصعد إليه ثم كَثُرَ استعماله بمعنى (هلمَّ) أي أقبل، أو أحضر على أي طريقة أو من أي جهةٍ، ففي الأصل أنه كان بمعنى الخاص ثم صار اطلاقه على معنىً عام.

وهذا المعنى الثاني هو الذي اختلف فيه النحاة هل هو اسم أم فعل، فمن عدّه (اسم فعل) جماعة من النحاة لم يذكر المؤلف رحمه الله من هم بالتحديد، ولكن عُرِف هذا القول عن الزمخشري في كتابه المفصل وشارحه (ابن يعيش)، وحجتهم أن (هات، تعال) لا يتصرفان بل يلزمان حالةً واحدةً فهما اسما فعل.

- رأي ابن هشام في (هات، تعال) -

رجح المؤلف أن (هات، تعال) فعلان جامدان غير متصرفين وهو الذي ذهب إليه جماهير النحاة وحجتهم في ذلك أنهما يقبلان الضمائر كلها ويدلان على الطلب، وقد جاء في التنزيل: (قل هاتوا برهانكم) وأيضًا: (فتعالين أمتعكنّ)، وأيضًا في أشعار العرب قول امرؤ القيس:

إذا قلت هاتي ناوليني تمايلت عليّ هضيم الكشح ريّ المخلخل

أما بالنسبة ل (تعال) فقول النابغة الذبياني:

فقلت تعالي نجعل الله بيننا على مالنا أو تنجزي لي آخره

ش (اعلم أن آخر هات مكسور أبدا إلا اذا كان لجماعة المذكرين فإنه يضم فتقول هات يا زيد وهاتي يا هند وهاتيا يا زيدان أو يا هندان وهاتين يا هندات كل ذلك بكسر التاء وتقول هاتوا يا قوم بضمها قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم)

(هاتِ) تكون مكسورة التاء أبدا إلا مع واو الجماعة فتضم لمناسبة الضمة للواو، وبُناءًا على أن الصواب في هات أنها فعل فيكون إعرابها كالتالي:

أ. (هاتِ) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الياء، وعند بعض النحاة تبنى على الكسر.

ب. (هاتي) فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعل.

ج. (هاتِيا) فعل أمر مبني على حذف النون، والألف فاعل.

د. (هاتين) فعل أمر مبني على السكون المقدّر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة أو البناء على السكون بسبب اتصاله بنون النسوة، ونوّن النسوة فاعل.

هـ. (هاتوا) فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل.

ش (وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تقول تعال يا زيد وتعالي يا هند وتعاليا يا زيدان وتعالوا يا زيدون وتعالين يا هندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى قل تعالوا أتل وقال تعالى فتعالين أمتعكن)

أما (تعال) فهو مفتوح اللام أبدًا باتفاق النحاة وبُناءًا على أن الصواب فيه أنه فعل أمر، فيكون بناؤه كالتالي:

أ. (تعال) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة.

ب. (تعالى) فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعل.

ج. (تعاليا) فعل أمر مبني على حذف النون، والألف فاعل.

د. (تعالين) فعل أمر مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونوّن النسوة فاعل.

هـ. (تعالوا) فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل.

ش (ومن ثم لحنوا من قال تعالي أقاسمك الهموم تعالي بكسر اللام)

هذا عجز بيت لأبي فراس الحمداني، ابن عم سيف الدولة الحمداني ممدوح المتنبي من قصيدة قالها وهو أسير في بلاد الروم وقد تقدمها أبيات يقول فيها:

أقول وقد ناحت بقربي حمامة أيا جارتا لو تشعرين بحالي

معاذ الهوى ما ذقت طارقة النوى ولا خطرت منك الهموم ببالي

أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا تعالي أقاسمْك الهموم تعالي

وأبو فراس الحمداني من الشعراء المولّدين فلا يستشهد بشعره، لا في اللغة أو النحو أو الصرف، ومن ثمّ انتقد المؤلف الشاعر هنا حيث إنه كسر اللام في (تعالي) خلافًا للمشهور لضرورة الشعر، ولكن ما انتقده المؤلف ليس صحيحًا؛ لأنه وإن كان المشهور في (تعال) هو فتح اللام وبه جاء التنزيل، ولكن كسر اللام أيضًا عده بعض اللغويين لغة صحيحة وإن كانت قليلة، كما ذكر ذلك الزبيدي في كتابه (تاج العروس) بأنه يجوز كسر اللام فيه مع المؤنّث تعالي بل نص على جواز ضمه أيضًا مع واو الجماعة فتقول (تعالوا) والحاق هاء السكت للواحد فتقول (تعاله) وهذا هو المتداول والمنتشر بين عامة الناس مما يدل على أن له أصلًا في اللغة، وهذا هو الذي انتصر له المحقق محمد محي الدين بن عبدالحميد رحمه الله، بل ونقل عن بعض أهل الحجاز أنهم يكسرون اللام مع المؤنّث ويضمون اللام مع واو الجماعة ونقل قراءةً شاذةً عن الحسن البصري في ذلك: "قل تعالوا اتلوا" ثم قال: وهذا الوجه الثاني أي كسر اللام وضمها أقل في الاستعمال العربي من الوجه الأول وهو بفتح اللام مطلقًا ولكن لا يلزم من كونه قليلًا أن يكون المتكلم به لاحنًا، وعلى ذلك يكون قول أبي فراس ليس لحنًا ولكنه جارٍ على لغةٍ ضعيفةٍ قليلة الاستعمال. انتهي كلامه.

وسيأتي الكلام على باب أسماء الأفعال في بابه إن شاء الله تعالى.

- باب فعل المضارع –

ش (ولما فرغت من فعل الأمر وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه ثلثت بالمضارع)

لم يذكر المؤلف كالعادة تعريف الفعل المضارع وإنما عرّفه بعلاماته، والفعل المضارع هو ما دلّ على حدثٍ في زمنٍ صالحٍ للحال والاستقبال ولكن ليس على سبيل الطلب، وإنما سُمّيَ الفعل المضارع بهذا الاسم لأنه يشابه اسم الفاعل و يضارعه من حيث الإعراب اللفظي ومن حيث المعنى، أما مضارعته الاسم من ناحية اللفظ فلأنهما يتفقان في عدد الحروف والحركات مثل: يحترمُ ومحترمٌ، من حيث الإعراب فآخر (يحترم) يُضارع آخر (محترم) من حيث الحركة وأما من حيث المعنى فإن المعنى الذي يؤدّيه الفعل هو نفس ما يؤدّيه اسم الفاعل، مثال: زيد يحترم ضيفه، وزيد محترم ضيفه وإنما يبعد المضارع عن اسم الفاعل في حالة إذا اتصلت به نون التوكيد ونوّن النسوة فإنهما يردانه في هذه الحالة إلى الأصل وهو البناء.

ش (فذكرت أن علامته أن يصلح دخول لم عليه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد)

(لم) هي أنفع علامات الفعل المضارع قال ابن مالك:

فعلٌ مضارعٌ يلي لم كيشم

ش (وذكرت أنه لا بد أن يكون في أوله حرف من حروف نأيت وهي النون والألف والياء والتاء نحو نقوم وأقوم ويقوم وتقوم وتسمى هذه الأربعة أحرف المضارعة)

هذه هي العلامة الثانية التي ذكرها المؤلف للفعل المضارع، أن تدخل عليها واحدة من هذه الأحرف الأربعة المجموعة في قوله: (نأيْتُ) وهي أحرف زائدة ليست أصليةً في الكلمة، وكلمت (نأيْتُ) في اللغة بمعنى بَعِدْتُ، ولو مثّل المؤلف بقوله (أنيت) أي أدركتُ لكان أفضل، على كل حال ليس هاتان العلامتان الوحيدتين للفعل المضارع فمن علاماته الخاصة به دخول حروف التنفيس عليه وهي: السين، وسوف، وكذلك لام الأمر، ولا الناهية.

ش (وإنما ذكرت هذه الأحرف بساطا وتمهيدا للحكم الذي بعدها لا لأعرف بها الفعل المضارع لأنا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي نحو أكرمت زيدا وتعلمت المسألة ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب إذا خضبته باليرناء وهو الحناء)

بين المؤلف هنا أن أحرف المضارعة وجدت في أفعال أخرى ولكن (لم) تعد فعلًا مضارعًا، مثال: (أكرمت زيدا) فالهمزة هنا للتعدية وأصل الفعل (كَرُمَ) ولكن أتي بالهمزة من أجل أن يتعدى الفعل الماضي إلى المفعول به و(تعلمت المسألة)، التاء هنا تسمى تاء المطاوعة، لأنها خاصة ببنية الفعل الماضي، و(نرجستُ الدواء) إذا وضعت فيه النرجس، وهو نبت رائحته زكية، (ويَرْنأْتُ الشيب) إذا خضبته باليرناء وهو الحناء، فكل هذه الأفعال تقدمها الألف والتاء والنون والياء، ومع ذلك لم تعد تلك الأفعال مضارعَة بل هي أفعال ماضية، وذلك لأن تلك الأحرف هي أحرف أصلية في الكلمة وليست زائدة كما أنها دخلت على فعل يدل على الماضي، أما كلمة (أنيت) فهي أحرف زائدة تدخل على المضارع لهذا سميت أحرف المضارعة.

ش (وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول لم عليه)

أي أن الإعتماد على معرفة الفعل المضارع يكون بدخول (لم) عليه لأنها خاصةً بالفعل المضارع بخلاف حروف نأيت أو أنيت فقد تتشابه مع الأحرف الأخرى.

ش (ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه فذكرت أن له حكمين حكما باعتبار أوله وحكما باعتبار آخره)

نص المؤلف هنا بعد ذكر علامات كيف يعرف المضارع من غيره من الأفعال أن له حكمين:

1- حكم باعتبار أوله، وهذا لا شكَّ ليس مبحثًا نحويًا، لأن النحو يتعلق بحال آخر الكلمة إعرابًا وبِناءًا ، إذن فهو مبحث يتعلق بعلم الصرف، وقد تتسائل: فما فائدة ذكره هنا في علم النحو؟ وجواب ذلك: هو معرفة أن الفعل المضارع في حال تركيبه يحدث فيه تغيراتٌ ربما ظن بعضُ من لا يعلم أنها حركات إعراب وليست كذلك، وأيضًا هذه التغيّرات التي تحدث للفعل المضارع ليعلم طالب العلم أنه لا يلزم حالة واحدة بخلاف الماضي والأمر.

ش (فالأول نحو ضرب يضرب وذهب يذهب ودخل يدخل والثاني نحو انطلق ينطلق واستخرج يستخرج)

فأولى هذين الحكمين كما نص المؤلف باعتبار أوله فإنه يضمُّ تارة ويفتح أخرى وقد ذكر تحت هذه القاعدة عدة أنواع:

أ. اذا كان ماضي الفعل رباعيًا أي ذا أربعة أحرف سواءًا كانت الحروف أصلية مثل: (دحرج)، فهذا رباعي وحروفه أصليه لأنه لا يمكن حذف حرف منها وإلا اختل المعنى فيكون مضارعه مضموم الأول (يُدحرج)، وقد تكون بعض الحروف أصلية وبعضها زائدة مثال: (أكرم) فهذا فعل ماضي رباعي والهمزة فيه زائدة لأن أصل الكلمة (كرم) وإنما أتي بالهمزة ليتعدى الفعل إلى غيره ولهذا سميت هذه الهمزة همزة التعدي فتقول (أكرم زيدٌ خالدا) وبقية حروف الفعل أصلية فيأتي المضارع منه مضموم الأول كذلك ولكن مع إعادة الهمزة إلى أصلها ياءًا فتقول: يُكرم، ومثله أرسل فتقول: يرسل.

ب. إذا كان ماضي الفعل ثلاثًا أي أقل من أربعة أحرف فإن مضارعه يكون مفتوح الأول مثال: ضرب، يضرب، ذهب، يذهب.

ج. إذا كان ماضي الفعل خماسيًا أو سداسيًا؛ أي أكثر من أربعة أحرف فإنه يُفتح أوله كذلك، مثال الخماسي: انطلق ينطلق، ومثال السداسي: استخرج، يستخرج، وكما نبهنا قبلُ أن هذا مبحث يتعلق بعلم الصرف يحتاجه طالب العلم ليميز بين التغير الصرفي والتغير الإعرابي.

ش (وأما حكمه باعتبار آخره فإنه تارة يبنى على السكون وتارة يبنى على الفتح وتارة يعرب فهذه ثلاث حالات لآخره كما أن لآخر الماضي ثلاث حالات ولآخر الأمر ثلاث حالات)

هذا هو الحكم الثاني للفعل المضارع، وهو الذي يتعلق بعلم النحو، ويلاحظ أن المؤلف رحمه الله ذكر حالات البناء أولًا لأنها ليست الأصل فقدّمها وأخّر الكلام على الإعراب لأنه الأصل، وعلى كلٍ فقد ذكر المؤلف هنا أن للفعل المضارع ثلاث حالات:

أ. تارة يبنى على السكون.

ب. وتارة يبنى على الفتح.

ج. وتارة يعرب.

وسيتكلم عليها المؤلف واحدًا تلو الآخر.

فائدة: كلمة تارةً تعرب على أنها مفعول فيه مثل كلمة مرةً.

- فصل: بناء الفعل المضارع على السكون -

ش (فأما بناؤه على السكون فشروط بأن يتصل به نون الإناث نحو النسوة يقمن ووالوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن)

هذه هي الحالة الأولى في بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون الإناث، وتسمى أيضًا بنون النسوة وهي ضمير باتفاق النحاة بخلاف النون الدالة على الإناث مثل: لهنّ، أولادهنّ، فإنها حرف باتفاق وليست هي المقصود هنا، فالفعل المضارع متى اتصلت به نون النسوة فإنه يبنى ولا يعرب ويكون بناؤه على السكون لاتصاله بنون الإناث أو نون النسوة، ونوّن النسوة فاعل، وإنما لم يشترط هنا في النون أن تكون مباشرة أو غير مباشرة لأنها لا تأتي إلا مباشرة فلم يحتاج إلى اشتراط ذلك فقوله: النسوة يقمن، النسوة: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ويقمن: فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونوّن النسوة ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ.

إعراب: ش (والوالدات يرضعن)

الواو حرف على حسب ما تقدم، الوالدات: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، يرضعن: فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ، وقل مثل ذلك في قوله: "المطلقات يتربصن".

ش (ومنه إلا أن يعفون لأن الواو أصلية وهي واو عفا يعفو والفعل مبني على السكون لاتصاله بالنون والنون فاعل مضمر عائد على المطلقات ووزنه يفعلن)

أي من حالات الفعل المضارع التي يبنى فيها على السكون حالة الفعل هنا أن يعفون، فالفعل يعفو: فعل مضارع مبنى على السكون على حرف الواو منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، وبناؤه على السكون لاتصاله بنون النسوة، فالواو هنا من أصل الفعل وليست واو الجماعة؛ لأن أصل الفعل (عفا) في الماضي على وزن (فَعَلَ) يعفو على وزن (يَفْعُلُ) في المضارع، وقلبت الألف واوًا لأنها الأصل، فلما أضيفت نون النسوة إلى الفعل المضارع (يعفو) الذي هو على وزن (يَفْعُلُ) صارت الكلمة هكذا (يَفْعُلْنَ) فحذفت الضمة من لام الفعل ووضع مكانها حركة البناء السكون بسبب الاتصال بنون النسوة، فهو في حقيقة الأمر مبني على السكون في محل نصب بأن التي في الآية: "أن يعفون".

ش (وليس هذا كيعفون في قولك الرجال يعفون لأن تلك الواو ضمير لجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل حذفت والنون علامة الرفع ووزنه يعفرن وهذا يقال فيه إلا أن يعفوا بحذف نونه كما تقول إلا أن يقوموا وسيأتي شرح ذلك كله)

قول المؤلف: (وليس هذا)، أي ليس كما تقدم قريبًا فعلُ يعفون في قولك: الرجال يعفون، فهذا فعلٌ من الأمثلة أو الأفعال الخمسة، والنون هنا هي نون حركة الإعراب وهي حرف، وليست هي نون النسوة التي هي ضمير، مع أن الرسم يتشابه في قولك: المطلقات يعفون، والرجال يعفون، على أن الفرق بينهما كبير فالأول مبني والثاني معرب، وتوضيح ذلك أن كلمة الرجال يعفون أصلُ الفعل كما تقدم من (عفا) في الماضي على وزن (فعل)، (يعفو) في المضارع فقلبت الألف واوًا على وزن يفعل، فلما أضيفت واو الجماعة صار الفعل من الأمثال أو الأفعال الخمسة، فصارت الكلمة هكذا

(يعفوون) على وزن (يفعلون) فأصبح عندنا واوان، واو الفعل التي هي الأولى، وواو الجماعة التي هي الثانية، وهذا يؤدي إلى توالي الأمثال وهو مما يكرهه العرب، وأيضًا لثقله، فكان لابدّ من حذف أحد الواوين؛ إما واو الفعل أو واو الجماعة لكن أُشكل عليهم حذفُ واو الجماعة لأنها متى حذفت فليس هناك ما يدل عليها؛ يعني لن يفهم من أنه خطاب لجماعة المذكّرين ففضلوا حذف واو الفعل خاصةً أن ضمةَ الحرف الذي قبلها يمكن أن يدل عليها، وأبقوا على واو الجماعة، وهذا شكل توضيحي لذلك:

الماضي = عفا على وزن فعل

المضارع = (يعفو) على (وزن يفعل)، مع إضافة واو الجماعة (يعفوون) على وزن (يفعلون)، حذف واو الفعل التي هي لام الوزن في (يفعلون) فصار وزنه (يفعون) ووزن الفعل عليه فصار (يعفون).

إعراب الفعل على هذه الحالة (يعفون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأمثال أو الأفعال الخمسة، وواو الجماعة ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل، فإذا تقدمتها أن المصدرية حذفت النون في حالة النصب وصارت هكذا: أن يعفوا، بألفٍ فارقة.

- فصل: في بناء الفعل المضارع على الفتح -

ش (وأما بناؤه على الفتح فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا نحو كلا لينبذن)

هذه هي الحال الثانية لبناء الفعل المضارع وهي أن تتصل به نون التوكيد بشرط أن تكون مباشرةً أو مقدّرةً، ومثال نون التوكيد المباشرة: "كلا لينبذنّ" فكلا أداة زجر واللام واقعة في جواب القسم، وينبذنّ: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وهو على صيغة ما لم يسمَّ فاعله، ونائب الفاعل تقديره هو، ونوّن التوكيد حرف باتفاق النحاة وهي إما ثقيلة أو خفيفة، مثال آخر: "فلا يصدَّنَّك عنها"، فالفعل المضارع هنا مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بـ لا الناهية، وقول المؤلف رحمه الله لفظًا أو تقديرا، قد يفهم منه أن الفعل المضارع يبنى على الفتح في حالة مباشرة نون التوكيد وكذلك في حالة إذا كانت المباشرة مقدّرة وإن كانت ظاهرةً لفظًا وهذا ليس مقصود المؤلف؛ لأن الفعل المضارع لا يكون مبنيًا على الفتح إلا في حالةٍ واحدة فقط وهي مباشرة نون التوكيد لفظًا، أما في حالة التقدير فإن الفعل المضارع يكون معربًا كما سيوضح ذلك.

ش (واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى ولا تتبعانِّ سبيل الذين لا يعلمون لتبلون في أموالكم فإما ترين من البشر أحدا فإن الألف في الأول والواو الثاني والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب)

ذكر في هذه الأمثلة الثلاثة نون التوكيد في حالة التحاقها بالأمثلة أو الأفعال الخمسة (لا تتبعانّ، لتبلونّ، لترينّ) فالضمائر هنا: (الألف، والواو، والياء) حالت دون مباشرة نون التوكيد للفعل لهذا صار الفعل معربًا وليس مبنيًا، وتوضيح ذلك أكثر:

1- (لا (تتبعان)) أصله (تتّبع) ثم دخلت عليه ألف الاثنين لأن الخطاب موجه إلى موسى وأخيه هارون عليهما السلام فأصبح الفعل المضارع مرفوعًا بثبوت النون لاتصاله بألف الاثنين، ثم دخلت عليه نون التوكيد الثقيلة فصار الفعل هكذا (تتّبعانّ) فلما دخلت عليه (لا) الناهية حذفت نون الإعراب لأن الفعل المضارع في هذه الحالة صار مجزومًا بحذف النون فصار هكذا (لا تتبعانّ) فإعراب الآية: (لا) ناهية، و(تتّبعانّ) فعل مضارع مجزوم بحذف النون والألف فاعل والنون للتوكيد.

ولماذا لم تعمل نون التوكيد في الفعل؟ لأنه حال بينه وبينها ألف الاثنين.

2- لتبلونّ: أصل الفعل (تَبلَوْ) فلما بني على ما لم يسم فاعله صار (تُبلى) بالألف ، ثم دخلت عليه واو الجماعة فأصبح من الأفعال الخمسة (لتبلاونْ)، ثم دخلت عليه نون التوكيد الثقيلة فأصبح هكذا (لتبلاونّ) فصار عندنا واوان، الأولى التي هي أصل الفعل، وثلاث نونات نون الإعراب والنون الأولى من نون التوكيد ثم الثانية ولا شك أن هذا يعتبر توالي المثيلات والعرب من عادتهم يكرهون مثل ذلك، ومن ثم يتخلصون منه وهذا ما حدث مع هذا الفعل فإنهم حذفوا الألف الدالة على الواو الأصلية من الفعل لأن فتحة اللام قبلها دالة عليه، ولم يحذفوا واو الجماعة لأنها مقصودة هنا لأن الخطاب موجه للجماعة وليس هناك ما يدلُّ عليها إذا حُذفتْ فالواو الموجودة هي واو الجماعة وليست هي واو الفعل التي قلبت ألفًا ومن ثم حذفت لدلالة الفتحة عليها، ثم حذفوا نون الإعراب بسبب أنها ساكنة والنون الأولى من نون التوكيد أيضًا ساكنة فحذفوا نون الإعراب لذلك وأيضًا لدلالة واو الجماعة على أن الفعل من الأمثال أو الأفعال الخمسة وإعراب الفعل يكون كالتالي: لتبلونّ اللام واقعة في جواب القسم والفعل المضارع مبني بما لم يُسمّ فاعله مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لكراهية توالي المثيلات وواو الجماعة نائب فاعل والنون هنا للتوكيد، ونلاحظ هنا أنها ليست مباشرة للفعل.

3- (ترينَّ) أصله (ترأيين) قبل دخول نون التوكيد عليها، والنون هنا هي حركة الإعراب والياء الأولى هي ياء الفعل والياء الثانية هي ياء الفاعل، ثم حذفت الهمزة لدلالة الفتحة علي الراء عليها فأصبح (ترايين) ثم بقيت ياء الفعل فحذفت وعوض عنها بكسرة على ياء الفاعل للدلالة عليها وذلك لكراهية توالي الأمثال، ثم ألحق بها نون التوكيد الثقيلة فأصبح (ترينّ) فلما دخلت (إن) الشرطية على الفعل في قوله تعالى: (فإمّا) لأن كلمة فإمّا مركبة من: (إن الشرطية) و (ما الزائدة) حذفت نون حركة الإعراب لأن الفعل مجزوم وعلامة جزمه حذف النون فأصبح الفعل في النهاية هكذا فإما (ترينّ)، فنون التوكيد هنا ليست مباشرة بسبب أن ياء الفاعل حالت دون مباشرة نون التوكيد للفعل.

فضابطُ المسألةِ:

أنه متى كان الفعل المضارع قبل دخول نون التوكيد عليه مرفوعًا بالضمة فستكون نون التوكيد هنا مباشرة ويبنى الفعل معها على الفتح، ومتى كان الفعل المضارع من الأمثال أو الأفعال الخمسة فإن نون التوكيد هنا لن تكون مباشرة لأنه سيحال بينها وبين الفعل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

ش (وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدرا كان الفعل أيضا معربا وذلك كقوله تعالى ولا يصدنك عن آيات الله ولتسمعن مثله غير أن نون الرفع حذفت تخفيفا لتوالي الأمثال ثم التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة وقدر الفعل معربا وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظا لكونها منفصلة عنه تقديرا وقد أشرت إلى ذلك كله ممثلا)

والحال الثالثة التي ذكرها المؤلف هنا إذا كانت نون التوكيد مباشرة لفظًا ولكنها مفصولة عن الفعل تقديرًا وهي أيضا في حالة إذا كان الفعل من الأمثال الخمسة والفرق بينها وبين الحالة التي قبلها هي أن ضمير الرفع محذوف فلم يحل بين اتصال نون بالفعل بخلاف الحال التي قبلها فوجود ضمير الرفع حال بين اتصال نون التوكيد بالفعل ومثّل المؤلف على ذلك بمثالين، قوله تعالى: "لا يصدُّنك" أصل الفعل قبل النهي (يصدوننك فهو مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة ثم لما دخلت لا الناهية على الفعل حذِفَت نون حركة الإعراب للجزم فأصبح الفعل (يصدونّك) ؛ فكره توالي الأمثال لأن (واو الجماعة) ساكنة والنون الأولى من نون التوكيد أيضًا ساكنة فحذفت واو الجماعة لأنه يمكن تعويضها بضمة على الدّالِ التي قبلها للدلالة عليها ولا يمكن حذف النون الأولى من نون التوكيد لاختلال المعنى، فأصبح الفعل لا (يصدنّك) فظاهر نون التوكيد أنها مباشرةٌ للفعل ومع ذلك لم تحدث فيه البناء على الفتح؛ لأن المباشرة هنا لفظًا وليست حقيقةً لوجود واو الجماعة المحذوفة الفاصلة بينها وبين الفعل والضمة على الدّالِ دالةً على وجودها وقسْ على ذلك الفعل (لتسمعنّ).

فائدة:

1- من خلال الأمثلة السابقة يتبين أن واو الجماعة يمكن أن تكون ظاهرة ويمكن أن تكون مقدّرة.
2- هناك فرق بين قوله تعالى: "فلا يصدَّنَّك" في سورة طه وبين "ولا يصدُّنَّك" في سورة القصص أن آية طه الفعل فيها النون فيه مباشرة لفظًا ومعنىً، فهو فعل مبني على الفتح في محل جزم بخلاف آية القصص فهو فعل معرب وإن باشرته نون التوكيد لفظًا ولكنها لم تباشره حقيقة كما أسلفنا.

ش (وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين نحو يقوم زيد ولن يقوم زيد ولم يقم زيد)

هذه هي الحال الثالثة للفعل المضارع وهي حالة الإعراب وسيأتي الكلام على سبب الإعراب إن شاء الله تعالى.

- باب الحرف –

6- ص(وأما الحرف فيعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل نحو هل وبل وليس منه مهما وإذ ما بل ما المصدرية لما الرابطة في الأصح)

ش (لما فرغت من القول في الاسم والفعل شرعت في ذكر الحرف فذكرت أنه يعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا علامات الفعل نحو هل وبل فإنهما لا يقبلان شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال فانتفى أن يكونا اسمين وأن يكونا فعلين وتعين أن يكونا حرفين إذ ليس إلا ثلاثة أقسام وقد انتفى اثنان فتعين الثالث)

ذكر المؤلف هنا الحرف ولم يعرفه كالعادة؛ والحرف هو ما دلّ على معنىً في غيره وتسمى بحروف المعاني بخلاف حروف المباني التي تبنى منها الكلمة وهي الحروف الهجائية، وذكر أن علامة الحرف التي يعرف بها أنه لا يقبل شيئًا من علامات الأسماء ولا شيئًا من علامات الأفعال وفي هذا يقول الحريري:

الحرف ما ليس له علامة فقسْ على ذلك تكن علّامة

ومثّل على هذا بحرف (هل) و (بل):

أ. حرف (هل) هو حرف باتفاق ويدخل على الجملة الاسمية، مثال: (هل زيد هنا) وعلى الجملة الفعلية مثال: هل قام زيد و(هل) هذه كانت في الأصل مختصةً بالجملة الفعلية بمنزلة (قد) ومعلوم أن (قد) مختصة بالأفعال مثال: قوله تعالى: "هل أتي على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئًا مذكورا" أي قد أتى على الإنسان ذلك، ولكنها تطفّلت على همزة الاستفهام مثال: أقام زيد، هل قام زيد فانحطت عن منزلة (قد) فصارت تدخل على الجملة الاسمية والفعلية.

ب. و"بل" هي حرف عطف بمعنى الإضراب مثال: جاء زيد بل خالد، قال ابن مالك في ألفيته:

سواهما الحرف كهل وفي ولم

ش (ولما كان من الحروف ما اختلف فيه هل هو حرف أو اسم نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الأمر أربعة: إذ ما ومهما وما المصدرية ولما الرابطة)

هذا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر؛ فإن هناك كلمات أخرى اختلف في اسميتها وحرفيتّها من ذلك كلمة "الذي" وهو اسم موصول على المشهور ولكن عند البعض قد يأتي أيضًا أو تأتي مصدرية، واختلفوا في المصدرية هل هي اسم أو حرف فبعضهم قال هي اسم باتفاق كالراضي في شرحه على الكافية، واعتبرها آخرون حرف مصدر منهم: يونس والفرّاء والمؤلف في كتابه الماتع مغني اللبيب.

ش (فأما "إذما" فاختلف فيه سيبويه وغيره فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت "إذما" تقم أقم)

فالكلمة الأولى هي (إذ ما) **الرأي الأول** فيها هو ما ذهب إليه سيبويه وذلك في كتابه المسمى **بالكتاب** إلى أنها حرف بمنزلة (إن) الشرطية وحجة سيبويه في ذلك أنّ (إذ) قبل دخول (ما) عليها كانت اسمًا؛ لأنها كانت تدل على ظرف زمان ماضي كما في قوله تعالى: "وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ" أي اذكروا اذ ابتلى إبراهيم ربه، كما كانت تقبلُ بعض علامات الاسم مثل التنوين وكذلك أيضًا كانت تقع موقع المفعول به مثل قوله تعالى: "واذكروا إذ جعلكم مستخلفين" ولكن بعد دخول ما عليها صار معناها المجازاة باتفاق، وهو من معاني الحروف فالمعنى اختلف فخرجت من الخلاف، هذا هو **الرأي الأول**.

أما الرأي الثاني:

ش (وقال المبرد وابن السراج والفارسي إنها ظرف زمان وإن المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير)

ابن المبرد هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأديب اللغوي النحوي الكبير، له كتابٌ رائعٌ في الأدب واللغة وهو الكامل، وله كتاب في النحو يسمى المقتضب، وقد نص في هذا الأخير على حرفية (إذ ما) بخلاف ما نقله عنه هنا المؤلف رحمه الله من اسميتها فالله أعلم، لكن ما ذهب إليه هؤلاء الثلاثة هو مذهب الجمهور أيضًا، وأنّ (إذما) ظرف زمان بمعنى (حين) أو بمعنى (متى) وحجة هؤلاء في اسميتها هو بقاؤها على أصلها قبل دخول (ما) عليها وأن الأصل بقاء الشيء على ما هو عليه.

ولكن هذه الحجة لم يرتضيها سيبويه، ومن ذهب مذهبه من حرفيّة (إذما) فردّوا على ذلك بما قاله المؤلف:

ش (وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعا بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة)

أي أجاب سيبويه وأنصار القول بأن (إذ ما) حرف وليس اسمًا أن معناها قد تغير فعلًا لأنها كانت للماضي، (وإذ ابتلي) أي اذكر إذ ابتلى هذا هو التقدير ولكن بعدما دخلت (ما) عليها صارت للمستقبل عكس الماضي مثال: (إذ ما تقم أقم) يعني أنك لم تقم بعد فكيف لم يحدث التغير بل قد حدث فعلًا ، وهو السبب في انتزاع اسمية (إذما) إلى الحرفية، لكن هذا الجواب لم يرتضيه ابن هشام رحمه الله هنا فاختار حرفية (إذما) ورد على هذا الجواب بقوله:

(وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر)

فحاصل هذا الجواب كما ذكر المحقق محمد محيي الدين بن عبد الحميد رحمه الله؛ أن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع كونها اسمًا أو فعلًا، لأن الفعل الماضي دالٌ على الزمان الماضي، وإذا دخلت عليه إن الشرطية دلتْ على الزمان المستقبل والفعل المضارع دالٌّ على الحال والاستقبال ومتى دخلت عليه لم النافية دلّ على الماضي، ومع ذلك فإن أحدًا من العلماء لم يذهب إلى أن واحدًا من هذين الفعلين قد خرج عن أصله فصار الأول فعلًا مضارعًا والثاني فعلًا ماضيًا.

تنبيه:

ما ارتضاه هنا المؤلف في قطر الندى من كون (إذ ما) اسمًا حيث قال: وليس منه -أي من الحرف- (إذ ما) خالفه في كتابه أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك فرجّح هناك أن إذما حرف وليست اسمًا والله أعلم.

ش (وأما مهما فزعم الجمهور أنها اسم بدليل قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فالهاء من به عائدة عليها والضمير لا يعود إلا على الأسماء)

قول المؤلف زعم لا تأتي هذه الكلمة إلا في القول الباطل أو المرجوح أو المشكوك فيه وهو غالب الاستعمال القرآني قال تعالى: "زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثنّ" وهو أيضًا غالب استعمال العرب وقد جاء في الحديث: (بئس مطية الرجل زعموا) ولكنه لا يصح، فالعجب من المؤلف رحمه الله أنه صدّرَ بها قول الجمهور مع أنه ارتضاه ورجحه وحجةُ الجمهور كما ذكر أن الضمير في قوله: "مهما تأتنا به" عائد على مهما والضمائر لا تعود إلا على الأسماء، ولكن خالف هذا القول جماعةٌ أيضًا من النحاة.

ش (وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف)

السهيلي: هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخطيب السهيلي الأندلسي، له كتاب بعنوان: نتائج الفكر في علل النحو، وابن يسعون: هو يوسف بن يبقى بن يوسف المعروف بابن يسعون النحوي، فهذان العالمان ذهبا إلى أن مهما حرف.

ش (واستدلا على ذلك بقول زهير:

ومهما تكن عند أمرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وتقرير الدليل أنهما أعربا خليقة اسما لتكن ومن زائدة فتعين خلوه الفعل من الضمير وكون مهما لا موضع لها من الإعراب إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا تكون مبتدأ والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبرا له وإذا ثبت أن لا موقع لها من الإعراب تعين كونها حرفا)

هذا دليل من ذهب إلى حرفية (مهما)، وتوضيح هذا التقرير أن (مهما) إما أن تكون مبتدأً وتكون الجملة بعدها خبرها أو لا، فإذا كانت (مهما) مبتدأ فيلزم أن يكون هناك رابط بين المبتدأ والخبر خاصةً إذا كانت الجملةُ فعليةً مثل: هنا، مثاله أيضًا: زيد يقوم، زيد مبتدأ، ويقوم فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، والجملة الفعلية خبر للمبتدأ، والرابط بينهما الضمير العائد على زيد.

أما هنا في البيت فإن من قال بحرفية مهما يرى أنّ (تكن) قد استوفت اسمها وهو (خليقة) لأن (مِن) هنا حرف جرّ زائد وهذا وارد في القرآن وكلام العرب أن يكون الحرف زائدًا.

مثاله قوله تعالى: "هل من خالق غير الله" فحرف الجر هنا زائد أو صلة وتوكيد كما يعبر عنه، وخبر تكن في البيت مقدم على اسمها وهو قوله (عند امرءٍ) فصارت مهما ليست مبتدأً على هذا فلما لم تكن مبتدأ أصبحت بلا موضع إعراب فتعيّن أن تكون حرفا، هذا تعليل السهيلي وابن يسعون، ولكن المؤلف رحمه الله لم يرتضِ هذا الكلام ومن ثمّ رد عليه بقوله:

ش (والتحقيق أن اسم تكن مستتر ومن خليقة تفسير لمهما كما أن من آية تفسير ل ما في قوله تعالى ما ننسخ من آية ومهما مبتدأ والجملة خبر)

وتوضيح الدليل الذي استدل به المؤلف أنه كما أن (ما) في الآية اسم باتفاق و (من آية) تفسير لها، كذلك (مهما) اسم ومن خلقية تفسير لها وهو ما رجحه أخيرًا بقوله مهما مبتدأ والجملة خبر.

فائدة:

هذه إحدى أوجه إعراب (مهما) مبتدأً، وهناك أوجه أخرى تأتي مهما مبتدأ أيضًا من ذلك:

1- أن يكون بعدها فعل لازم غير متعدي مثال: مهما تعش ترَ مالا تصدق، فالفعل تعش غير متعدٍ، وعليه تكون مهما هنا متبدأ.
2- أن يكون بعدها فعل متعدي قد استوفى مفعوله، مثاله: قوله تعالى: "مهما تأتنا به من آية" فالفعل هنا متعدٍ وقد استوفى مفعوله وعليه تكون مهما أيضًا مبتدأ.

وهناك أوجه أخرى إعرابية لمهما:

1- تأتي مفعولًا به مقدم إذا جاء بعدها فعل متعدٍ لم يستوفِ مفعوله مثال: مهما تفعل يعلمه الله، فمهما هنا مفعول به مقدم.
2- أن تأتي خبر مقدم لفعل ناسخ، مثال: مهما تكن أكن، فمهما هنا خبر مقدم.
3- أن تأتي مفعول مطلق مثال: مهما تكلمت فلن أسمعك، والتقدير مهما تكلمت كلامًا فمهما هنا مفعول مطلق بدلًا من كلام.

ش (وأما ما المصدرية فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر نحو قوله تعالى ودوا ما عنتم أي ودوا عنتكم وقول الشاعر يسر ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا أي يسر المرء ذهاب الليالي)

قوله: (ما المصدرية) هي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر ولابد أن يأتي ما بعدها فعل لأن المصادر إنما تؤخذ من الأفعال وإنما قيد المؤلف هنا ما بالمصدرية وذلك لأن (ما) فيها أنواعٌ كثيرة:

1- ما المصدرية.
2- ما المصدرية الظرفية التي غالبًا ما تسبق أو تُسبق بفعل (دام) أو (ما دام).
3- ما الشرطية.
4- ما الاستفهامية.
5- ما التعجبية.
6- ما الزائدة.
7- ما الحجازية التي تعمل عمل ليس.

8- ما النافية التي لا عمل لها.

9- ما الكافة.

10- ما المعرفة التامة التي تقع بعد نِعْمَ وبِئْسَ

11- ما النكرة التامة.

12- ما الموصولة التي بمعنى الذي.

وستأتي هذه الأنواع معنا في كل موضع أو كلٌ في موضعه إن شاء الله تعالى، وإنما يهمنا في هذا الموضع الكلام على ما المصدرية فحسب.

ش (وقد اختلف فيها فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة أن المصدرية)

وهو أيضًا قول الجمهور، وهو ما مال إليه المؤلف حيث قال: بل منه، أي من الحرف ما المصدرية، ولكن بالنظر نجد أن هناك فرقًا بين (ما المصدرية) و(أن المصدرية) من ناحية أن (أن المصدرية) هي حرف مصدر ونصب وصلتها جملة فعلية سواءًا كانت ماضيًا أو مضارعًا بخلاف (ما المصدرية) فإن صلتها تأتي جملةً فعليةً أو اسميةً هذا أولًا، ثانيًا: أن (أن المصدرية) لا تنفك أو تنفصل عنها المصدرية عن النصب بل هما متلازمان، بخلاف (ما المصدرية) فقد تأتي ظرفية فقط وقد تأتي مصدرية فقط وقد تحتوي على كليهما أي على المصدرية والظرفية، ولكن قد لا يكون هذا الاختلاف مانعًا من كون (ما المصدرية) حرفًا لوجود التشابه بينها وبين (أن) المصدرية في بعض الوجوه.

ش (وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة الذي واقع على ما لا يعقل وهو الحدث)

وممن ذهب إلى هذا القول: ابن المبرد في المقتضب، والرضي في شرحه على الكافية.

ش (والمعنى ودوا الذي عنتموه أي العنت الذي عنتموه ويسر المرء الذي ذهبه الليالي)

أي أن (ما) هنا ليست مصدرية بل اسم موصول بمعنى الذي واقع على غير العاقل وهو العنت في الآية، أو الذهاب في البيت، وبما أن الذي اسم موصول فهو يحتاج إلى جملة صلة وعائد فقدروه: (العنت الذي عنتموه) و(الذهاب الذي ذهبه) فالعائد هنا هو الضمير في كلا المثالين، ولكن هذا التعليل لم يرتضه المؤلف رحمه الله ورد عليه بقوله:

ش (ويرد على هذا القول أنه لم يسمع أعجبني ما قمته وما قعدته ولو صح ما ذكر لجاز ذلك لأن الأصل أن العائد يكون مذكورا لا محذوفا)

وتوجيه الاعتراض بأن ما ذكره الأخفش وابن السرّاج وغيرهم يمكن أن يصلح مع فعل (عنت) أو (ذهب) لأنه يمكن أن يتعدى لغيرها أي يأتي معها بالعائد (عنتّموه) أو (ذهبه)، ولكن لا يجري ذلك على مثل فعل (قمتَ) أو (قمتُ)، و(قعدتُ) لأنه لا يصلح مجيء عائد هنا ولم يسمع به لأن الأصل أن يكون العائد الذي يربط بين جملة الصلة واسم الموصول

مذكورًا فلم يسمع أن يقال: ما قمتَه، وما قعدتَه، فلمّا لم يذكر هنا دلّ على عدم صحة ما ذهبوا إليه وأن الصحيح في (ما المصدرية) أنها حرف وليست اسمًا بمنزلة (الذي).

ش (وأما "لما" فإنها في العربية على ثلاثة أقسام نافية بمنزلة لم نحو لما يقض ما أمره أي لم يقض ما أمره)

هذه الحالة الأولى ل (لما) أنها بمنزلة (لم) من كونها حرفًا جازمًا ونافيًا وتدخل على الفعل المضارع مثل (لم) تمامًا غير أنها تفارق (لم) في مواضع أخرى كما سيأتي الكلام عليه إن شاء الله في جوازم الفعل المضارع.

ش (وإيجابية بمنزلة إلا نحو قولهم عزمت عليك لما فعلت كذا أي إلا فعلت كذا أي ما أطلب منك إلا فعل كذا)

هذه هي الصورة الثانية ل (لما) أن تأتي إجابيةً حرف استثناء بمنزلة إلا وهذا مثل قوله تعالى: "إن كل نفس لما عليها حافظ" أي إلا عليها حافظ.

ش (وهي في هذين القسمين حرف باتفاق)

لا خلاف بين النحويين أن (لما) إذا كانت بمنزلة (لم) أو (إلا) أنها حرفٌ باتفاق فهاتان الصورتان ليستا داخلتين في الخلاف لذا لم ينص عليهما المؤلف في المتن.

ش (والثالث أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره نحو:لما جاءني أكرمته، واختلف في هذه فقال سيبويه: إنها حرف وجود لوجود)

وما ارتضاه سيبويه هو مذهب جماهير النحويين وهي عندهم بمنزلة (لو) مثال: لما جائني أكرمته والتقدير "لو جائني أكرمته" ويليها غالبًا فعل ماضٍ لفظًا ومعنى، وجوابها كذلك، أو جملة اسمية مقترنة بـ(إذا) الفجائية أو مع (الفاء) مثاله قوله تعالى: "ولما جاء أمرنا نجينا هودًا والذين ءامنوا معه" ومع إذا الفجائية في قوله تعالى: "فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس".

و(لما) عند هذا الفريق هي أداة شرط غير جازمة تحتاج إلى فعل شرط وجوابه، وحجة هؤلاء في حرفية (لمّا) وأنها ليست ظرفًا أن الظرف لا دلالة فيه على العلّية في نحو قوله تعالى: "وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا" أي لعلة الهلاك فجاءت لما لتبين علّة الهلاك وهو الظلم وكذلك من أدلتهم على حرفية (لما) وقوع (إذا) الفجائية في جوابها وإذا كانت ظرفًا لكانت في حاجة إلى عامل يعمل فيها وهذا لا يصح لأن ما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها فتعين أنها حرف، هذا هو دليل المذهب الأول، أما المذهب الثاني:

ش (وقال الفارسي إنها ظرف بمعنى حين)

ذهب أيضًا إلى هذا القول غير الفارسي مثل ابن السرّاج وابن جنّي والزمخشري، وهي عندهم بمعنى (حين) أو (إذْ) وتسمى بـ(لما)الحينية، وحجة هؤلاء هي وقوع العامل عليها في مثل قوله تعالى: "ليزلقونك بأبصارهم لمّا سمعوا الذكر"، والعامل هنا الفعل يزلقونك، و(لما) ظرف منصوب على الظرفية كما أن قولك: لما جاءني زيد أكرمته؛ أي حين جاءني زيد أكرمته يصح التعبير به ويستقيم.

غير أن هذا الرأي لم يعجب المؤلف رحمه الله وفنده بقوله:

ش (ورد بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلا دابة الأرض، الآية وذلك أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل إما قضينا أو دلهم إذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)

وخلاصة رد المؤلف بأنه إذا كانت لمّا اسمًا هنا لأنها ظرف لاحتاجت إلى عامل والعامل إمّا أن يكون قضينا وهو لا يصح لأن من زعم اسميتها يزعم أن ما بعدها مضاف إليه والقاعدة أن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وإما أن يكون العامل (ما دلهم) والقاعدة أن ما بعد (ما النافية) لا يعمل فيما قبلها ولهذا لا يصح أن تكون (حين قام زيد ما قام عمر) ولكن يصح أن تكون (لما قام زيد ما قام عمر) فتعيّن في هذه الحالة أن تكون لمّا حرفا.

ش (وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية)

فائدة: الحروف ستة أنواع:

1- مالا يختص بالأسماء والأفعال بل يدخل عليهما ولا يعمل فيهما شيئا مثل: هل، وبل.
2- مالا يختص بهما ولكنه يعمل كالأحرف المشبه ب(ليسَ) مثل ما الحجازية.
3- ما يختص بالأسماء ويعمل فيها الجر كحروف الجرّ أو النصب والرفع كإن واخواتها.
4- ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها مثل لام التعريف.
5- ما يختص بالأفعال ويعمل فيها الجزم ك (لم، ولما) أو النصب كـ (أن) و (لن).
6- ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها مثل قد والسين وسوف.

فصل: بناء الحروف

7- ص (وجميع الحروف مبنية)

ش (لما فرغت من ذكر علامات الحرف وبيان ما اختلف فيه منه ذكرت حكمه وأنه مبني لا حظ لشيء من كلماته في الإعراب)

هذا في حالة إذا لم يُقصد لفظها أو الإسناد إليها، مثال: (في حرف جرّ)، فالجملة في هذه الحالة جملة معربة وإعرابها كالتالي:

في: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على آخره، حرف: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف و (جرّ): مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره، وقِسْ على ذلك.

باب تعريف الكلام

8- ص (والكلام لفظ مفيد)
ش (لما أنهيت القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة شرعت في تفسير الكلام فذكرت أنه عبارة عن اللفظ المفيد)

لماذا عدل المؤلف عن قوله: الجملة لفظ مفيد إلى قوله الكلام لفظ مفيد؟

لأن الجملة منها ما هو مفيد يحسن السكوت عليه والاكتفاء به، ومنها ما ليس مفيدًا مثل جملة الشرط وصلة الموصول وجواب الشرط إذا لم يكتمل؛ فعندما تقول إذا حضر زيد وتسكت فهذه جملة ولكنها ليست كلامًا لأنها لم تكتمل ولم يحسن الاكتفاء بها فالجملة أعم من الكلام.

ش (ونعني باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف أو ما هو في قوة ذلك فالأول نحو رجل وفرس والثاني كالضمير المستتر في نحو اضرب واذهب المقدرة بقولك أنت ونعني بالمفيد ما يصح الاكتفاء به)

سار المؤلف في تعريف الكلام هنا على طريقة ابن مالك في ألفيته حيث قال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم

والتعريف في ظاهره يبدو ناقصًا، كما أنه يشبه تعريفه القولَ حيث قال: لفظ مفيد، كما أنه لم يشترط أن يكون مركبًا لكن قوله: "يصح الاكتفاء به" قد يغني عن اشتراط التركيب، لأنه لا يصح الاكتفاء إلا إذا كان لفظًا مركبًا مفيدًا يحسن السكوت عليه.

ش (فنحو قام زيد كلام لأنه لفظ يصح الاكتفاء به وإذا كتبت زيد قائم مثلا فليس بكلام لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ)

فالكتابة والإشارة ليستا كلامًا أي عند النحاة، وإن كانت كلامًا عند أهل اللغة ولكن العبرة هنا بأهل الاختصاص.

فصل: أقسام الكلام

بعد أن انتهى المؤلف من ذكر تعريف الكلمة وانقسامها إلى اسم وفعل وحرف ذكر هنا صورًا مما يتألف منه الكلام

9- ص(وأقل ائتلافه من أسمين كزيد قائم أو فعل واسم كقام زيد)
ش (صور تأليف الكلام ست)

هذا على سبيل الاستقراء ولكن سنبين أنه يتألف أكثر من ذلك.

ش (وذلك لأنه يتألف إما من اسمين أو من فعل واسم أو من جملتين أو من فعل واسمين أو من فعل وثلاثة أسماء أو من فعل وأربعة أسماء)

هذا ما خلص إليه المؤلف من صور تأليف الكلام، ويمكن أن يضاف إليها أيضًا أنه يتألف من اسم وجملة وحرف واسم، وسنوضح بالأمثلة ذلك بعد ذكر أمثلة المؤلف رحمه الله.

ش (وأقل ائتلافه من أسمين كزيد قائم)

فهنا الكلام مؤلف من اسمين، زيد اسم وهو مبتدأ، وقائم اسم وهو خبر صح الاكتفاء به.

ش (والثانية أن يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر نحو أقائم الزيدان وإنما جاز ذلك لأنه فى قوة قولك أيقوم الزيدان وذلك كلام تام لا حاجة له إلى شيء فكذلك هذا)

فـ(قائم) اسم وهو مبتدأ، و(الزيدان) فاعل سدّ مسدّ الخبر، وإنما سمي فاعلًا لأن الأصل أن يكون الخبر هو المسند إلى المبتدأ كما في الصورة الأولى (زيد قائم)، فـ(زيد) مبتدأ لأنه أسند إليه القيام الذي هو الخبر، ولكن في هذا المثال المبتدأ هو: (أقائم)، ولا يمكن إسناد المبتدأ إلى الخبر لأن القيام ليس هو فاعل (الزيدان) وإنما (الزيدان) هما اللذان قاما بالقيام، فكلمة (أقائم) احتاجت إلى أمرين: إلى فاعل فعل القيام، وإلى خبر يسند إلى المبتدأ، لهذا سمي فاعل سد مسدّ الخبر وسيأتي توضيح ذلك أكثر إن شاء الله تعالى في موضعه.

ش (الثالثة أن يكون مبتدأ ونائبا عن فاعل سد مسد الخبر نحو أمضروب الزيدان)

ما قيل في الحال السابقة يقال في هذه الصورة أيضًا ولكن في حالة نائب الفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر.

ش (الرابعة أن يكونا اسم فعل وفاعله نحو هيهات العقيق فهيهات اسم فعل وهو بمعنى بعد والعقيق فاعل به)

هذه هي الصورة الرابعة من تألف الكلام من اسمين، أما الاسم الأول فهو: هيهات، وهو اسم فعل بمعنى بَعُدَ، ومعروف كما سيأتي ان شاء الله أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل، فهو اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والعقيق هو الاسم الثاني: فاعل مرفوع وعلامة رفعة الضمة الظاهرة على آخره.

ش (أما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان إحداهما أن يكون الاسم فاعلا نحو قام زيد والثانية أن يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو ضُرِب زيد)

وتسمى الجملة الأولى التي ذُكرَ فيها الفاعل مبنيَّة للمعلوم، والجملة الثاني التي حُذفَ منها الفاعل وقام المفعول به مقامه بجملة مبنية للمجهول، وكلمة (مبنية) هنا ليس مقصودًا بها البناء الذي هو ضد الإعراب وإنما يقصد بذلك بكلمة مبني أي (مسوّغ) وتوضيحه أنك تقول ذلك أيضًا في الفعل المضارع مثل يكتب زيد الدرس، ويُكتب الدرس، فالجملة الأولى مبنية للمعلوم، والثانية مبنية للمجهول مع أن الفعل في المثالين واحد وهو معرب وليس مبينًا، وإنما المقصود بذلك أن صياغته كذلك.

ش (أما ائتلافه من الجملتين فله صورتان أيضا إحداهما جملة الشرط والجزاء نحو إن قام زيد قمت والثانية جملتا القسم وجوابه نحو أحلف بالله لزيد قائم وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو كان زيد قائما وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو علمت زيدا فاضلا وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو أعلمت زيدا عمرًا فاضلاً فهذه صور التأليف)

فهذه صور التأليف الست التي نص عليها المؤلف ويمكن أن يزاد عليها:

سابعًا: اسم وجملة نحو: زيد قام أبوه، فزيد اسم مبتدأ وجملة قام أبوه خبر المبتدأ،

ثامنًا: حرف واسم نحو: ألا ماءً، بمعنى أعطني ماءً، فألا حرف وماءً اسم، وتقدير الجملة، ألا فاعطني ماءً ولكن العرب يكتفون بهذا السياق.

ش (وأقل ائتلافه من أسمين أو فعل واسم وما صرحت به من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو من فعل واسم)

يقصد المؤلف بذلك أن عبارة بعض النحاة تشعر بأن الكلام لا يتألف إلا من اسمين فقط أو من فعل واسم، وهي عبارة غير دقيقة لذا احتاج إلى أن ينبه على أن الكلام أقل ما يتألف منه هو ذلك ولكن يمكن أن يتألف من أكثر من ذلك.

فصل أنواع الإعراب

10- ص (أنواع الإعراب أربعة رفع ونصب فى اسم وفعل نحو زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم وجر فى اسم نحو بزيد وجزم فى فعل نحو لم يقم فيرفع بضمة وينصب بفتحة ويجر بكسرة ويجزم بحذف حركة)

الفرق بين الفصل والباب بأن الفصل قطعة من الباب مستقلةٌ بنفسها منفصلة عما سواها تشتمل على مسائل غالبًا، والباب أعمّ من الفصل لأنه يشتمل على فصول ومسائل.

ش (الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الكلمة)

يقصد بالأثر أي الحركة من ضمة أو فتحة أو كسرة أو حذف حركة وهو السكون أو ما ناب عن هذا كله

ش (فالظاهر كالذى فى آخر زيد فى قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والمقدر كالذى فى آخر الفتى فى قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فإنك تقدر الضمة فى الأول والفتحة فى الثاني والكسرة فى الثالث لتعذر الحركة فيها وذلك المقدر هو الإعراب والإعراب جنس تحته أربعة أنواع الرفع والنصب والجر والجزم وهذه الانواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب تقول زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم وقسم يختص به الأسماء هو الجر تقول مررت بزيد وقسم يختص به الأفعال وهو الجزم تقول لم يقم ولهذه الأنواع الاربعة علامات تدل عليها وهي ضربان علامات أصول وعلامات فروع فالعلامات الاصول أربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وقد مثلت كلها والعلامات الفروع منحصرة فى سبعة أبواب خمسة فى الأسماء واثنتان فى الأفعال وستمر بك هذه الابواب مفصلة بابًا بابًا)

قوله مفصلةً منصوبة على أنها حال، وبابًا صفة، وبابًا الثانية توكيد ويصح أن مجموع الكلمتين بابًا بابًا تعرب حالًا ثانيةً.

باب العلامات الفرعية

11-ص(إلا الأسماء الستة وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء)

العلامات الفرعية تنقسم إلى قسمين:

1- قسم ينوب فيه حرف عن حركة
2- قسم تنوب فيه حركة عن حركة: وقد ذكر تحت هذا المسمى سبعةً:
    1- الأسماء الست
    2- المثنى
    3- جمع المذكّر السالم
    4- ما جمع بألف وتاء
    5- الأمثلة أو الأفعال الخمسة
    6- مالا ينصرف
    7- الفعل المضارع المعتل الآخر

وقد جمعها القائل بقوله:

الست الاسما وخمس الأمثلة تنثيةٌ مضارعُ اعتله

جمع ذكورٍ والإناث السالم وغير مصروف لفرع ينتمي

وسيأتي تفصيل ذلك كله على حدة إن شاء الله تعالى.

ش (هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة)

قوله مما خرج عن الأصل أي عن الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف، وقوله الأسماء الستة هو من باب الغلبة وإلا فالمشهور أنها الأسماء الخمسة للاختلاف في (هنُ) هل هي تكملة الستة أم لا كما سيأتي، وقوله المعتلة لأنها تعرب بحروف العلة وحروف العلة هي الألف والواو والياء كما قال الحريري في ملحة الإعراب:

والواو والياء جميعًا والألف هي حروف الاعتلال المكتنِفْ

وقوله المضافة، لأنها لا تعرب إعراب الأسماء الستة إلا إذا كانت مضافةً كما سيأتي قال ابن مالك:

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا لليا كـ:جا أخو أبيك ذا اعتلا

ش (وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة تقول جاءني أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك القول في الباقي)

جاء في التنزيل: "وأبونا شيخ كبير" "ألم تعلموا ان أباكم" "ارجعوا إلى أبيكم"

فصل: شرط إعراب الأسماء الستة

ش (شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور أحدها أن تكون مفردة فلو كانت مثناة أعربت بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا كما تعرب كل تثنية تقول جاءني أبوان ورأيت أبوين ومررت بابوين وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك جاءني آباؤك ورأيت آباءك ومررت بآبائك وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا تقول جاءني أبون ورأيت أبين ومررت بأبين ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحمو)

وفي التنزيل: "ورفع أبويه على العرش" فأبويه مثنى منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى وإن كان مضافًا إلى غير ياء المتكلم ومثال جمع التكسير في التنزيل "آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا" فآباؤكم هنا مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة لأنه جمع تكسير.

ومن جمع المذكّر السالم قول الشاعر:

إنما يعرف الفضل لذي الفضل ذووه

ف: ذووه مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم وليس من الأسماء الستة، فكل تلك الكلمات ليست من الأسماء الستة في شيء لأنه اختل فيها الشرط الأول وهو الإفراد.

ش (الثاني أن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات نحو جاءني أبيُّك ورأيت أبيَّك ومررت بأبيِّك)

ف: أبيّك، مصغر أبٌ لهذا امتنع أن يكون من الأسماء الستة.

ش (الثالث أن تكون مضافة فلو كانت مفردة غير مضافة أعربت أيضا بالحركات نحو هذا أبٌ ورأيت أبا ومررت بأبٍ)

وفي التنزيل: "إن له أبًا شيخًا كبيرا" فأبًا هنا اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره لأنه اسم مفرد وليس مضافًا لهذا لم يكن من الأسماء الستة، وفي هذا البيت جمع الشاعر إعراب الأسماء الستة بالحروف والحركات فقال:

أبونا أبٌ لو كان في الناس كلهم أبًا واحدًا أغناهم بالمناقبِ

ش (ولهذا الشرط الأخير شرط وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم)

قال ابن مالك:

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا للياء كجا أخو أبيك ذا اعتلا

وهذه الشروط الأربعة هي شروط عامة تمشي على كل الأسماء الستة، ولكن هناك شروط خاصة لبعضها فمن ذلك:

1- (ذو) ولها شرطان:

أ. أن تأتي بمعنى صاحب

ب. أن تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير مشتق أي جامد، ويدل على جنس عام أو معنى كلي مثال: ذو علم، وذو أدب، وذو أخلاق، وقد تأتي ذو في لغة طيء بمعنى الذي كما سيأتي ان شاء الله تعالى، مثاله قول الشاعر وهو من شواهد هذا الكتاب:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت

أي الذي حفرته والذي طويته

2- (فو) وشرطها حذف الميم، فإن بقيت أعربت بالحركات، ومن ذلك يقول ابن مالك:

وارفع بواو وانصبنّ بالألف واجرر بياء ما من الأسما أصف

من ذاك ذو إن صحبةً أبانا والفم حيث الميم منه بان

ش (فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضا بالحركات لكنها تكون مقدرة تقول هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي فيكون آخرها مكسورا في الأحوال الثلاثة والحركات مقدرة فيه كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء نحو أبي وأخي وحمي وغلامي)

وفي التنزيل: "وأخي هارون هو أفصح من لسانا" فأخي مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

ش (استغنيت عن اشتراط هذه الشروط لكوني لفظت بها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم وإنما قلت وحموها فأضفت الحم إلى ضمير المؤنث لأبين أن الحم أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وابن عمه على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة)

الأسماء الست إذا توافرت فيها الشروط ففيها أربعة لغات:

1- لغة الإتمام: وهي أن تعرب بالحروف بدلًا من الحركات على المشهور.

2- لغة القصر: وهي أن تلزم الألف في كل حالاتها وتعرب إعراب الاسم المقصور كالفتى، ومن ذلك قول الشاعر:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

3- لغة النقص، وهي أن تعرب إعراب الاسم الظاهر بالحركات، مثاله: جاء (أبُك)، ورأيت (أبَك)، ومررت ب(أبِك) ومن ذلك قول الشاعر:

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبَه فما ظلم

وهذه هي اللغات المشهورة في الأسماء الستة ولكن هناك لغة أو حالة أخرى وهي:

4- أن تكون الأسماء الستة بالحروف ولكن تعرب بحركات مقدّرة فتقول جاء أبوك، فأبوك فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على الواو، ورأيت أباك، فأباك مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف، ومررت بأبيك، فأبيك مجرور بالباء وعلامة جرة الكسرة المقدّرة على الياء، وممن نص على هذه اللغة أو الحالة: سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين.

فائدة:

أسماء الأعلام التي يتقدمها (أبو) مثل: أبو بكر، أبو الفضل ففيها لغتان:

أ. أن تعرب إعراب الأسماء الستة بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًا.

ب. أن تلزم حالة واحدة وتعرب بحركات مقدّرة مثال، جاء أبو بكر، ورأيت أبو بكر، ومررت بأبو بكر.

ش (والهن قيل اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة)

جاء في الحديث النبوي عند الإمام أحمد وصححه الألباني رحمه الله: "من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضّوا بهنِ أبيه ولا تكنو"

والشاهد من الحديث أن "الهنى" أو "الهنو" في هذا الحديث يقصد به فرج الرجل.

12- ص(والأفصح استعمال الهنِ كغدٍ)

ش (إذا استعمل الهن غير مضاف كان بالإجماع منقوصا أي محذوف اللام معربا بالحركات كسائر أخواته تقول هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن كما تقول يعجبني غد وأصوم غدا واعتكفت في غد)

قوله محذوف اللام: أي لام الوزن لا الكلمة، لأن أصل كلمة (هنٌ) هو (هنوٌ) بالواو على وزن فعلٌ، فالمقصود بحذف اللام أي لام وزن الفعل التي يقابلها الواو في كلمة (هنوٌ).

وأما قول المؤلف: واعتكفت في غدٍ، انتقد المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد هذا التمثيل بأنه لا يستقيم، والدقيق أن تقول: أعتكفُ في غدٍ بفعل مضارعٍ لا ماضي، لأن المضارع هو الصالح للمستقبل.

ش (وذا استعمل مضافا فجمهور العرب تستعمله كذلك فتقول جاء هنك و رأيت هنك و مررت هبنك كما يفعلون في غدك)

قوله: تستعمله كذلك، يقصد أنها تعرب (هنُك) بالنقص إعراب الحركات قال ابن مالك:

أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهنُ والنقص في هذا الأخير أحسنُ

ش (وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ فيعربه بالحروف الثلاثة فيقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك)

قوله فيعربه بالحروف الثلاثة أي على لغة الإتمام فيعربه إعراب الأسماء الستة بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا، وفي ذلك يقول الحريري في ملحة الإعراب:

ثم هنوك سادس الأسماء فاحفظ مقالي حفظ ذي الذكاء

ش (وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعداها خمسة)

هذا هو المشهور عند المتأخرين أن الأسماء خمسة، وقليل جدًا في الواقع من يعرف (هنٌ) فضلًا عن استعماله في الكلام.

13- ص(والمثنى ك الزيدان فيرفع بالألف وجمع المذكر السالم ك الزيدون فيرفع بالواو ويجران وينصبان بالياء وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى وكذا اثنان واثنتان مطلقا وإن ركبا وأولو وعشرون وأخواته وعالمون وأهلون ووابلون وأرضون وسنون وبابه وبنون وعليان وشبهه كالجمع)

ش (الباب الثاني والباب الثالث مما خرج عن الأصل المثنى كالزيدان والعمران وجمع المذكر السالم كالزيدون والعمرون)

لماذا قال المؤلف كالزيدان بالرفع بالألف؟ هذا اعراب جرى على سبيل العادة أنهم يذكرون أول أحوال الكلمة وليس على سبيل الحكاية لأن الحكاية تطلق عند ذكر الكلمة أولًا ثم تحكيها ثانية، مثال أن تقول جاء الزيدان قولهم الزيدان.

لم يعرّف المؤلف المثنى كالعادة وإنما ذكر أمثلة على ذلك والمثنى هو ما دلّ على اثنين أو اثنتين بزيادة في آخره صالحة للتجريد وعطف مثله عليه، وقولنا صالحة للتجريد احترازًا من كلمات تدل على اثنين أو اثنتين ولكن ليس فيها زيادة صالحة للتجريد مثل (شفعاً) فإنها تدل في المعنى على اثنين لكن ليس فيها زيادة ممكن أن تجردَ كذلك اثنان واثنتان فالألف والنون هنا لا يمكن حذفهما لذلك عُدّ من الملحقات بالمثنى، وقوله وعطف مثله عليه احترازًا من قولنا العمران إذا كان يقصد بهما أبو بكر وعمر رضى الله عنهما أو القمران إذا كان يقصد بهما الشمس والقمر فإنهما من الملحقات بالمثنى.

قوله الزيدان: توفر فيه تعريف المثنى فإنه دلّ على اثنين بزيادة في آخره يمكن تجريدها وعطف مثله عليه فتقول زيدٌ، وزيدٌ.

قوله والعمران بضمِّ العين المهملة وفتح الميم، قد يقصد بهما عمرُ، وعمرُ فيكونان مثنى وقد يقصد بهما أبو بكر وعمر فتكون التثنية هنا من باب الغلبة وقد يكون هذا هو مقصود المؤلف من باب ضرب مثال للملحق بالمثنى.

أما جمع المذكّر السالم فسيأتي الكلام عليه في الباب التالي إن شاء الله.

أولًا المثنى:

ش (أما المثنى فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاءني الزيدان ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين)

قال ابن مالك:

بالألف ارفع المثنى

وتخلف الياء في جميعها الألف جرًا ونصبًا بعد فتح قد ألف

وهناك من العرب من ألزم المثنى الألف في جميع أحواله وعلى هذه اللغة جاء الحديث النبوي الصحيح: (لا وِتران في ليلةٍ) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه الألباني رحمه الله وهذه لغة قبيلة الحارث بن كعب وهي من القبائل العربية المعروفة ف (لا) هنا نافية للجنس عند البعض، وِتران: اسم لا مبني على الألف في محل نصب.

شروط المثنى:

لم يتطرق المؤلف رحمه إلى الله ذكر شروط المثنى بل اكتفى بالأمثلة على ذلك وكما يقال بالمثال يتضح المقال، ومن باب الفائدة أذكر هنا شروط تثنية الكلمة:

1- أن تكون مفردة فلا يثنى المثنى ولا الجمع بأنواعه.
2- أن يكون الاسم معربًا فلا يثنى المبني ولا يجمع، ومن هذا الباب أسماء الشرط والاستفهام وأسماء الأفعال أما "ذانِ، تانِ" من أسماء الإشارة وكذلك "اللذانِ واللتانِ" من الأسماء الموصولة ففيها خلاف والصحيح أنهما ملحقان بالمثنى.
3- أن يكون الاسم غير مركب تركيب مزجي ك "بعلبك" أو سيبويه فالأكثر على عدم تثنيتها ولا تركيب اسناد مثل تأبط شرا، وشاب قرناها وجاد الحق، فجميع النحاة على عدم تثنيتها.
أمّا الأعلام المضافة مثل عبدالله فتثنى أول الكلمة منها فقط فيقال جاء عبدا الله بألف التثنية.

4- أن يتفقا الاسمان في اللفظ والوزن والمعنى مثال: زيد، زيدان، أما العمران إذا قصد بهما أبو بكر وعمر فهو من باب التغليب.

5- التنكير فيشترط في كل مثنى أن يكون نكرة ابتداءًا فلا يثنى العلم باقٍ على علميّته حتى ينكّر ثم يثنّى ف(زيدٌ) قُصدَ به ابتداءًا الشيوع ثم ثنّى فالألف واللام هنا أي في الزيدان يمكن أن تقول إنها للتعريف أو أنها زائدة وزيدان علم لأنه بعد الثنية صار علما.

6- أن يكون الاسم الذي يراد تثنيته له مثيل من لفظه فلا يصح تثنية لفظ الجلالة أما كلمة إله فيجوز تثنيتها.

7- أن يكون في التثنية فائدة فلا تثنى كل ولا تجمع لعدم الفائدة.

فصل: كلا وكلتا واثنان واثنتان

ش (وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ لفظين بشرط ولفظين بغير شرط)

أولًا: كلا وكلتا

ش (فاللفظان اللذان بشرط كلا و كلتا وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير تقول جاءني كلاهما و رأيت كليهما و مررت بكليهما)

كلا وكلتا لفظهما مفرد ومعناهما مثنى فيجوز مراعاة لفظهما فتقول: كلا الطالبين مجتهد أو معناهما فتقول كلا الطالبين مجتهدان وغالبًا ما تلزم كلا وكلتا الإضافة وإذا جاءا بعد مثنى أعربا على أنهما توكيد معنوي مثال جاء التلميذان كلاهما قال ابن مالك:

بالألف ارفع المثنى وكلا إذا بمضمر مضافًا وصلا

كلتا كذاك

وإعرابهما على أنهما ملحقان بالمثنى، وتأتي كلا للمذكر وكلتا للمؤنث ولكن قد تستخدم كلا للمؤنث أيضًا فتقول كلا الطالبتين ناجحتان وكلاهما، يقول هشام بن معاوية:

يمتّ بقرب الزينبين كلاهما إليك وقربي خالد وحبيبُ

كان الأصل أن يقول كلتاهما ولكنه أوقع المذكّر موقع المؤنّث.

وكلا وكلتا يضافان إلى مثنىً معرفة لا إلى نكرة مثاله قوله تعالى: (كلتا الجنتين آتت أكلها).

ش (فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال تقول جاءني كلا أخويك و رأيت كلا أخويك و مررت بكلا أخويك فيكون إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة في الألف لأنهما مقصوران كالفتى والعصا وكذا القول في كلتا تقول كلتاهما رفعا و كلتيهما جرا ونصبا و كلتا أختيك بالألف في الأحوال كلها)

في حالة إضافة كلا وكلتا إلى اسم ظاهر فإنهما يكونان اسم مقصور كالفتى فتعرب بالحركات المقدّرة للتعذر.

ش (واللفظان اللذان بغير شرط اثنان واثنتان تقول جاءني اثنان واثنتان و رأيت اثنين واثنتين و مررت باثنين واثنتين فتعربهما إعراب المثنى وإن كانا غير مضافين وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير نحو أثناهم أو للظاهر نحو أثنا أخويك أو كانا مركبين مع العشرة نحو جاءني أثنا عشر و رأيت أثني عشر و مررت باثني عشر)

قوله اثنان واثنتان هذا على لغة أهل الحجاز وعند بني تميم تنطق بدون الألف ثنين ثنتين قوله: وإن كانا غير مضافين:

إن الشرطية هنا إذا اقترنت بواو الحال كانت مهملة لا تعمل عمل الشرط والله أعلم.

فائدة:

ومما يلحق بالمثنى هذان وهاتان من أسماء الإشارة قال ابن مالك:

وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع

وكذلك اللذان واللتان من الأسماء الموصولة.

ثانيًا: جمع المذكّر السالم

ش (وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء تقول جاءني الزيدون و رأيت الزيدين و مررت بالزيدين)

جمع المذكّر السالم هو ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره صالحةً للتجريد وعطف أمثاله عليه كما مثل المؤلف، والأسماء التي تجمع جمع المذكّر السالم على نوعين الأول: العَلَم مثل: زيد زيدون، وله شروط في الجمع:

1- أن يكون علمًا: فإذا كان منكرًا مثل رجل فإنه لا يجمع هذا الجمع إلا إذا صُغّر فتقول رجيل رجيلون.
2- إن يكون لعاقل: فإذا كان الاسم لغير عاقل مثل : مشهور لقب لفرس مثلًا فلا يجمع هذا الجمع
3- أن يكون الاسم خاليًا من التاء مثل طلحة فإنه يجمع جمع الألف والتاء.
4- أن يكون الاسم مذكرًا فإذا كان مؤنثًا مثل زينب فلا يجمع جمع تذكير.
5- أن يكون خاليًا من التركيب مثل بعلبك فلا يجمع.

الثاني: الوصف أو صفة وله شروط في الجمع:

1- أن يكون مذكرًا فإذا كان مؤنثًا مثل (حائض) فلا يجمع جمع تذكير.
2- إن يكون لعاقل: فإذا كان وصفًا لغير عاقل مثل: سابق وصفًا لفرس مثلًا فلا يجمع.
3- أن يكون الاسم خاليًا من التاء مثل قائمةٍ فلا يجمع جمع تذكير.
4- أن لا يكون من باب أفعل فعلاء مثل صحراء، خضراء فلا يجمع جمع تذكير .

5- أن لا يكون من باب فعلان مؤنثة فعلى فلا يجمع مثل شبعان وريّان.

6- أن لا يكون مما يستوى فيه المذكّر والمؤنّث مثل صبور كونه يطلق على المذكّر والمؤنّث فيقال رجلٌ صبورٌ وامرأةٌ صبورٌ فلا يجمع جمع تذكير.

فصل ما ألحق وسمي بجمع المذكّر السالم

قسّم المؤلف جمع المذكّر السالم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: جمع المذكّر السالم الذي توفرت فيه الشروط وقد تقدمت أمثلته.

الثاني: ألفاظ ألحقت بجمع المذكّر السالم.

الثالث: ما سمي بجمع المذكّر السالم.

ولا تختلف الأقسام الثلاثة في حقيقة الإعراب بل تعرب إعرابا واحدًا بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرا.

القسم الثاني: الألفاظ الملحقة بجمع المذكّر السالم.

ش (وحملواعليه في ذلك ألفاظا)

تسمى هذه الألفاظ بالملحق بجمع المذكّر وذلك لأنها توفرت فيها بعض شروط الجمع وليس كلها فمن ثَمّ ألحقت به.

ش (منها أولو قال الله تعالى "ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى" فأولوا فاعل وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول وعلامة نصبه الياء وقال تعالى (إن في ذلك لذكرى لأولى الألباب) فهذا مجرور وعلامة جره الياء)

أولو: لا تلحقها النون كبقية جمع المذكّر السالم وملحقاته لأنها مضافة دائمًا وهي بمعنى أصحاب وجمع المؤنّث منه أولات والواو التي في الوسط تكتب ولا تنطق أو لا تلفظ وهي لا مفرد لها من لفظها وإنما لها مفرد من معناها.

ش (ومنها عشرون وأخواته إلى التسعين تقول جاءني عشرون ورأيت عشرين و مررت بعشرين وكذلك تقول في الباقي)

قوله وعشرون هذا العدد وإن كان له مفرد من لفظه عُشْرٌ أو عَشَرَةٌ إلا أن وقتَ الجمع لم تسلم بنيتُهُ من التغييرِ لأنه يجمع إلى عشرون.

قوله: وأخواته إلى التسعين يعني ثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون، فكلها أعداد ملحقة بجمع المذكّر السالم قال الله تعالى "في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة" ف: خمسين، خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم وقال تعالى "وحمله وفصاله ثلاثون شهرا" ثلاثون خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم وشهرا تمييز.

فائدة:

أولو وعشرون أسماء جموع لأنها ليست علمًا ولا صفةً.

ش (ومنها أهلون قال الله تعالى (شغلتنا أموالنا وأهلونا) الأول فاعل والثاني مفعول والثالث مجرور)

كلمة **أهلون** مفرده أهل وهو اسم جنس جامد ومع أنه للعاقل لكنه ليس علمًا ولا صفة.

ش (ومنها وابلون وهو جمع لوابل وهو المطرالغزير)

وابلٌ هو اسم جنس لغير العاقل فليس علمًا ولا صفة.

ش (ر ومنها أرضون بتحريك الراء ويجوز إسكاهنا في ضرورة الشعر)

قوله: أرضون، هو علمٌ لمؤنث ولم يسلم منه مفردهُ لأن مفرده أرْض بتسكين الراء المهملة لهذا فهو ملحق لأن من شروط جمع المذكّر السالم أن تسلم بنية مفرده عند الجمع إلا من زيادة الواو والنون أو الياء والنون.

ش (ومنها سنون وبابه)

قوله وبابه هو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوضَ عنها تاء التأنيث المربوطة ولم يعرف له عند العرب جمعٌ معربٌ بالحركات.

ش (وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ألا ترى أن سنة أصلها سنو أو سنة بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء سنوات أو سنهات فلما حذفوا من المفرد اللام وهي الواو أو الهاء وعوضوا عنها هاء التأنيث أرادوا في جمع التكسير أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم أعني مختوما بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا ليكون ذلك جبرا لما فاته من حذف اللام وكذلك القول في نظائره وهي عضة وعضون وعزة وعزون وثبة وثبون وقلة وقلون ونحو ذلك قال الله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال عزين)

قوله: "عِضَةٌ" بمعنى كذب وافتراء وهذا الباب له عدة إعرابات:

1- أن يعرب إعراب الملحق بجمع المذكّر السالم وهو لغة أهل الحجاز وقيس.
2- أن يعرب إعراب حين وغسلين بلزوم الياء في كل الأحوال مع الإعراب بالحركات سواء نُونت أم لم تنون، وفيه حديث النبي صلى الله عليه وسلم: اللهم اجعلها عليهم سنينًا كسنين يوسف، قال ابن مالك:

وبابه ومثل حين قد يرد...

3- أن يعرب إعراب زيتون فلتزم الواو في كل الحالات مع الإعراب بالحركات سواء نُونت أم لم تنون فتقول هذه سنون ورأيت سنونًا واجتهدت لسنونٍ.

4- أن تلزم الواو أيضًا ولكنها تعرب بحركات مقدّرة مع عدم التنوين فتقولُ: هذه سنونُ ورأيت سنونُ، واجتهدت لسنونُ.

5- وممّا حمل على جمع المذكّر السالم بنون مفرده ابن لكنه لم يسلمْ مفرده عند الجمع فحذفت منه الألف وتحركت الباء بالفتحة لهذا ألحق بجمع المذكّر السالم وفي التنزيل: "أم له البنات ولكم البنون"، "وجعل لكم من أزواجكم بنينَ وحفدة" ، "أمدّكم بأنعام وبنينَ"

فائدة:

ومما يلحق بجمع المذكّر السالم أيضًا عالمون ومفرده عالم وهو اسم جنس وليس علمًا ولا صفة وهو ما سوى الله تعالى.

القسم الثالث مما سمى بجمع المذكّر السالم

ش (كذلك عليون وما اشبهه مما سمى به من الجموع الا ترى ان عليين في الأصل جمع لعلي فنقل عن ذلك المعنى وسمي به أعلى الجنة وأعرب هذا الإعراب نظرا إلى أصله قال الله تعالى كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون فعلى ذلك إذا سميت رجلا ب زيدون قلت هذا زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين فتعربه كما تعربه حين كان جمعا)

ومما يدخل في ذلك خلدون وعبدون فهذه جموع سُمّيت بها أشخاص ولكنها تعرب إعراب الملحق بجمع المذكّر السالم.

فائدة:

الفرق بين نون المثنى ونوّن جمع المذكّر السالم أن نون المثنى تكون مكسورة ويفتح ما قبلها، أما نون الجمع فتفتح ويكسر ما قبلها

قال ابن مالك رحمه الله في ألفيته:

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمعٍ عامر ومذنب

وشبه ذين وبه عشرونا وبابه ألحق والأهلون

أولو، وعالمون، علّيونا وأرضون شَذّ، والسنونا

وبابه، ومثل حين قد يرد ذا الباب، وهو عند قوم يطرد

ونوّن مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق

ونوّن ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه

فائدة:

هناك من العرب من يعرب جمع المذكّر السالم وملحقاته إعراب سنين في لزومها الياء بحركات ظاهرة مثاله:

رُبّ حي بعرندس ذي طلالٍ لا يزالون ضاربين القبابَ

بفتح النون دون حذفها مع أنها مضاف على أنه خبر لا يزالون منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره والله أعلم

الباب الرابع: ما جمع بألف وتاء

14-ص (وأولات وما جمع بألف وتاء مزيدتين وما سمى به منهما فينصب بالكسرة نحو خلق الله السموات واصطفى البنات)

قوله أولات بمعنى ذوات ليس له مفرد من لفظه، ولكنه له مفرد من معناه، فمفرد ذوات ذات وقوله البنات، بنات ملحق بالمؤنّث لأنه لم تسلم بنيةُ مفرده ومثله أخوات، وقد قسّم المؤلف الجمع إلى ثلاثة أقسام:

1- ما جمع بألف وتاء.
2- ما ألحق بهذا الجمع.
3- ما سمي به.

ش (الباب الرابع مما خرج عن الأصل ما جمع بألف وتاء)

قوله: ما جمع بألف وتاء، هذه هي عبارة الجمهور بل عبارة الأوائل من علماء اللغة مثل سيبويه وغيره وهو اختيار ابن مالك في ألفيته وتبعه على ذلك المؤلف رحمه الله، فقال في ألفيته:

وما بتا وألف قد جمعا

لأن هذه التسمية أفضل وأسلم من قولهم جمع المؤنّث السالم مع كون هذه التسمية الأخيرة هي المشهورة عند المتأخرين وفي كتبهم وذلك لأن جمع ألف وتاء يدخل فيه ما كان أصله مؤنثًا وما ليس كذلك، ولكن مع هذا فلا مانع من استخدام الاصطلاح الثاني لاشتهاره بين المتأخرين.

فجمع المؤنّث السالم هو كل جمع دلّ على أكثر من اثنتين بزيادة في آخره صالحة للتجريد وعطف مثله عليه وهذا النوع هو النوع الرابع الذي خرج عن الأصل وهو مما تنوب فيه حركةٌ عن حركةٍ فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، قال ابن مالك:

وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجرّ وفي النصب معا

ش (مزيدتين ك هندات وزينبات فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة تقول رأيت الهندات والزينبات قال الله تعالى خلق الله السموات وأصطفى البنات فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل تقول جاءت الهندات فتجره بالكسرة)

قوله: مزيدتين احترازًا من الألف والتاء الأصليتين فإنه جمع تكسير، ذكر المؤلف صورًا لجمع المزيد بألف وتاء ولم يذكر شروطه وهي:

1- أن يكون علمًا مؤنثًا تأنيثًا معنويًا كهند وزينب.
2- أن يختم بتاء تأنيث زائدة سواءًا كان علمًا أو غير علم وسواءًا كان التأنيث حقيقيًا أو مجازيًا مثل عائشة وحمزة للعلم وغير العلم مثل شجرة وبقرة.
3- ما ختم بتاء العوض أو تاء المبالغة مثال للعوض: ثبةٌ عِوضٌ عن واوٍ ومؤنثها ثباتٌ، ومثال تاء المبالغة: علامةٌ وجمعها علامات.
4- ما كان صفةً لمؤنث مثل مرضع وعانس.
5- ما كان صفةً لمذكّر غير عاقل مثل شاهق وشامخ.
6- ما كان مصغرًا لمذكّر غير عاقل، مثل دريهم دريهمات، وجبيل جبيلات.
7- ما كان موصوفًا بابن أو ذي، مثال ابن آوى مؤنثها بنات آوى ، أو ذو مثال ذو القرون مؤنثها ذوات القرون
8- كل خماسي لم يسمع من العرب فيه جمع تكسير مثال سرادق مؤنثها سرادقات حمّام، حمّامات.
9- الأسماء الأعجمية التي لم تجمع على غير جمع المزيد بالألف والتاء مثال تليفون تليفونات
10-ما كان مختومًا بألف تاء التأنيث الممدودة كصحراء صحراوات أو مقصورة كليلي سواءًا كان علمًا مذكّرًا أو مؤنثًا أو صفةً مثال حمراء حمراوات.

ش (ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى ك هند وهندات أو بالتاء ك طلحة وطلحات أو بالتاء والمعنى جميعا ك فاطمة وفاطمات أو بالألف المقصورة ك حبلى وحبليات أو الممدودة ك صحرآء وصحراوات أو يكون مسماه مذكرا ك إصطبل وإصطبلات وحمام وحمامات)

ذكر هنا أربعة أنواع:

1- **هِنْدُ** على وزن فِعْلُ وهو مفرد مكسور الفاء التي هي الهاء في الكلمة جاز كسر عينه عند الجمع فتقول هِنِدات على الاتباع أو الفتح هِنَدات أو الإسكان هِنْدات.
2- **طلحة** على وزن فعْلة، كل اسم ثلاثي ساكن وصحيح العين له حالات:
   أ. إذا كان مفتوح الفاء جاز فيه التسكين والفتح، مثال طلحة طَلَحات أو طلْحات، تمْرةٌ تمَرات أو تمْرات.
   ب. إذا كان مضموم الفاء مثال غُرفةٌ جاز فيه الضم والفتح والسكون مثال غُرفةٌ، غُرُفات غُرَفات أو غرْفات.

3- **حُبلى** مثال الاسم المقصور رباعي الألف فأكثر فإنها تقلب ياءًا حبلى حبليات ذكرى ذكريات وإذا كانت الألف المقصورة ثلاثية رُدّت إلى أصلها واوًا أو ياء مثال هدى هُدُوات أو هُدَيات.

4- **صحراء** مثال للممدودة فإذا كانت الهمزة أصلية بقيت في الجمع مثال: إملاء ، إملاءات، وإذا كانت زائدة للتأنيث وجب قلْبَها واواً أو ياءًا صحراء صحراوات وإذا كانت مبدّلة عن حرف أصلي واو أو ياء جاز بقاؤها أو إبدالها مثال سماء سماءات أو سماوات

ش (وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سلمت بنية واحده ك ضخمة وضخمات أو تغيرت ك سجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوت ألا ترى أن الأول محرك وسطه والثاني قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولذلك عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قلت الجمع بالألف والتاء لأعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير)

قوله: وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سلمت بنية واحده إلى آخره ذكرت بعض صور تلك التغيرات التي مرت بجمع المزيد بألف وتاء **وقوله:** ولذلك عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنّث السالم، هذه هي تسمية المتأخرين وإن كان المتقدمون إنما يسمونه بجمع المزيد بألف وتاء كما نص على ذلك سيبويه وغيره فكانت عبارتهم أسلم وأصح **وقوله:** لأعم جميع المؤنث: أي سواء كان بالمعنى مثال زينب زينبات أو باللفظ مثال فاطمة فاطمات **وقوله** جمع المذكّر مثال حمزة وطلحة فإنهما مؤنث لفظًا وإن كان مذكرًا في المعنى فتجمع على حمزاوات وطلحات.

وقوله: بعدما سلم فيه المفرد وما تغير، ذكر صورًا على ذلك في الأمثلة المتقدمة.

ش (وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو بيت وأبيات وميت وأموات فإن التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل تقول سكنت أبياتا وحضرت أمواتا قال الله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم وكذلك نحو قضاة وغزاة فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية لأنها منقلبة عن أصل ألا ترى أن الأصل قضية وغزوة لأنها من قضيت وغزوت فلما تحركت الواو والياء والفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل تقول رأيت قضاة وغزاة)

الألف إذا كانت أصلية في الكلمة أو كانت التاء كذلك أو كلاهما كان أصليًا فإن الجمع في هذه الحالة يُعد جمع تكسير وليس جمع ألف وتاء مزيدتين **مثاله:** (وكنتم أمواتا)، فأمواتًا خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره مع أنه مختوم بألف وتاء ولكنهما أصليتان وليستا مزيدتين فهو جمع تكسير، وكذلك رأيت قضاةً وغزاةً فقضاةً مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره لأن الألف أصلية وإن كانت مقلوبة عن الياء في قضاةٍ أو واو في غزاةٍ وذلك **لأن الجمع والضمائر ترُدّان الحروف إلى أصلها** وبُناءًا على ذلك فهو جمع تكسير وليس جمع ألف وتاء مزيدتين.

يلاحظ أن المؤلف نصّ في المتن على ثلاثة أنواع، **الأول** ما جمع بألف وتاء مزيدتين مثاله: خلق الله السماوات، **الثاني** الملحق به مثال أولات، **الثالث** ما سُمّي بجمع الألف والتاء المزيدتين ولكنه لم يذكر في الشرح إلا النوع الأول ولم يذكر النوعين الآخرين وأنا اذكرهما إن شاء الله تعالى

فصل: النوع الثاني الملحق بجمع الألف والتاء المزيدتين

مثال: أولات قال ابن مالك:

وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا

كذا أولات

قال تعالى: (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن)، وقوله: (وإن كنّ أولات حمل)، ومما ألحق بأولات بنات وأخوات وذلك لأنه لم تسلم بنية الجمع فيهما.

قال تعالى: (أصطفى البنات)

النوع الثالث: ما سمي بجمع الألف والتاء المزيدتين

مثال: أذرعات قال ابن مالك:

كذا أولات والذي اسمًا قد جعل **كأذرعاتٍ** فيه ذا أيضًا قُبِل

ومما ألحق به كل ما سمي بألف وتاء وصار علمًا عليه مثال عرفات وسادات وعنايات وزينبات وفي هذا الجمع وجهان للإعراب:

1- إعراب جمع الألف والتاء المزيدتين بتنوين أو بدون تنوين
2- أن يعرب إعراب الاسم الممنوع من الصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة

فائدة:

هناك ألفاظ هي مؤنثةٌ حقيقةً لفظًا ومعنى ولكنها لا تجمع جمع الألف والتاء المزيدتين لمخالفتها قواعد اللغة فتجمع جمع تكسير مثال: امرأة فتجمع على نساء وشاة تجمع على شياةٍ.

الباب الخامس: الممنوع من الصرف

15-ص (وما لا ينصرف فيجر بالفتحة نحو بأفضل منه إلا مع أل نحو بالأفضل أو الإضافة نحو بأفضلكم)
ش (الباب الخامس مما خرج عن الأصل ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما)

جمعها القائل في قوله:

وزنٌ مركبٌ عجمةٌ تعريفها عدلٌ ووصف الجمع زد تأنيثا

ش (فالأول ك فاطمة فإن فيه التعريف والتأنيث وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير)

قوله: فإن فيه التعريف يقصد به العلمية وهو بهذا يقرر أن الأصل في الأسماء التنكير والتذكير كما سيأتي توضيح ذلك إن شاء الله في باب النكرة والمعرفة من هذا الكتاب.

ش (والثاني نحو مساجد ومصابيح فإنهما جمعان والجمع فرع عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا أن مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما فلا يجمعان مرة أخرى بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع تقول كلب وأكلب كفلس وأفلس ثم تقول أكلب وأكالب ولا يجوز في أكالب أن يجمع بعد وكذا أعرب وأعارب فلا يجوز في أعارب أن يجمع كما يجمع أكلب على أكالب وآصال على أصائل فكأن الجمع قد تكرر فيها فنزل لذلك منزلة جمعين)

ويقصد المؤلف بذلك على أن علة ما انتهى الجموع قامت مقام علتين الأولى هي صيغة منتهى الجموع والثانية هي تكرار هذا الجمع

ش (وكذلك صحراء وحبلى فإن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير وهو تأنيث لازم منزل لزومه منزلة تأنيث ثانٍ)

وما ذكره المؤلف هو توضيح لمعنى قوله التأنيث يقوم مقام علتين

ش (ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى)

وهذا إن شاء الله في آخر الكتاب

ش (وحكمه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملوا جره على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق)

قال ابن مالك

وجُرّ بالفتحة ما لا ينصرف

ش (تقول مررت بفاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء فتفتحها كما تفتحها إذا قلت رأيت فاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء قال الله تعالى وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وقال الله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل)

فإبراهيم وإسماعيل واسحاق ويعقوب كلها أسماء ممنوعة من الصرف للعلمية أوالتعريف والعجمة وهي مجرورة بحرف إلى وعلامة جرّها الفتحة نيابة عن الكسرة ومحاريب وتماثيل أسماء ممنوعة من الصرف لأنها على وزن مفاعيل وهي من صيغ منتهى الجموع لهذا جُرّت بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ش (ويستثنى من ذلك صورتان إحداهما أن تدخل عليه أل)

أيًا كانت أل سواءًا كانت للتعريف أو زائدة.

ش (والثانية أن يضاف فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل فالأولى نحو وأنتم عاكفون في المساجد والثانية نحو في أحسن تقويم)

هذان هما شرطا صرف الاسم الممنوع من الصرف فمتى حُلّ بالألف واللام أو أُضيفا صُرفت الكلمة وجُرت بالكسرة قال ابن مالك:

وجرّ بالفتحة مالا ينصرف مالم يضف أو يكُ بعد أل ردف

ش (وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله مررت بعثمانا فإن الإعلام لا تضاف حتى تنكر)

قوله: **فإن الأعلام لا تضاف حتى تنكر**، هذه قاعدة نحوية وكثير من قواعد النحو لا تجدها في المتون بل هي موجودة في ثنايا كلام أهل العلم في بطون الكتب وتطبيق هذه القاعدة أن العلم متى أردت صرفه فلابد أن تنكره أولًا فمتى نكرته زالت عنه العلمية وصار مصروفًا فلا فائدة في هذه الحالة إلى إضافته كي يُصرف لأنه بزوال العلمية عنه صار منصرفا

ش (فإذا صار نحو عثمان نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه)

وهذا هو سبب انتقاد المؤلف التمثيل بقولهم عثماننا بخلاف أفضلكم فهو تمثيل صحيح غير منتقد

ش (بخلاف أفضل فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه)

هذا هو الإنتقاد الأول وهناك انتقادٌ ثاني ذكره المؤلف بقوله

ش (وكذلك تمثيلي بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله:
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله)

وذلك لأن قوله الأفضل قبل دخول (أل) عليه كان ممنوعًا من الصرف لأنه وصف على وزن الفعلِ فلما دخلت عليه أل صار معرفة مصروفًا بخلاف اليزيد في بيت الشاعر الرماح بن أبرد بن ثوبان المشهور بابن ميادة وميادة أمه في قصيدة يمدح فيها الخليفة الأموي الوليد بن يزيد بن عبدالملك والشاهد في هذه الكلمة اليزيد أن (أل) كما قال محمد محي الدين بن عبدالحميد تحتمل أمرين:

الأول أن تكون للتعريف

الثاني أن تكون زائدة

فأما الأمر الأول أن تكون للتعريف فيكون الشاعر قد قصد تنكير يزيد فصار شائعًا شيوع كلمة رجل في النكرات ثم أدخل بعد ذلك أل للدلالة على التعريف فصار كالرجل ونحوه مما دخلت عليه أل لقصد التعريف فإذا كان الأمر كذلك لم يكن في يزيد علتان فرعيتان ترجع إحداهما إلى اللفظ وهي وزن الفعل والأخرى وهي العلمية أو التعريف لأنه قبل دخول أل عليه كان نكرة فلم توجد فيه العلمية أو التعريف بل يكون فيه علة واحدة وهي وزن الفعل لأن العلمية قد زالت

عند قصدِ التنكير وإذا كان فيه علة واحدة لم يكن ممنوعًا من الصرف فلا يصح التمثيل به لممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة لدخول الألف واللام عليه.

الأمر الثاني: أن تكون أل زائدة زيدت فيه للضرورة بسبب اتصاله في اللفظ بكلمة الوليد الذي دخلت عليه أل قبله فإذا كانت أل زائدة كانت العلمية باقية فيكون فيه علتان العلمية ووزن الفعل فيكون من الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة إذا دخلت عليه الألف واللام هذا بيان ما قصد به المؤلف رحمه الله من انتقاده لهذا البيت في هذا الموضع والله أعلم.

ش (لأنه يحتمل أن يكون قدر في يزيد الشياع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ويحتمل أن يكون باقيا على علميته وأل زائدة فيه كما زعم من مثل به)

أي فيصح التمثيل بهذا البيت ولكن ذكر الشيخ محمد محي الدين بن عبدالحميد أيضًا فائدة هنا وهي أن المؤلف رحمه الله في كتابه أوضح المسالك نصّ على أن (أل) هنا في هذا البيت اليزيد زائدة ضرورة وصرح بأن قصد التنكير مما لا تقوم عليه حجة ظاهرة وبُناءًا على كلام المؤلف نفسه في هذا الموضع فيكون الاستشهاد بهذا البيت صحيحًا في الممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة إذا دخلت عليه الألف واللام وعليه فلا يكون هناك أفضلية لتمثيله هنا بالأفضل على قول الشاعر اليزيد والله أعلم.

الباب السادس: الأمثلة الخمسة

16- ص(والأمثلة الخمسة وهي تفعلان ويفعلان بالياء والتاء فيهما وتفعلون ويفعلون وتفعلين فترفع بثبوت النون وتجزم وتنصب بحذفها نحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا)

ش (الباب السادس مما خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة)

هذا التعبير أولى من قولهم الأفعال الخمسة لأن هذه ليست أفعالًا بعينها مثل الأسماء الستة وإنما هي أوزانٌ توزن عليها الأفعال

ش (وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو يقومان للغائبين وتقومان للحاضرين أو واو الجمع نحو يقومون للغائبين وتقومون للحاضرين أو ياء المخاطبة نحو تقومين)

قوله كل فعل مضارع: احترازًا من الماضي والأمر إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فلا تسمى بالأمثلة الخمسة لأنها مبنية فالأمثلة الخمسة تعتمد على الضمائر: أنتما، هما، أنتم، هم، أنتِ، فتقول أنتما تفعلان هما يفعلان أنتم تفعلون هم يفعلون أنتِ تفعلين،

ش (حكم هذه الأمثلة الخمسة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة تقول أنتم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا رفعت الأولى لخلوه من الناصب والجازم وجعلت علامة رفعه ثبوت النون وجزمت الثاني بلم ونصبت الثالث بلن وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون قال الله

تعالى:
فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا الأول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب الحذف)

وفي التنزيل أمثلة كثيرة جدًا للأمثلة الخمسة كقوله تعالى "كانا يأكلان الطعام" وقوله "هل يستويان مثلا" وقوله "اللذان يأتيانها منكم" وقوله "ولا تقربا هذه الشجرة وقوله "لن تنالوا" وقوله "ولا تخافي ولا تحزني" وغيرها كثير

ومما يتعلق بالأمثلة الخمسة أيضًا:

1- إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر بالألف مثل: يخشى إذا اتصلت به ألف الاثنين فيجب قلب الألف ياءًا مثال يخشى، يخشيان، وفي حالة اتصلت به واو الجماعة فتحذف الألف، مثال: يخشوْن لأن الفتحة على الشين دالة على الألف المحذوفة وفي حالة اتصلت بها ياء المخاطبة تحذف الألف وتكسر ما قبل الياء للمناسبة فتقول تخشين
2- إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر بالواو مثال يلهو إذا أسند إلى ألف الإثنين فإنه يجب تحريك الواو لتناسب الألف مثال يلهوان، وإذا أسند إلى ياء المخاطبة فإنها تحذف ويكسر ما قبلها مثال: تلهو تلهين، تدعو تدعين.
3- تحذف نون الأمثلة الخمسة وجوبًا في حالة الاتصال بنون التوكيد الثقيلة.
4- في حالة الاتصال بنون الوقاية ففيها ثلاث حالات:
   أ. حذف نون الرفع جوازا، مثال: يضربانني، فتقول يضرباني بحذف نون الرفع.
   ب. ادغامها في نون الوقاية، مثال قوله تعالى: تأمرونّي
   ت. الفك وإبقاء النونين معا، مثال: يضربوننني.
5- هناك حالة تحذف فيها نون الأمثلة الخمسة بدون ناصب أو جازم كما جاء في الحديث الصحيح: " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا..." الحديث وفي حديث عمر عند مسلم لما تكلم النبي صلى الله عليه وسلم مع هلكى المشركين في قليب بدرٍ قال عمر كيف يسمعُوا وأنى يجيبوا وقد جُيِّفُوا، وقال الشاعر:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي

وهو بابٌ واسعٌ، ونص العلماء على أنه سماع

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر

17- ص(والفعل المضارع المعتل الآخر فيجزم بحذف آخره نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم)
ش (هذا الباب السابع مما يخرج عن الأصل وهو الفعل المضارع المعتل الآخر نحو يغزو ويخشى ويرمي فإنه يجزم بحذف آخره فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم)

هناك من العرب من يثبت حرف العلة في حالة الجزم فلا يحذفها وهي لغة بعض قبائل عبس وبني حنيفة وقد نص الخليل بن أحمد والفرّاء وجماعة على هذا ومثلوا بقول الشاعر:

هزي إليك الجذعَ يجنيك الجَنى

بإثبات الياء مع أنه واقع في جواب الطلب

وقول الآخر:

هجوت زبّان ثم جئت معتذرا من هجو زبّان لم تهجو ولم تدعِ

بإثبات الواو في الأولى وحذفها في الثانية وجاء في بعض القراءات وهي قراءة قُنبل : "إنه من يتقي ويصبر" بإثبات الياء مع أنه فعل الشرط

باب علامات الإعراب

18- ص(تقدر جميع الحركات في نحو غلامي والفتى ويسمى الثاني مقصورا والضمة والكسرة في نحو القاضي ويسمى منقوصا والضمة والفتحة في نحو يخشى والضمة في نحو يدعو ويقضي وتظهر الفتحة في نحو إن القاضي لن يقضي ولن يدعو)

ش(علامة الإعراب على ضربين ظاهرة وهي الأصل وقد تقدمت أمثلتها ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها فالذي يُقدَّر الإعراب خمسة أنواع أحدها ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها لكن الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته وذلك الاسم المقصور وهو الذي آخره ألف لازمة)

سمي الاسم المقصور بذلك لأن القصر هو الحبس ولأنه حبس عنه اظهار الحركات وقوله آخره ألف لازمة هذا احتراز من ألف الاثنين في المثنى لأنها وقتَ النصب والجر تكتب ياءًا

ش (نحوالفتى تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتقدر في الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة لذاتها)

قال ابن مالك:

وسم معتلًا من الأسماء ما كالمصطفى

فالأول الإعراب فيه قُدرا جميعه وهو الذي قد قصرا

وفي التنزيل: (قل إن الهدى هدى الله) فالهدى هنا اسم مقصور منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وهدى خبر مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره منع من ظهورها أيضًا التعذر

وإنما لم يُعدّ الاسم المقصور مبنيًا مع مشابهته في الظاهر للبناء في لزومه حالةً واحدة وذلك أنه في حالة المثنى والجمع يتغير بخلاف البناء.

ألف الاسم المقصور: قد تحذف أحيانًا لفظًا ولكنها تكتب خطًا مثال فتىً عصًا فالألف موجودة سواء كانت مقدّرة أو غير مقدّرة

ش (الثاني ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته بل لاجل ما اتصل به وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي وأخي وأبي وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه)

إذا أضيف الاسم إلى ياء المتكلم وجب كسر آخره ويجوز في ياء المتكلم التسكين أو الفتح مثال قوله تعالى: (إنه ربي أحسن مثواي)، وقوله تعالى : (وإذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت) بفتح الياء، إلا في حالة الإضافة إلى الاسم المقصور أو المنقوص أو المثنى أو جمع المذكّر فتكون ياء المتكلم ساكنة كقوله تعالى: (هي عصاى)، وقوله تعالى: (ما أنتم بمصرخيّ).

وفي إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مذاهب:

الأول: أن تقدر فيه جميع الحركات وهو مذهب الجمهور.

الثاني: تقدر فيه الضمة والفتحة وتظهر فيه الكسرة لخفتها وهو مذهب ابن مالك في التسهيل وابن عقيل.

الثالث: أنه مبني على الكسر في الحالات كلها، وهو قول الجرجاني وجماعة من النحاة.

الرابع: وهو أنه لا معرب ولا مبني بل له حالة خاصة وهو قول ابن جني وعلى كلٍ إنما ذكرت هذه المذاهب من باب العلم والإفادة والله أعلم.

ش(الثالث ما يقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال وهو الاسم المنقوص ونعني به الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها كالقاضي والداعي)

قوله آخره ياء مكسور ما قبلها احتراز من الياء التي قبلها سكون مثل (ظَبْي) فهذه معربة بحركات ظاهرة، والاسم المنقوص تُقدرُ فيه الضمة والكسرة وتظهر فيه الفتحة لخفتها قال ابن مالك:

وسم معتلًا من الأسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما

والثانِ منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوي كذا أيضًا يجر

وهذا هو الأشهر عند النحاة لكن من العرب من يجري النصب مجرى الرفع والجر أي يقدره أيضًا مثاله قول مجنون ليلى:

ولو أن واشٍ باليمامة دارُهُ وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

فقوله واشٍ كان المفروض أن يقول واشيا، ومثله أيضًا قول الشاعر بشر بن أبي خازم وهو عربي جاهلي:

كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لنأيها إذ طال شافي

فقوله: كافي الأصل أنه حالٌ ومع هذا قُدّر فيه النصب، وهناك من النحاة من قال بأن هذا من ضرورة الشعر والصحيح أنها لغة عند بعض العرب وعلى عكس ذلك هناك من العرب من أظهر الحركات كلها على الاسم المنقوص وعلى الصحيح أنها من ضرورة الشعر مثل قول الشاعر:

لعمرك ما تدرى متى أنت جائيٌ ولكن أقصى مدة الدهر عاجل

الاسم المنقوص تحذف ياؤه في حالة الرفع والجر إذا كان نكرة مثال جاء قاضٍ عادلٌ، مررت بقاضٍ عادلٍ ، وفي التنزيل: (فاقض ما انت قاضٍ) وقوله تعالى: (على شفا جرفٍ هارٍ) وكما أنها تظهر في حالة النصب كما في قوله تعالى: (سمعنا مناديًا ينادي للإيمان).

ش(الرابع ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل بالألف نحو يخشى تقول يخشى زيد ولن يخشى عمرو فتقدر في الأول الضمة وفي الثاني الفتحة لتعذر ظهور الحركات على الألف)

هذا فيما يتعلق بالأفعال قال ابن مالك:

وأي فعل آخر منه ألفْ أو واو أو ياء فمعتلا عرفْ

فالألف انوفيه غير الجزم

فقوله: يخشى زيد، يخشى فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على آخره منع من ظهورها التعذر، وكذا يقال لن يخشى زيد، فالفتحة مقدّرة هنا للتعذر.

ش(الخامس ما تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل المعتل بالواو نحو زيد يدعو وبالياء نحو زيد يرمي)

وعلة التقدير هنا هي الثقل، قال ابن مالك:

فالألف انو فيه غير الجزم وأبدا نصب ما كيدعو يرمى

والرفع فيهما انوِ

فزيد مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ويدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل المستتر في محل رفع خبر المبتدأ، وكذا قل في جملة (زيد يرمي)

ش (وتظهر الفتحة لخفتها على الياء في الأسماء والأفعال وعلى الواو في الأفعال كقولك إن القاضي لن يقضي ولن يدعو قال الله تعالى أجيبوا داعي الله لن يؤتيهم الله خيرا لن ندعو من دونه إلها)

فقوله داعيَ، مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره لأنه اسم منقوص، (لن يؤتيهم) فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، لن يدعو فعل مضارع منصوب ب(لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وهناك حالتان لم يذكرهما المؤلف رحمه الله وهي:

السادسة: أن تقدر الحركات كلها في الكلام المحكي مثال: قال فعل ماض، فقال هنا مبتدأ وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على آخره منع من ظهورها الحكاية

السابعة: وهي أن تقدر الحركات كلها في حالة السكون العارض للوقف، مثال جاء الرجل بالسكون فالضمة هنا مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض للوقف.

باب أحوال الفعل المضارع

-فصل رفع الفعل المضارع-

19- ص(يرفع المضارع خاليا من ناصب وجازم نحو يقوم زيد)

ش (أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو فقال الفراء وأصحابه رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم)

ما ذكره المؤلف عن البصريين هو قول سيبويه بل قول جماهير النحاة وردوا على الفرّاء ومن جرى مجراه من الكوفيين بأنه يلزم على قوله أن النصب والجزم هي الأصل متقدمًا على الرفع وهو خلاف الاجماع لأن الرفع قبل النصب والجزم مثل الفاعل قبل المفعول كما أن عدم الناصب والجازم هو أمر عدمي والرفع أمر وجودي فكيف يقدم العدمي على الوجودي ولكن مع ذلك فإن إعراب المتأخرين يمشي على هذا المذهب وهو ما رجحه المؤلف هنا وابن الحاجب والراضي وابن مالك ومتأخروا النحاة.

ش(وأصح الأقوال الأول وهو الذي يجري على ألسنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به)

وأيضًا لأن حروف المضارعة موجودة في حالة النصب والجزم كما أن مضارعة الاسم موجودة لا تزول.

ش(ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو هلا يقوم لان الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض)

يعني أن الاسم لا يقع بعد **هلّا** ومع هذا فالفعل مرفوع لأنه لو كانت العلة هي عدم وقوع الاسم بعد الكلمة لكان الفعل منصوبًا أو مجزومًا ولكن الواقع أن الفعل مرفوع.

فصل: نواصب الفعل المضارع

20- ص(وينصب بلن نحو لن نبرح)
ش(لما انقضى الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع ثنى بالكلام على الحالة التي ينصب فيها وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة وهي لن وكي وإذن وأن)

وهذا باتفاق النحاة بلا خلاف وما عدا هذه الأربعة فإنه ينصب بأن مضمرة جوازًا أو وجوبا

ش(وبدأ بالكلام على لن لأنها ملازمة للنصب بخلاف البواقي)

زعم البعض كما سيأتي أنها قد تأتي للجزم

ش(وختم بالكلام على أن لطول الكلام عليها)

مع أنّ (أنّ) هي أم الباب فكان لها الحق في صدر الكلام غير أن المؤلف فضّل الكلام عليها في الآخر لكثرة الكلام فيها:

1- لن

ش(ولن حرف يفيد النفي والاستقبال بالاتفاق)

كما قيل إنها لنفي سيفعل لأنها نفي للاستقبال فكأنك تقول سأفعل لن أفعل.

ش(ولا يقتضي تأبيدا خلافا للزمخشري في أنموذجه)

الزمخشري: هو محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري وزمخشر بلدة من جهة أوزباكستان فهو أعجمي الأصل غير أنه تفوّقَ على كثير من العرب فكان إمامًا في العربية ولكنه كان معتزليًّا جلدا وكان يفتخر بذلك وهنا في "لن" أخذته إعتزاليته فذهب إلى أن "لن" تدل على الأبدية وهو يريد بذلك نفي رؤية الله تعالى يوم القيامة مستدلًا بقوله تعالى لعبده موسى عليه السلام وقد سأله الرؤية (رب أرني أنظر إليك) فقال تعالى: (لن تراني) فقال الزمخشري هنا أن (لن) تفيد الأبدية وأن هذا هو الأصل فيها إلا ما دلّ عليه الدليل بخلافه أو جاءت قرينة بذلك، ولاشك أن رؤية الله تعالى ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع أهل السنة ويكفي ما ورد فيها الحديث المتواتر في قوله صلى الله عليه وسلم: إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامّون في رؤيته.

والرؤية من المتواترات عند أهل السنة قال الشاعر:

مما تواتر حديث من كذب ومن بنا لله بيتًا واحتسب

رؤية شفاعة والحوض ومسح خفين وهذي بعض

وقد ردّ أهل السنة على الزمخشري في استدلاله بأن "لن" تفيد الأبدية بقوله تعالى في شأن اليهود: "ولن يتمنوه أبدًا بما قدمت أيديهم" فلو كانت "لن" تفيد الأبدية لما احتيج إلى الإتيان بكلمة أبدا، حتى لما أجاب هو عن هذا الدليل بأن كلمة أبدا هنا لتأكيد التأبيد أجاب أهل السنة بأن اليهود حتى مع هذا التأبيد تمنوا الموت بعد ذلك كما قال تعالى: (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك)

كما أن التأبيد ينافي الغائية في قوله تعالى: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وقوله تعالى: (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم) والأدلة في الرد على الزمخشري في ذلك كثيرة جدًا
وخلاصة المسألة:
أن "لن" لا تفيد الأبدية أما ما جاء في قوله تعالى: (يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا) فالأبدية هنا في "لن" إنما هي لأمر خارجي لا دخل له بذاتها أو مهيتها.

ش(ولا تأكيدًا خلافا له في كشافه)

للزمخشري كتاب في التفسير سماه الكشاف وهو كما ذكر أهل العلم مع عظم هذا الكتاب وأهميته خاصّة في البلاغة واللغة والأدب إلا أنه حشاه اعتزالًا فلم تسلم منه آية في ذلك وقد انبرى له ابن المنير الإسكندري رحمه الله فصنف كتابًا سماه الانتصاف مما تضمنه الكشاف من الاعتزال وهو مطبوع في حاشية الكشّاف فمن أراد الإستفادة من كتاب الكشاف للزمخشري يتعين عليه قراءة الانتصاف معه حتى يسلم من شبهات الاعتزال التي يوردها الزمخشري عفا الله عنه.

أما ما ذهب إليه الزمخشري بأن "لن" تفيد التأكيد فإن في كلام الخليل بن أحمد ممّا يشعر بأن "لن" أوكد في النفي من "لا" ولكن ما أراده الزمخشري من وراء ذلك شيئًا آخر كما تقدم وهو تأكيد نفي رؤية الله تعالى وهو كلام مردود بما تقدم.

ش(بل قولك لن أقوم محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدا وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التأكيد)

ذكرت بأن الخليل بن أحمد يرى أن "لن" أوكد في النفي من "لا" ولكن لا يلزم من توافق كلام الخليل مع الزمخشري توافقهما في الهدف والغاية فالخليل من أئمة السنة والزمخشري من أئمة الاعتزال والضلال.

ش(لا تقع لن للدعاء خلافا لابن السراج)

ممن وافق ابن السرّاج في هذا القول ابنُ عصفور، واستدلا بقول الشاعر:

لن تزالوا كذلكم ثم لازلتُ لكم خالدًا خلودَ الجبالِ

ش (ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعيا أن معناه فاجعلني لا أكون لإمكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى ألا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه)

الصحيح أن "لن" لا تفيد الدعاء خلافًا لابن السراج وابن عصفور والآية التي استدلوا بها فيما زعما لا تدل على ذلك كما أجاب المؤلف.

ش (ولا هي مركبة من لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل)

يرى الخليل أن "لن" مركبةً وليست بسيطةً كما هو مذهب جمهور النحاة وعنده أنها مكونة من كلمتين: من "لا" و "أن" وأنها لكثرة استعمالها حذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين فصارت "لن" وحجته في ذلك أنها تشبه "لا" في المعنى لكنها أوكد في النفي قياسًا على هلّا فإن أصلها "هل لا" فصارت كلمةً واحدة كذلك "أن لا" صارت "لن" واستشهد بقول الشاعر:

يرجى المرء ما لا أن يلاقي وتعرض دون أدناه الخطوب

والشاهد قوله "لا أن" فهي بمنزلة لن في المعنى ولكنّ الجمهور لم يرتضِ كلام الخليل وردوا عليه منهم سيبويه والمبرّد وابن يعيش والمؤلف نفسه بأن الصحيح أن لن بسيطة وليست مركبة وأنها كلمة واحدة وضعها العرب للنفي ومما يدل على ضعف قول الخليل بأن "أن المصدرية" لا تعمل في معمول معمولها إذا تقدم على المعمول فلا تقول: "زيدًا أن أضرب" فمعمول "أن" هو الفعل ومعمول الفعل هو "زيدًا" هذا بخلاف "لن" فيصح أن تقول "زيدًا لن أضرب" كما أن "أن المصدرية" تؤول مع ما بعدها في كلمة واحدة بخلاف "لن" فإنها لا تؤول.

ش(ولا أصلها لا فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء)

عند الفرّاء أن (لا) أصل النفي أبدلت في النصب ب(لن) وفي الجزم ب(لم) ورد الجمهور عليه بأنه كلام لا دليل عليه كما أنه يعرف إنقلاب الألف نونًا مثل (لنسفعًا) وفي قوله: (ولتكونًا)، ولا يعرف انقلاب النون ألفا.

فائدة:

ذهب بعض النحاة إلى أن (لن) تفيد الجزم أيضًا واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

أيادي سَبَا يا عَزَّ ما كُنْتُ بعْدَكُمْ فلن يَحْلَ للعَيْنَيْنِ بعدكِ منظر.

فالشاهد قوله "فلن يحلَّ" فلو كان منصوبًا لكتب بالألف لأنه فعلٌ معتل (يحلى) ولكنه كتب بحذف حرف العلة ورُدَّ على ذلك بأنه ضرورة شعرية اكتفى فيها الشاعر بالفتحة دلالةً على الألف المحذوفة والله أعلم.

2- كي

21- ص(وبكي المصدرية نحو لكيلا تأسوا)
ش(الناصب الثاني كي وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أن)

هذا على مذهب البصريين، ومذهبُ الخليل والأخفش أن كي في كل حالاتها حرف جر لأنه لا ناصب عندهما غير أن وعكس الكوفيون المسألة فذهبوا إلى أن كي ناصبًة بذاتها في كل حالاتها وإذا ظهرت بعدها أن فهي إما زائدة أو بدل من (كي).

ش(وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أن وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعالى لكيلا تأسوا لكيلا يكون على المؤمنين حرج أو تقديرا نحو جئتك كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل لكي وأنك حذفت

اللام استغناء عنها بنيتها فإن تقدر اللام كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت أن مضمرة بعدها إضمارا لازمًا)

قوله لازمًا أي وجوبًا وكي لها عدة حالات:

1- أن يلحقها لام التعليل ب(كي) فهي هنا ناصبة بذاتها وليس ب (أن) وتكون اللام تعليلية وكي مصدرية فقط وليست تعليلية لأنه لا يصح ورود تعليل على آخر كما أن القول بأنها مصدرية أولى لأنها أفادت معنًى جديدًا كما أن التأسيس مقدمٌ على التوكيد.
2- إذا قدرت اللام وحذفتها ونويت وجودها فهي حرف نصب وتوكيد.
3- أن تُحذف منها اللام ولا تُقدر ولا تظهر بعدها أن وهي في هذه الحالة حرف جرّ لا غير والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وجوبًا.
4- أن تظهر بعدها أن فهي حرف جر أيضًا بمنزلة لام التعليل.
5- أن تحذف منها اللام وتلحقها ما الاستفهامية (كيما) فهي حرف جر باتفاق ويرفع الفعل بعدها.
6- أن تلحقها اللام و (ما) الاستفهامية ب (كيما) فإذا ظهرت بعدها أن فالسؤال هنا هل الناصب للفعل المضارع هنا (كيما) أو (أن) والصواب أن الناصب للفعل هو حرف (أن) الناصبة المصدرية وذلك لأنها أم الباب والأصل مقدمٌ على الفرع.

3- إذن

الناصب الثالث (إذن) وهي عند جمهور النحاة بسيطة غير مركبة وتنصب بذاتها بشروط كما سيأتي لكنها عند الخليل مركبة من (إذ، وأن) فخففت الهمزة ثم حذفت وهو على مذهبه من أنه لا ينصب غير (أن) وحدها سواءًا كانت ظاهرة أو مقدّرة.

22- ص(وبإذن مصدرة وهو مستقبل متصل أو منفصل بقسم نحو إذن أكرمك وإذن والله نرميهم بحرب)
ش(وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذا أظنك صادقا إذ لا مجازاة بها هنا)

الشلوبين هو أبو علي: عمر بن محمد بن عمر الأسدي الأندلسي الإشبيلي، رئيس النحويين بالأندلس وكان إمامًا في النحو والقراءات واللغة والأدب راويةً للحديث.

ش(وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط الأول أن تكون واقعة في صدر الكلام فلو قلت زيد إذن قلت أكرمه بالرفع)

ويُقصد بصدر الكلام أن تكون الجملة التي بعدها لا ترتبط بالجملة التي قبلها من ناحية الإعراب وإن كانتا مرتبطين من ناحية المعنى.

ش(الثاني أن يكون الفعل بعدما مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت إذن تصدق رفعت لأن المراد به الحال
الثالث أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم نحو إذن أكرمك وإذن والله أكرمك وقال الشاعر:
إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب)

الشاهد من البيت قوله: إذن والله نرميهم فالفعل المضارع هنا منصوب ب: إذن مع أنه فصل بينها وبين الفعل القسم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ش(ولو قلت إذن يا زيد قلت أكرمك بالرفع وكذا إذا قلت إذن في الدار أكرمك وإذن يوم الجمعة أكرمك كل ذلك بالرفع)

علق الشيخ محمد محي الدين بن عبدالحميد رحمه الله على كلام المؤلف هنا بقوله: ذكر المؤلف هنا أن الفصل بالنداء أو الجار والمجرور او الظرف يضر ويلزم مع كل واحد من هذه الثلاثة رفع الفعل وهذا محل خلاف بين العلماء فإن منهم من جعل الفصل بهذه الأشياء الثلاثة كالفصل بالقسم لا يضرّ ويبقى مع الفعل بأحدها ل (إذن) عملها للفعل فتنصبه أيضًا ومما ألحق بهذه الكلمات (لا) فهناك من العلماء من أجاز الفصل بها مع بقاء عمل إذن في نصبها للفعل وهناك من منع ذلك.

فائدة:

1- ذكر سيبويه عن بعض فصحاء العرب إهمال "إذن" ولو توفرت شروطها.
2- إذا وقعت إذن بعد واو أو فاء جاز إعمالها أو إهمالها مثال: تعالَ وإذن أكرمك بالنصب أو الرفع، وفي حالة الإهمال يستخدم (إذًا) بالألف مكان إذن بالنون وإهمالها هو الأفصح وبه جاء التنزيل قال تعالى: (وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلا)
3- في حالة إذا كانت (إذًا) بالألف فإنها تدخل على الأفعال والأسماء والحروف قال تعالى عن صاحب القرية (إني إذًا لفي ضلال مبين)

4- أن المصدرية

23- ص(وبأن المصدرية ظاهرة نحو أن يغفر لي ما لم تسبق بعلم نحو علم أن سيكون منكم مرضى فإن سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة ومضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو ولبس عباءة وتقر عيني وبعد اللام نحو لتبين للناس إلا في نحو لئلا يعلم لئلا يكون للناس فتظهر لا غير ونحو وما كان الله ليعذبهم فتضمر لا غير كإضمارها بعد حتى إذا كان مستقبلا نحو حتى يرجع إلينا موسى وبعد أو التي بمعنى إلى نحو أو أدرك المنى أو التي بمعنى إلا نحو وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما وبعد فاء السببية أو واو المعية مسبوقتين بنفي محض أو طلب بالفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين ولا تطغوا فيه فيحل ولا تأكل السمك وتشرب اللبن)
ش(الناصب الرابع أن وهي أم الباب)

عندنا (أن) بفتح الهمزة وهي حرف مصدر ونصب للفعل المضارع و (إن) بكسر الهمزة التي تجزم الفعل المضارع و (أنّ) و(إن) بفتح الهمزة وكسرها وتشديد النون وهي التي تدخل على الأسماء و (أن) المخففة من الثقيلة وهي التي تدخل على الأسماء دون الأفعال

ش(وإنما أخرت في الذكر لما قدمناه ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يريد الله أن يخفف عنكم)

حالات أن مع الفعل:

1- تكون مبتدأً مثال: وأن تصوموا خير لكم.
2- فاعل مثال قوله تعالى: ألم يأنِ للذين ءامنوا أن تخشع قلوبهم
3- مفعول به مثال قوله تعالى: أطمع أن يغفر لي.
4- مجرور بحرف جر كقوله تعالى: يريد الله أن يخفف عنكم أي (بأن يخفف)
5- مجرور بالإضافة كقوله تعالى: (أوذينا من قبل أن تأتينا).
6- خبر مثال قوله تعالى: وأولات الأحمال أجلهنّ أن يضعن حملهن،

ولها مواضع كثيرة وما ذكرته إنما هو من باب المثال

ش(وقيدت أن بالمصدرية احترازا من المفسرة والزائدة فإنهما لا ينصبان المضارع)

قوله بالمصدرية وهي التي تؤول مع الفعل بعدها بمصدر مؤول وهو موصول حرفيّ كما في الأمثلة السابقة.

ش(فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو كتبت إليه أن يفعل كذا إذا أردت به معنى)

الكوفيون ينكرون (أي) المفسرة ولكن عند من يثبت (أن) المفسرة يضع لها شروطًا:

1- أن تسبق بجملة.
2- أن تتأخر عنها جملة.
3- أن تكون الجملة السابقة لها معنى القول دون حروفه، كما في المثال الذي ذكره المؤلف، فقوله: كتبت إليه فيه معنى القول دون حروف القول من القاف والواو واللام.

ش(والزائدة هي الواقعة بين القسم ولو نحو أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمنه)

(أن) الزائدة لها مواضع أخرى غير التي ذكرها المؤلف:

1- أن تقع بعد لمّا التي بمعنى حين مثال قوله تعالى: لمّا أن جاء البشير.
2- أن تقع بعد كاف التشبيه والاسم المجرور مثال قول الشاعر:
كأن ظبيةٍ تعطب إلى ورق السلم
3- أن تقع بعد (إذا) قال الشاعر:
فأمهله حتى إذا أنْ كأنّه معاطي يدٍ من وحمة الماء غارف
فأن في هذه كلها الأمثلة زائدة.

ش(واشترطت أن لا تسبق المصدرية بعلم مطلقا ولا بظن في أحد الوجهين احترازا عن المخففة من الثقيلة والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات إحداها أن يتقدم عليها ما يدل على العلم فهذه مخففة من الثقيلة لا غير)

قوله: ما يدل على العلم مثل تحقق أو تيقن أو وجد أو درى إذا كانت بمعنى علم أو رَأَى، وضابط (أن) المخففة من الثقيلة أن يقع بعدها فعل جامد غير متصرف مثل: (وأن ليس للإنسان) ف (أن) هنا مخففة من الثقيلة فالتقدير (كأنه) ليس للإنسان وقوله تعالى: (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم)، فالفعل عسى في الآية فعل جامد غير متصرف.

ش(ويجب فيما بعدها أمران أحدهما رفعه والثاني فصله منها بحرف من حروف أربعة وهي حرف التنفيس وحرف النفي وقد ولو فالأول نحو علم أن سيكون والثاني نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا والثالث نحو علمت أن قد يقوم زيد)

ف(أن) في هذه الأمثلة كلها مخففة من الثقيلة، والفعل بعدها مرفوع

ش(والرابع نحو أن لو يشاء الله لهدى الناس جميعا وذلك لأن قبله أفلم ييأس الذين آمنوا ومعناه فيما قاله المفسرون أفلم يعلم وهي لغة النخع وهوازن قال سحيم:
أقول لهم بالشعب إذ ييأسوننني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدمِ)

الشاهد من البيت قوله ألم تيأسوا فهو بمعنى ألم تعلموا وهي لغة النخع وهوازن وهما قبيلتان عربيتان معروفتان فالنخع قبيلة يمنية قديمة من قبائل مذحج وهم من القبائل الذين دخلوا الإسلام ومنهم علماء كثر منهم إبراهيم بن يزيد النخعي

رحمه الله وهوازن هي إحدى قبائل العرب المعروفة وهم هوازن بن منصور يرجعون إلى قيس عيلان وهم من ذرية إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام.

ش(أي ألم تعلموا ويؤيده قراءة ابن عباس أفلم يتبين وعن الفراء إنكار كون ييأس بمعنى يعلم وهو ضعيف)

يذهب الفرّاء وابن الأنباري إلى جواز إعمال أن الناصبة بعد العلم وأنها ليست مخففة من الثقيلة

ش(الثانية أن يتقدم عليها ظن فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة فيكون حكمها كما ذكرنا ويجوز أن تكون ناصبة وهو الأرجح في القياس والأكثر في كلامهم ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى ألم أحسب الناس أن يتركوا واختلفوا في قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة فقرئ بالوجهين)

إذا تقدم فعل ظن وأخواتها على (أن) فلها ثلاث حالات:

1- أن تكون (ظن) بمعنى الشك والظن المرجوح فحسب فإن (أن) هنا مصدرية ناصبة وهي الأكثر في الاستعمال، ومثّل المؤلف على ذلك بقوله تعالى: (ألم، أحسب الناس أن يتركوا) ف(أن) هنا ناصبة والفعل المضارع بعدها منصوب بحذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة والواو فاعل.
2- أن يستوي فيها الأمران فيجوز أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة أو أن تكون مصدرية ناصبة ومثّل على هذا بقوله تعالى: (وحسبوا أن لا تكون فتنة)، بالقراءة على الوجهين.
3- أن يكون الظن بمعنى العلم واليقين فيتعين أن تكون (أن) مخففة من الثقيلة.

ش(لثالثة أن لا يسبقها علم ولا ظن فيتعين كونها ناصبة كقوله تعالى والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي)

والشاهد (أطمع أن يغفر لي) فـ(أن) هنا مصدرية ناصبة والفعل المضارع منصوب بعدها بالفتحة الظاهرة على آخره.

قد تحذف (أن) أحيانًا وينصب الفعل المضارع مع هذا وقد مثّل بعضهم بقوله تعالى: (قل للذين ءامنوا يغفروا)، وقوله تعالى: (قل لعبادي الذين ءامنوا يقيموا الصلاة) فعند سيبويه وجماعة أن الفعلين منصوبان ب(أن) محذوفة وعند الأخفش وجماعة بأن الفعلين مجزومان لأنهما وقعا في جواب الطلب والله أعلم.

فصل: إضمار (أن)

ش(وأما أعمالها مضمرة فعلى ضربين لأن إضمارها إما جائز أو واجب)

الأصل في الحرف أنه ضعيف سواءًا كان في النواصب أو في الجوازم أو في غيرهما ولهذا السبب فالأصل فيه أنه لا يعمل إلا ظاهرًا ولكن جاءت هناك حالات استثنائية يعمل فيها مضمرًا مثل هذه الحالات وغيرها ومذهب البصريين أن (أن) لها ثلاث حالات:

1- وجوب الإظهار وهو كما تقدم ومثاله: (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي) فهذه واجبة الإظهار.
2- جواز الإضمار.
3- وجوب الإضمار.

هذا بخلاف الكوفيين كما سيأتي.

فصل: حالات جواز إضمار (أن)

ش(فالجائز في مسائل إحداها أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل)

قوله: بعد عاطف مثل (الواو) و (أو) و (الفاء) و (ثم) **وقوله** مسبوق باسمٍ خالص: أي اسم جامد ليس مشتقًا ولا مقترنًا بأل.

قوله: من التقدير بالفعل، احترازًا من الاسم المؤول بالفعل مثال: وعظ الواعظُ فتأثَّرَ الناسُ بوعظه المخلص، فإن الإضمار هنا واجب وليس جائزًا.

ش(قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا في قراءة من قرأ من السبعة بنصب يرسل وذلك بإضمار أن والتقدير أو أن يرسل وأن والفعل معطوفان على وحيا أي وحيا أو إرسالا ووحيا ليس في تقدير الفعل ولو أظهرت أن في الكلام لجاز)
ش(وكذا قول الشاعر ولبس عباءة وتقر عيني)

الشاهد من البيت هو: تقرّ عيني فالفعل هنا منصوب ب(أن) مضمرة جوازًا لأن الفعل تقدمه حرف عطف مسبوق باسم خالص من الفعل وهو (لبس)، مثال آخر قول الشاعر:

لولا توقُّع معترّ فأرضِيَه ما كنت أوثر إترابًا على تربي

الشاهد فأرضِيَه: منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد عاطف وهو الفاء المسبوق باسم جامد خالٍ من تقدير الفعل وهو توقّع، مثال آخر: قول الشاعر:

إنّي وقَتْلي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كالثورِ يُضْرَبُ لَمَّا عافَتِ البَقَرُ

فالفعل: أعقبه تقدم حرف عطف (ثم) المسبوق باسم خالص جامد من الفعل وهو المصدر (قتلي).

ش(الثانية أن تقع بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كقوله تعالى وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس وقوله تعالى إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله)

هذا على مذهب البصريين، والكوفيون يرون أن لام التعليل تنصب بذاتها ولا تحتاج إلى إضمار أن بعدها.

ش(أو للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا واللام هنا ليست للتعليل لأنهم لم يلتقطوه لذلك وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته أن صار لهم عدوا وحزنا أو زائدة كقوله تعالى إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ولو أظهرت في الكلام لجاز)

اللام الزائدة هي التي تقع بين الفعل ومفعوله

ش(وكذا بعد كي الجارة)

إذا لم تذكر اللام مع (كي) لا لفظًا ولا تقديرًا بعد (أن) ف(كي) حرف جرّ ويكون الفعل بعدها منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا وأما في حالة إذا لم تذكر لفظًا وقدّرَ وجودُها فيكون الإضمار هنا جوازًا.

فصل: وجوب إظهار أن

ش(ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونا بلا وجب إظهار أن بعد اللام سواء كانت لا نافية كالتي في قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة أو زائدة كالتي في قوله تعالى لئلا يعلم أهل الكتاب أي ليعلم أهل الكتاب)

فهذه الحالة وجب إظهار (أن) إذا كان الفعل مقرونًا ب(لا) سواءًا كانت نافية أو زائدةً وإنما أوجبوا إظهار (أن) هنا كراهية توالي حرفين متماثلين فتصبح الكلمة هكذا (للا) فأظهروا أن وجوبًا للتمييز أو الفصل (لئلا) أي (لأن) (لا)

فصل: وجوب إضمار أن

ش(ولو كانت اللام مسبوقة بماض منفي من الكون)

يعني ما كان ولم يكن، ومن النحاة من جوّزَ أن تأتي لام الجحود في غير هذا النفي ومثّلوا على ذلك بقوله تعالى: (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) فهناك من قال بأن اللام هنا لام الجحود وأيده بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه: (وما كان مكرهم لتزول منه الجبال)، ومعنى الآية على هذا التقدير أن مكرهم المسوَّي لا تزول منه الجبال لشدتها وصلابتها فكذلك الشرائع لا تزول، والمذهب الآخر أن اللام هنا إنما هي لام التعليل وهذا هو الأشهر

ش(وجب إضمار أن سواء كان المضي في اللفظ والمعنى نحو وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو في المعنى فقط نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود)

ولام الجحود حرف جرّ وسُمّيت بذلك لأنها تؤكد النفي الواقع على الفعل الناقص هذا على مذهب البصريين وعند الكوفيين أنها حرف زائد وهي ناصبة عندهم بذاتها ورد عليهم العُكبري وغيره من النحاة بأنها لو كانت هي الناصبة لما كانت زائدة.

يجوز عند بعض النحاة حذفُ لام الجحود وفي حالة حذفها وجب إظهار (أن) مثاله قوله تعالى: (ما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله) الأصل ما كان هذا القرآن ليُفترى بإضمار (أن) وجوبًا، فلما حذفت وجب إظهار (أن).

ش(وتلخص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا وجواز الوجهين وذلك فيما بقي قال الله تعالى وأمرنا لنسلم لرب العالمين وقال تعالى وأمرت لأن أكون)

خلاصة المسألة أن اللام تنقسم إلى عدة أقسام:

1- لام التعليل.
2- لام العاقبة.
3- لام الزائدة، فكلها تضمر (أن) بعدها جوازًا.
4- لام الجحود وتضمر (أن) بعدها وجوبًا.
5- إذا اقترنت اللام ب(لا) وجب إظهار (أن) بعدها.

قوله تعالى: (أمرنا لنسلم لرب العالمين)

الشاهد من الآية: لنسلم، الفعل هنا منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد لام التعليل.

قوله: (وأمرت لأن أكون)

هنا جاز إظهار (أن) بعد لام التعليل أيضًا
وَرَدَ عند بعض العرب أنهم يفتحون كلَّ اللامات ما عدا لام (الحمد لله) فيكسرونها.

فصل: حالات وجوب إضمار (أن)

ش(ولما ذكرت أنها تضمر وجوبا بعد لام الجحود استطردت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها اضمار أن وهي أربع)

عرف ذلك عن طريق السماع

1- حتى

ش(إحداها بعد حتى)

حتى لها عدة حالات فهي حرف جر وحرف عطف وحرف نصب وحرف ابتداء وقد جمع الشاعر أحوال حتى في هذه الأبيات:

تكون حتى حرف جرٍّ يا فتى وحرف نصب لمضارعٍ أتى

وحرف عطف ثم حرفًا ابتدا أربعة فكن لها مقيدا

كمطلع الفجر وحتى يحكما الناس جاءوا كلهم حتى العُما

يا عجبًا حتى كُليبٍ سبّني حتى الجيادُ ما لها من أرسنِ

مثال حتى الابتدائية قول جرير:

فما زالت القتلى تمجُّ دماءَها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

أما حتى التي تدخل على الجملة الفعلية مثالها قول حسان:

يغشون حتى ما تهرّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

ش(واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين الرفع والنصب فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها)

هذا ما نص عليه سيبويه

ش(سواء كان مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم أولا فالأول كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعا)

هنا عندنا كلام وفعل أما الكلام فهو قولهم لن نبرح والفعل هو مكوثهم على العجل فمجئُ موسى مستقبلٌ لكلا الأمرين فصح هنا أن تكون حتى غائيَّة وأن ينصب الفعل المضارع بعدها ب(أن) مضمرة وجوبًا)

ش(والثاني كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول لأن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الإخبار إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم)

هنا عندنا فعل وهو الزلزال وكلام وهو الإخبار عن حال الرسول وقت الزلزال فقول الرسول مستقبل بالنسبة للزلزال أي بعده في زمن حدوث الزلزال وعليه فحتى هنا غائية وجاز نصب الفعل (يقول) ب (أن) مضمرة وجوبًا.

ش(ولحتى التي ينتصب الفعل بعدما معنيان فتارة تكون بمعنى كي وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى لن نبرح عليه

عاكفين حتى يرجع إلينا موسى وكقولك لأسيرن حتى تطلع الشمس وقد تصلح للمعنيين معا كقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله يحتمل ان المعنى كي تفيء أو أن تفيء)

ش(والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى حتما لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين لأنها قد عملت في الأسماء الجر كقوله تعالى حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال وهذا لا نظير له في العربية)

حتى عند الكوفيين ناصبة بذاتها بخلاف البصريين والقاعدة في الحروف كما قدمنا عند الكلام على الحرف أنها على ثلاثة أقسام:

1- حروف خاصة بالأسماء مثل حروف الجر
2- حروف خاصة بالأفعال مثل حروف الجزم والنصب
3- حروف مشتركة أي تدخل على الأسماء والأفعال مثل (هل) و (بل)

والقاعدة النحوية تقول **إن الحروف إنما تعمل بذاتها إذا كانت مختصَّة فإذا لم تكن مختصَّة فلا تعمل بذاتها**، فحتى هنا مثلًا ليست مختصَّة لأنها تدخل على الأسماء والأفعال وعليه فإنها لا تعمل بذاتها خلافًا للكوفيين.

ش(وأما رفع الفعل بعدها فله ثلاثة شروط الأول كونه مسببا عما قبلها ولهذا امتنع الرفع في نحو سرت حتى تطلع الشمس لأن السير لا يكون سببا لطلوعها الثاني أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب إلا أن الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا)

وحتى هنا في هذه الحالة تسمى ابتدائية وهي تدخل على الأسماء والفعل الماضي والمضارع ومعنى ابتدائية أن يكون الكلام مستئنفًا مقطوعًا عما قبلها.

ش(فالأول كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول لأن الزلزال والقول قد مضيا)

واشتهر عند المتأخرين أن الرفع هنا جائز ولكن رجّح البعض أنه واجب وليس جائزًا وعلة ذلك أن القصةَ كلَّها ماضية بالنسبة لزمن التكلم بخلاف النصب فقالوا بجوازه بالنسبة لقول الرسول بعد وقوع الزلزال وممن قال بجواز الرفع الأشموني.

ش(الثالث أن يكون ما قبلها تاما ولهذا امتنع الرفع في نحو سيري حتى أدخلها وفي نحو كان سيري حتى أدخلها إذا حملت كان على النقصان دون التمام) فالفعل في المثالين منصوب بأن مضمرة وجوبًا

كان لها حالات كما سيأتي إن شاء الله وأنا أذكرها هنا على سبيل الإجمال:

1- كان تامّةً مثل: وإن كان ذو عسرة فهي بمعنى وجد.
2- ناقصة تحتاج إلى مبتدأ وخبر.
3- زائدة مثل قوله: ما كان أحسن زيدًا.
4- شأنية مثال: بعد موتي كان الناس صنفان، أي كان شأن الناس صنفان

2- أو

ش(المسألة الثانية بعد أو التي بمعنى إلى أو إلا)

وقد عدّها البعض أنها بمعنى حتى والفرق بين المعنيين أنها إذا كانت بمعنى (إلى) فإن الشئ الذي بعدها إنما ينقضي شيئًا فشيئًا أما إذا كانت بمعنى (إلا) فإنه ينقضي جملةً واحدة.

ش(فالأول كقولك لألزمنك أو تقضيني حقي أي إلى أن تقضيني حقي وقال الشاعر:
لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر)

والشاهد من البيت قوله: أو أدرك بنصب الفعل المضارع بعد أو ب(أن) مضمرة وجوبًا والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا والمنى مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة للتعذر قال محمد محي الدين بن عبدالحميد وقد ذكر جماعة من النحاة أن (أو) في هذا البيت بمعنى إلى كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب وذكر قوم أنها بمعنى (حتى) وممن ذكر ذلك المؤلف في (أوضحه) يقصد أوضح المسالك وابن عقيل والأشموني ولا خلاف بين هذين القولين لأن إلى وحتى بمعنًي واحد وهي الغائية وذكر السيوطي أن (أو) هنا بمعنى (إلا) فهو مخالف لذلك كله فوق أنه بعيد.

ش(والثاني كقولك لأقتلن الكافر أو يسلم أي إلا أن يسلم وقول الشاعر:
وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما
أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر)

الشاهد من البيت قوله: أو تستقيما فالفعل المضارع هنا منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد (أو) وهي هنا بمعنى (إلا) ولا يستقيم أن تكون غايتَهُ لاختلافِ المعنى.

الخلاصة: أن (أو) في الأصل هي حرف عطف وهي تعطف جملة على جملة او مفرد على مفرد وفي حالة نصب الفعل المضارع يكون منصوبًا بعدها ب(أن) مضمرة وجوبًا على مذهب البصريين خلافًا للكوفيين الذين يرون أن (أو) تنصب بذاتها، وعلى مذهب البصريين تكون (أو) عاطفة على أصلها وأُشكلَ هنا كيف تعطف (أو) مصدر الفعل المضارع المكون من (أن) والفعل على جملة لأن الأصل أن (أو) تعطف جملة على جملة وليس مفردًا على جملة وأُجيبَ على ذلك بأنه في حالة تأويل (أن) مع الفعل المضارع إلى مصدر فيكون المصدر بعد (أو) إنما هو معطوف على مصدر مثله أو تُأول الجملة التي قبلها بقوة مصدر مُتوهم وتوضيح ذلك في قول الشاعر:

لأستسهلنّ الصعب أو أدرك المنى

فالفعل أدرك منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا، و(أن) والفعل مؤولان إلى مصدر (إدراك) وهو معطوف على الجملة التي قبله (لأستسهلنّ) وهي مؤولة إلى مصدر متوهم أيضًا تقديره: استسهالُ الصعب أو إدراك المنى.

3- فاء السببية

ش(المسألة الثالثة بعد فاء السببية)

سُمّيت بالسببية لأن ما قبلها سبب لما بعدها اجتهد فتنجح، والفاء أنواع كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في باب حروف العطف.

ش(إذا كانت مسبوقة بنفي محض)

النفي المحض هو النفي الذي بقي على نفيه ولم يُنقض ويسمى بالنفي الخالص وهو يشمل النفي بأحد حروف النفي أو الفعل مثل ليس زيدٌ موجودًا فيكرمك أو الاسم مثل: أنت غيرُ آت فتحدثنا فغير هنا اسم ولكنه يتضمن النفي.

ش(أو طلب بالفعل)

احترازًا من الطلب بغير صيغة الفعل كما سيأتي إن شاء الله تعالى في آخر هذا الباب.

ش(فالنفي كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا)

الشاهد (فيموتوا) فالفعل المضارع هنا منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية التي تقدمها نفيٌ وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة وواو الجماعة فاعل ومثاله قوله تعالى: (ولا يؤذن لهم فيعتذرون)، الفاء هنا يحتمل أنها عاطفة أو سببية وفي حال أنها سببية يكون ذكر النون هنا بأنّها رأس آية.

ش(وقولك ما تأتينا فتحدثنا واشترطنا كونه محضا احترازا من نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا إلا فتحدثنا فإن معناهما الإثبات فلذلك وجب رفعهما أما الأول فلأن زال للنفي وقد دخل عليه النفي ونفي النفي إثبات)

الفاء إذا انتفت عنها السببية أُعربت عاطفة.

ش(وأما الطلب فإنه يشمل)

وقد جمع القائل أنواع الطلب بقوله:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ

تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمَلاَ

أ. الأمر

ش (الأمر كقوله: يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا)

الشاهد من البيت فنستريحا فالفعل المضارع هنا منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة بعد جواب الطلب في قوله (سيري) فعل الأمر وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والألف للإطلاق.

ب .النهي

ش (والنهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي)

الشاهد من الآية (فيحل) فالفعل المضارع منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب الذي هو النهي في قوله (ولا تطغَوْا) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ج. **التحضيض**

ش(التحضيض نحو لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق)

التحضيض هو طلب فعل الشئ بنوع من الشدة وهو في اللغة بمعنى الحث والطلب بقوة وحروف التحضيض هي (هلّا، لولا، ألّا، ألا، أما، لو) والشاهد من الآية قوله تعالى : فأصدق فالفعل المضارع منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية التي تقدمها فعل طلب بمعنى التحضيض وهو (لولا أخرتني)

د.التمني

ش(والتمني نحو يا ليتني كنت معهم فأفوز)

التمني يكون في شيء صعب المنال أو صعب الحصول عليه وأدوات التمني هي:

1- ليت وهي العلامة الأصلية وأما العلامات الفرعية فهي:
2- لو، مثاله قوله تعالى: لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين.
3- هل، مع أنها حرف استفهام إلا أنها تأتي أحيانًا للتمني مثاله قوله تعالى: فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا.
4- لعلّ، مع أنها من حروف الترجي إلا أنها ايضًا تستعمل للتمني مثاله قول الشاعر:

أسرب القطا، هل من يعير جناحه لعلي إلى من قد هويت أطير

والشاهد من البيت هو استعمال (لعلي) في طلب حصول شيء صعبَ المنال.

وهذه العلامات الفرعية تكون للتمني في حالة إذا دلت على شيء يعدم حصوله أو يصعب الحصول عليه فإن لم تدل على ذلك رجعت إلى أصلها.

وبعد هذا فالشاهد من الآية قوله: فأفوز، فالفعل المضارع هنا منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية التي تقدمها فعل طلب نوعه تمني وهو قوله: يا ليت، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا.

ه. الترجي.

ش(والترجي كقوله تعالى لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع في قراءة بعض السبعة بنصب أطلع)

الشاهد من الآية (فأطلع) فالفعل المضارع هنا منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية التي تقدمها طلب نوعه ترجي.

ذهب جمهور النحاة ومعهم البصريون إلى منع نصب الفعل المضارع بعد الرجاء ولم يعدوا الرجاء من أنواع الطلب ولكن خالفهم الكوفيون والفرّاء واختاره ابن مالك ومشى عليه المؤلف هنا إلى اعتبار الرجاء من أنواع الطلب وجواز نصب الفعل المضارع بعده.

ز. الدعاء

ش(والدعاء كقوله:
رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن)

الشاهد (فلا أعدل) حيث نصب الفعل المضارع ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب الدعاء في قوله: ربِّ وفقني.

ح. الاستفهام

ش(والاستفهام كقوله:
هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضي فيرتد بعض الروح للجسد)

لباناتي: أي حاجاتي جمع لبانةٍ وهي الحاجة القوية التي يطلبها ذو الهمة العالية والشاهد من البيت قوله (فأرجو) فالفعل المضارع منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب الاستفهام في قوله هل تعرفون.

اشترط بعض العلماء كالفارسي وابن مالك والمؤلف في التسهيل أن يكون الفعل بعد الاستفهام دالًا على الاستقبال، أما إذا دلّ على وقوعه في الماضي فيتعين رفع الفعل بعد الفاء، مثال: أين ذهب زيد فنتبعه برفع الفعل وخالفهم آخرون فلم يشترطوا هذا الشرط.

ط. العرض

ش(والعرض كقوله:
يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا)

الشاهد من البيت قوله: فتبصر فالفعل المضارع هنا منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية التي تقدمها طلب العرض في قوله: ألا تدنوا، والعرض هو طلب حصول الشئ أو فعل الشئ بلين ورفق ومثله قول أمية بن أبي الصلت:

ألا رسول لنا منا فيخبرَنا ما بُعْدُ غايتنا من رأس مجرانا

بنصب الفعل يخبرنا بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية التي تقدمها طلبٌ نوعه العرض.

ش(واشترطت في الطلب أن يكون بالفعل احترازا من نحو قولك نزال فنكرمك وصه فنحدثك خلافا للكسائي في إجازة ذلك مطلقا ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه وقد صرحت بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل)

ذكر المؤلف في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أن يكون الطلب بالفعل، وهو مذهب الجمهور

الثاني: جواز الطلب بالفعل أو ما يدل على الطلب كاسم الفعل أو المصدر وغيرهما مثاله: نزالِ فهو مصدر من نزل، تقول نزالِ فنكرمَك بنصب الفعل بعد فاء السببية التي تقدمها ما يدل على المصدر، وصه فنحدثك، وصه اسم فعل وهو قول الكسائي.

الثالث: جواز ذلك إذا كان الطلب فيه لفظ الفعل أي حروفه مثل: نزالِ ففيه حروف الفعل نزل، دراكِ فيه حروف درك، بخلاف ما ليس فيه حروف الفعل مثل (صه) بمعنى اسكت، و(مه) بمعنى اكفف فليس فيهما حروف الفعل بل معنى الفعل فقط فلا يجوز نصب الفعل بعدهما وهذا هو قول ابن جني وابن عصفور.

وهناك قول رابع وهو الطلب بما وضع للدلالة على الخبر مثال: حسبك الحديث فينام الناس برفع الفعل بعد فاء السببية، وإياك وزيدًا فتسلمُ بالرفع على الصحيح، وإن كان فيه خلاف أيضًا.

وقد اختلف النحاة في سبب نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية:
أولًا: ذهب البصريون بأن الفعل منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية وذلك لأن الفاء في الأصل حرف عطف والأصل في حروف العطف أنها تدخل على الأسماء والأفعال فهي غير مختصة، وقد تقدم معنا أن الحرف يعمل في حالة إذا كان مختصًا فقط، أما إذا كان غير مختص فلا يعمل، فلما كانت الفاء هنا سببية بمعنى أن ما قبلها سبب لما بعدها حوّل الفعل إلى الاسم وقدّر فيه (أن) وجوبا.

ثانيًا: أما الكوفيون فيرون أن الناصب هنا هو مجرد الخلاف بين ما قبل فاء السببية وما بعدها بمعنى أن الفعل الواقع بعد فاء السببية مختلف في الحكم عن الفعل الذي قبلها، مثال: ائتنا فنكرمَك، فالإكرام هنا ليس أمرًا بخلاف الإتيان، ولا تنقطع عنا فنجفوك فالجفاء ليس نهيًا بخلاف الانقطاع، وأين بيتك فأزورك فالجواب ليس استفهامًا وهكذا فقالوا بأن الخلاف هنا في الجواب هو سبب الانتصاب لا غير.

ثالثًا: هناك من الكوفيين من ذهب إلى أن الناصب هو فاء السببية بذاتها ووافقه على ذلك أبو عمر الجرمي.

فائدة:

ابن جني هو أبو الفتح عثمان بن جني من علماء اللغة العربية له كتب عظيمة ورائعة منها كتاب الخصائص في اللغة العربية، وابن عصفور هو علي بن مؤمن الحضرمي الأشبيلي من أئمة العربية بالأندلس.

4- واو المعية

ش(المسألة الرابعة بعد واو المعية)

وهناك فرق بين المصاحبة والمعية فكل معيةٍ مصاحَبَة وليس كل مصاحبة معية مثال: جاء خالد وعمرو فالواو هنا عاطفة تدل على المصاحبة وقد تدل على المعية بخلاف :سرت والقمرَ فالواو هنا تفيد المعية والمصاحبة معًا.

ش(إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره)

أي ما ذكرنا في فاء السببية وأن تكون بمعنى (مع) وهذا شرط زائدة على فاء السببية فإذا لم تفد معنى المعية والمصاحبة لا ينصب الفعل المضارع بعدها ولا يشترط أيضًا لها المباشرة للفعل بل يجوز أن تعمل سواءًا باشرت الفعل أو لم تباشره.

ش(مثال ذلك قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين)

الشاهد قوله: ويعلمَ بنصب الفعل المضارع ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية التي سبقت بنفي.

ش(يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة حمزة وابن عامر وحفص)

الشاهد من الآية ولا نكذب بنصب الفعل المضارع ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو التي سبقت بطلب صيغته التمني ويلاحظ أنه فُصل بين الواو والفعل ب(لا) النافية و(نكونَ) بنصب الفعل المضارع على أنه معطوف بواو العطف على قوله نكذب.

تنبيه:

في قراءة ابن عامر برفع الفعل (ولا نكذّبُ) وليس بنصبه كما ذكره المؤلف رحمه الله هنا، وفي الشاطبية:

نكذبُ نصب الرفع فاز عليمُه وفي ونكون النصب في كسبه علا

ش(وقال الشاعر:
ألم أك جار كم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء)

الشاهد من البيت : ويكون فالفعل المضارع هنا منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية التي سبقت بطلبٍ صيغَتُه الاستفهام، والاستفهام هنا تقريري وواو المعية ينتصب الفعل المضارع بعدها ب(أن) مضمرة وجوبًا إذا تقدمها استفهام أيًا كان نوع هذا الاستفهام.

ش(وقال آخر:
لآتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم)

الشاهد: وتأتي، فالفعل المضارع هنا منصوب ب(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو التي سبقت بطلبٍ صيغَتُه النهي.

ش(وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فتنصب تشرب إن قصدت النهي عن الجمع بينها وتجزم إن قصدت النهي عن كل واحد منهما أي لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن وترفع إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني أي لا تأكل السمك ولك شرب اللبن)

قوله: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فتنصب (تشربَ) إن قصدت النهي عن كل واحد منهما، هذه العبارة غير دقيقة لأنه إذا كان المقصود عن كل واحد منهما لجزم الفعل تشرب، وكانت الواو عاطفة على الفعل تأكل المجزوم ب(لا) الناهية، والتقدير لا تأكل السمكَ وتشربِ اللبنَ، ولكن لمّا كان الفعل هنا منصوبًا فالتقدير هو النهي عن أكل السمك في حالة الجمع بينه وبين شرب اللبن فالواو هنا واو معية.

إذن نحن هنا أمام ثلاث حالات لإعراب هذه الجملة:

الأولى: لا تاكلْ السمكَ وتشربَ اللبنَ، بنصب تشربَ، ويكون النهي عن الجمع بينهما وإباحة كل واحدة منهما على حدة فتكون الواو هنا واو معية.

الثانية: لا تأكل السمكَ وتشربِ اللبنَ، بجزم تشربْ معطوفة على الفعل تأكل المجزوم ب(لا) الناهية ويكون التقدير النهي عن كل واحد منهما على حدة وتكون الواو في هذه الحالة عاطفة.
الثالثة: لا تأكل السمكَ وتشربُ اللبنَ، برفع تشرب على أن الواوَ واوُ استئنافية والجملة بعدها مرفوعة فيكون النهي عن الأكل وحده وإباحة الشرب على حدةٍ وحده.

فائدة:

نصّ بعض أهل العلم على جوازِ نصب الفعل المضارع وإن لم تتقدمه (أن) جوازًا ولا وجوبًا وممن نص على ذلك ابن مالك وغيره واعتبروه مقبولًا سماعًا، مثال: تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه، وهناك من أجازه مطلقًا كالكوفيين، وفي المسألة أقوال.

فائدة أخرى:

قد تحذف أن ويرفع الفعل المضارع بعدها مثاله قوله تعالى: (ومن آيته يريكم البرق)

عند بعض النحاة قدره: أن يريكم لأن المعنى يقتضيه، فحذفت (أن) ورفع الفعل المضارع والله أعلم.

فصل جوازم الفعل المضارع

24- ص(فإن سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم نحو قوله تعالى قل تعالوا أتل وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول إن لا محله نحو لا تدن من الأسد تسلم بخلاف يأكلك ويجزم أيضا بلم نحو لم يلد ولم يولد ولما نحو ولما يقض وباللام ولا السلبيتين نحو لينفق ليقض لا تشرك لا تؤاخذنا ويجزم فعلين إن وإذ ما وأين وأنى وأيان ومتى ومها ومن وما وحيثما نحو إن يشأ يذهبكم من يعمل سواءا يجز به ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها ويسمى الأول شرطا والثاني جوابا وجزاء وإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قرن بالفاء نحو وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير أو بإذا الفجائية نحو وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون)
ش(لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعت في الكلام على ما يجزمه)

الجزم في اللغة هو القطع وفي الاصطلاح هو حذف حركة أو حرف من حروف العلة أو حذف النون في الأمثلة الخمسة في حالة الإعراب، وفي حالة البناء يبنى على السكون في حالة الجزم إذا اتصل به نون النسوة أو على الفتح في محل جزم إذا اتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة كل ذلك إذا دخل على الفعل المضارع بأنواعه أداة من أدوات الجزم.

ش(والجازم ضربان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين والجازم، مثالين)

ينقسم الجازم إلى ضربين:

1- يجزم فعلًا واحدًا
2- يجزم فعلين أحدهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه

فصل أحوال جزم الفعل المضارع الواحد

ش(فالجازم لفعل واحد خمسة أمور أحدها الطلب)

أي إذا وقع في جواب الطلب بمعنى أن يكون مترتبًا على كلام قبله ترتب الجواب على السؤال كأن تقول اجتهد تنجح فالفعل تنجح مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب ولأنه كلام مترتب على كلام قبله كأنه ترتب الجواب على السؤال ماذا إذا اجتهدت الجواب تنجح

وقد اختلف النحاة ما هو الجازم هل هو الطلب ذاته أو شيء آخر على أقوال:

الأول: ذهب جمهور النحاة من المتأخرين إلى أن الجازم هو تقدير (إن) الشرطية مثاله اجتهد تنجح أي إن تجتهد تنجح

الثاني: ذهب الخليل وسيبويه إلى أن الطلب نفسه تضمن معنى النيابة عن الشرط مثال ضربًا زيدًا فهي كما تقول اضرب زيدًا فالجملة الطلبية تضمنت جملة الشرط

الثالث: هو نفس القول الثاني ولكن قالوا على سبيل النيابة وليس على سبيل التضمين وهو قول الفارسي وابن عصفور

الرابع: أن الفعل جزم بتقدير لام الأمر لا غير وهو أضعف الأقوال.

مسألة: شروط الجزم بالطلب

ش(الأول: الطلب وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب)
ش(الثاني: وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء)
ش(الثالث، وقصد به الجزاء فإنه يكون مجزوما بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط)

هناك شرط رابع وهو أن يصح دخول (إن لا) عليه فإذا لم تصح لا يجزم ولو سقطت الفاء وقصد به الجزاء وهذا الشرط أجمع عليه النحاة غير الكسائي وجماعة

ش(ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط وذلك كقوله تعالى قل تعالوا أتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزاء إذ المعنى تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم فلذلك جزم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو)

قوله: فيه معنى الشرط نص على علة الجزم فقد تقدم في هذه الآية طلبان وهما : قل ،وتعالوا وتأخر الجزاء أو جزاء واحد وهو أتلُ، ف(أتلُ) هنا مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب تعالوا لأن جزاء المجئ هو التلاوة وبهذا يستقيم المعنى بخلاف قل لأن التلاوة ليست جزاءًا للقول ولا يستقيم بها المعنى وفي التنزيل: (وقال ربكم ادعوني استجب لكم)، فالاستجابة مترتبة على الدعاء.

ويرى سيبويه أنه إذا توفرت الشروط جاز في الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب أمران:

1- الجزم على قصد الجزاء
2- الرفع على تقدير عدم شرط الجزاء واعتبار الطلب بلا شرط فيرفع الفعل المضارع في هذه الحالة على الابتداء أو الوصف أو الحال.

ش وقول الشاعر:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل)

الشاهد من البيت فعل: نبكِ، فهو فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الياء) لأنه واقع في جواب الطلب (قفا) لأن فيه معنى الشرط لأنه يصح أن تقول (إن تقفا نبك)

ش(وتقول إئتني أكرمك وهل تأتني أحدثك ولا تكفر تدخل الجنة)

كل هذه أمثلة لجزم الفعل المضارع في جواب الطلب.

وهنا مسألة وهي:

أن المؤلف ذكر في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية للطلب أن يكون الطلب فعلًا محضًا أي فعل أمر أو بأنواعه ولا يصح باسم الفعل أو المصدر ولكن هنا في الجزم بالطلب لم يشترط هذا الشرط ومن ثم يجوز جزم الفعل المضارع إذا كان جوابًا لاسم فعل أمر مثال: صه نحدثك أو مصدر مثل : دراك نكرمك أو في جواب طلب وضع للدلالة على الطلب وهو أنواع منه ما كان للدعاء مثاله : غفر الله لك يدخلك الجنة أو لغير الدعاء مثال: حسبك الله يحفظك أو كان للتحذير أو الإغراء مثاله إياك وزيدًا تسلم منه.

ش(ولو كان المتقدم نفيا أو خبرا مثبتا لم يجزم الفعل بعده فالأول نحو ما تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا ولا يجوز لك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل والثاني نحو أنت تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين)

يقصد بذلك الزجاج وهو مذهب الكوفيين أيضًا وعلة ذلك عندهم بأن الفعل المضارع المتصل بفاء السببية كما أنه يُنصب إذا تقدمه نفي كذلك يجزم في حالة سقطت عنه الفاء وقصد الجزاء ولكن أنكر ذلك المؤلف وأيضًا الحاجب بأنه لم يرد عليه دليل ولا سماع وأيضًا مما يرد به على الكوفيين أن جملة النفي ليس فيها معنى الشرط فلا يصح إدخال (إن) على الفعل فتقول: إن تأتنا تحدثنا لأنه بذلك ينافي معنى سياق النفي في الجملة.

قول المؤلف: والثاني نحو إلى قوله: باتفاق النحويين:

أي في حالة الإثبات لا يجوز جزم الفعل باتفاق البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة وذلك لأن جملة الإثبات ليس فيها معنى الشرط كما تقدم.

ش(وأما قول العرب أتقي الله إمرؤ فعل خيرا يثب عليه بالجزم فوجهه أن أتقي الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا)

فكما ذكرنا قبل قليل بأن الجملة قد توضع للدلالة على الطلب وإن كان ظاهر سياقها غير ذلك مثال: غفر الله لك يدخلك الجنة بجزم الفعل (يدخلك) بتقدير (ليغفر لك الله يدخلك الجنة) ولأنه يصح إدخال (إن) الشرطية عليه فتقول (إن) يغفر الله لك يدخلك الجنة.

ش(وكذلك قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم فجزم يغفر لأنه جواب لقوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا وليس جوابا للاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد)

فالفعل المضارع هنا يغفر مجزوم لأنه واقع في جواب الطلب ولكن هل الطلب هنا هو قوله هل أدلكم أو الفعل المضارع تؤمنون وهو فعل خبري وُضع موضع الطلب تقديره ءامنوا وبالنظر في سياق المعنى فلا يصح أن يكون الفعل يغفر جوابًا للطلب هل أدلكم لأن الدلالة وحدها ليست كافية لغفران الذنوب بخلاف يؤمنون لأن غفران الذنوب مترتب على الإيمان بالله ورسوله

ش(ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم باتفاق القراء)

الأصل في القراءة أنها متبعة وقد جاءت الكلمة تطهرهم بالرفع.

ش(وإن كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة)

هذا على قول بعضهم أنها صفة لصدقة وأعربها آخرون حال من خذ أي خذ من أموالهم صدقةً في حال كونها تطهرهم.

ش(ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس)

أي القياس من ناحية توفرِ شروط الجزم وليس من ناحية القراءة لأن القراءة كما قدمنا متبعة وقد اتفق القراء على رفع الفعل وليس جزمه

ش(ما قرئ قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع على جعل يرثني صفة لوليا وبالجزم على جعله جزاء للأمر)

ومن قرأ: (يرِثْني) بالجزم من القراء أبو عمرو والكسائي على الجزاء وقرأ الباقون بالرفع على أنه صفة لولي.

ش(ذا بخلاف قولك إئتني برجل يحب الله ورسوله فإنه لا يجوزفيه الجزم لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان به كما تريد في قولك إئتني أكرمك بالجزم لأن الإكرام مسبب عن الإتيان وإنما أردت ائتني برجل موصوف بهذه الصفة)

كما أنه لا يصح السياق في المعنى كذلك ليس في الجملة معنى الشرط لأنه لا تقبل دخول (إن) الشرطية عليها فلا يصح أن تقول (إن) تأتني برجل يحبْ الله ورسوله بجزم يحب لأن المعنى لم يتم.

ش(واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بلا النافية مع صحة المعنى)

هذا هو الشرط الرابع الذي تقدم ذكره وكما قدمنا بأن هذا الشرط أجمع عليه النحاة غير الكسائي وجماعة ذهبوا إلى عدم اشتراط (لا) إنما تقدر فيه (إن) فقط مع صحة المعنى و(لا) هنا الأصل **أنها ناهية ولكن متى دخلت عليها أداة شرط بطل فيها النهي وبقي فيها النفي.**

ش(وذلك نحو قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الأسد تسلم فإنه لو قيل في موضعهما إن لا تكفر تدخل الجنة وإن لا تدن من الأسد تسلم صح)

وهذا المعنى على قول جماهير النحاة صحيح مع هذا التركيب (إن لا) لأنها لو حذفت (لا) النافية لاختل المعنى تمامًا لأن الجملة حينها ستكون (إن تكفر تدخل الجنة) ولكن الكسائي ومن تبعه كما ذكرنا إنما قيد ذلك بصحة المعنى.

ش(بخلاف لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الأسد يأكلك فإنه ممتنع فإنه لا يصح أن يقال إن لا تكفر تدخل النار وإن لا تدن من الأسد يأكلك)

يلاحظ من هذه الأمثلة أن النحاة جميعًا متفقون على اشتراط صحة المعنى في السياق التي تدخل عليه (إن لا) أو (إن) فقط متى اختل المعنى فلا تصح.

ش (ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر لأنه لا يصح أن يقال إن لا تمنن تستكثر وليس هذا بجواب وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن فكأنه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئا وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب)

توضيح المثال من الآية أن فعل تستكثر واقع في جواب لا تمنن الطلب فالقياس يقول بأن الفعل يجزم لأنه واقع في جواب الطلب ولكن القراءة جاءت باتفاق القراء بالرفع وذلك لأن الفعل تستكثر وإن كان ظاهره أنه في جواب الطلب إلا أنه لا يصح أن يكون جزاءًا حيث لا يصح أن تدخل عليه (إن لا) أو (إن) فقط على كلا المذهبين لاختلال المعنى والسياق.

ش (فإن قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم قلت يحتمل ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بدلا من تمنن كأنه قيل لا تستكثر أي لا تر ما تعطيه كثيرا)

اعترض بعض النحاة على التمثيل بالبدل هنا وذلك لأن البدل إنما يصح إذا اتفق فيه شرطان:

1- أن يكون البدل والمبدل منه واحدًا
2- أن يدل المبدل منه على البدل

لكن هذا الاعتراض لم يقبل من أصحابه لأن اعتراضهم هذا إنما هو في حالة البدل المطابق أما في بدل الاشتمال فلا تشترط فيه هذه الشروط وبُناءًا عليه فتمثيل المؤلف صحيح وسديد ليس عليه غبار

ش (والثاني أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنيه الوقف والثالث أن يكون سكنه لتناسب رؤوس الآي وهي فأنذر فكبر فطهر فاهجر)

قول المؤلف في الإجابة الثالثة أمر معهود في اللغة العربية وهناك أمثلة على ذلك منها قوله تعالى: إنا اعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالًا

بتنوين سلاسل مع أنها ممنوعة من الصرف وهي قراءة الكسائي ونافع ولم ينون الباقون وذلك للتناسب مع الكلمات التي بعدها أغلالًا وسعيرًا وكذلك ما جاء في الحديث: "أنفق بلالًا ولا تخش من ذي العرش إقلالًا" فمع أن بلالًا منادى علم فالقياس أن يقال يا بلالُ ولكن نون ليتناسب مع سياق الكلام.

2- الثاني: مما يجزم فعلًا واحدًا

ش (الثاني مما يجزم فعلا واحدا لم وهو حرف ينفي المضارع ويقلبه ماضيا كقولك لم يقم ولم يقعد وكقوله تعالى لم يلد ولم يولد)

ذكرنا عن الفرّاء أن حرف النفي الأصلي عنده هو (لا) وأنه في حالة النصب تقلب (لا) إلى (لن) وفي حالة الجزم تقلب إلى (لم) و (لم) حرف باتفاق وهي حرف نفي وجزم وقلب لأنها تقلب حال الفعل المضارع إلى الماضي

إعراب لم يلد ولم يولد

لم: حرف نفي وقلب وجزم

يلد: فعل مضارع مجزوم ب(لم) وعلامة جزمه السكون والفاعل مستتر جوازًا لفظًا تقديره (هو) عائد حقيقة على لفظ الجلالة أعرف المعارف.

لم: حرف نفي وقلب وجزم

يولد: فعل لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب الفاعل مستترٌ جوازًا لفظًا معروفٌ حقيقة تقديره هو عائد على لفظ الجلالة أعرف المعارف.

3- الثالث لمّا

ش (الثالث لما أختها)

اختلف النحاة في (لما) هل هي مركبة أم بسيطة فالجمهور على أنها مركبة من (لم) و (ما) فأدغمتا وذهب غيرهم إلى أنها كلمة واحدة بسيطة وليست مركبة وهي حرف في هذا الموضع باتفاق وهي حرف نفي وقلب وجزم أيضًا ك(لم) ولكنها تختلف عنها كما سنبيّن إن شاء الله.

ش (كقوله تعالى لما يقض ما أمره بل لما يذوقوا عذاب)

لما: حرف نفي وجزم وقلب.

يقض: فعل مضارع مجزوم ب(لما) وعلامة جزمه حذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو.

لما: نفس ما تقدم.

يذوقوا: فعل مضارع مجزوم ب(لما) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة والواو ضمير الجماعة فاعل.

ش(وتشارك لم في أربعة أمور وهي الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى المضي)

ويقصد بقلب زمانه إلى المضيِّ أن المضارع تغيره من ناحية المعنى لا اللفظ بل يظل مضارعًا معربًا كما هو وإن تغير معناه إلى الماضي ومما تشارك (لما) مع (لم) أن كليهما يدخل عليه همزة الاستفهام كقوله تعالى: (ألم نشرح لك صدرك)، وكقولك: ألما أحسن إليك.

ش(وتفارقها في أربعة أمور أحدها أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال بخلاف المنفي بلم فإنه قد يكون مستمرا مثل لم يلد وقد يكون منقطعا مثل هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا ومن ثم امتنع أن تقول لما يقم ثم قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام)

فالنفي ب (لم) إنما يكون لغير المتوقع مثال: لم يقم زيد فهو لا يتوقع قيامه بخلاف (لما يقم زيد) فهو نفي لقيامه ولكن يتوقع أن يقوم وكقول الشاعر:

فإن كنتُ مأكولًا فكن خير آكل وإلا فأدركني ولمّا أمزّقِ

هذا هو معنى أن نفي لما إنما هو مستمر للحال بخلاف لم فقد يستمر للأبد مثل (لم يلد ولم يولد) وقد ينقطع النفي مثل قوله تعالى: (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئًا مذكورا)، لأنه صار شيئًا مذكورًا بعد أن كان لا شيء.

ش(والثاني أن لما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو {بل لما يذوقوا عذاب} أي إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه ولم لا تقتضي ذلك ذكر هذا المعنى الزمخشري والاستعمال والذوق يشهدان به)

فالنفي المطلق لا يرد على كلمة (لما) بخلاف(لم)

ش(الثالث أن الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فتقول قاربتها ولما تريد ولما أدخلها ولا يجوز قاربتها ولم)

ذكر المحقق محمد محي الدين بن عبدالحميد رحمه الله فائدة هنا فقال: قد ورد حذف المجزوم ب(لم) في أبيات قليلة لا تثبت بها قاعدة وقد اعتبرها العلماء من ضرورات الشعر **لأن البيت والبيتين إذا جاءا على خلاف الشائع في استعمال العرب لم يعتد بهما من ذلك** قول إبراهيم بن هرمة القرشي وهو آخر من يحتج بشعره من الشعراء:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

أراد إن وصلت وإن لم تصل يريد حفظها على كل حال ومن ذلك قول آخر:

يا رب شيخ من لكيز ذي غنم في كفه زيغ وفي الفم فقم

أجلح لم يمشط وقد كاد ولم

أراد وقد كاد يشمط ولم يشمط أي قاربه ولم يبلغه فحذفه للعلم بالمحذوف

ش(والرابع أنها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف لم، تقول إن لم تقم قمت ولأيجوز إن لما تقم قمت)

وبهذا جاء التنزيل (فإن لم تفعلوا) (وإن لم تفعل فما بلغت رسالته)

4- اللام الطلبية

ش(الجازم الرابع اللام الطلبية)

هذا احتراز من اللام التي ينصب الفعل المضارع بعدها ب(أن) مضمرة جوازًا فهي حرف جر أما اللام الطلبية فليست حرف جر إنما حرف جزم

ش(وهي الدالة على الأمر نحو (لينفق ذو سعة من سعته) أو الدعاء نحو (ليقض علينا ربك)
الجازم الخامس لا الطلبية)

هناك اسم ثالث وهو طلب مساوٍ لمساوٍ أي قرينٍ لقرينٍ ويسمى التماسًا وهو مصطلح متأخر محدث والمشهور هو كسر اللام الطلبية وقد تفتح في لغة بني سليم ويجوز تسكينها بعد الواو مثال: وليشهد، والفاء: فلينفق، وثُمَّ: (ثم ليقضوا تفثهم).

5- لا الطلبية

الجازم الخامس (لا الطلبية) هو احتراز من لا النافية والزائدة

ش(وهي الدالة على النهي نحو (لا تشرك بالله) أو الدعاء نحو (لا تؤاخذنا))

قوله (لا تشرك بالله) :

لا: ناهية جازمة

تشرك: فعل مضارع مجزوم ب(لا) الناهية وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر وجوبه تقديره أنت

بالله: جار ومجرور متعلق بالفعل

هنا مسألة وهي هل يجوز الفصل بين (لا) الطلبية ومعمولها؟ والجواب أنه يجوز فتقول: لا اليوم أضرب زيدًا أو تشرب لبنًا ويفصل بين (لا) ومعمولها الظرف والجار والمجرور لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع مع غيرهما ولكن هنا رأي آخر لبعض النحاة أنه لا يجوز الفصل بين (لا) الطلبية ومعمولها والله أعلم.

فائدة:

الأصل أن الطلب سواءًا كان (باللام) أو (لا) يكون للغائب لكن نلاحظ أيضًا في الأمثلة المذكورة أنها دخلت على المخاطب فمعنا -هنا- الغائب والمخاطب وأيضًا هناك الدخول على المتكلم والغالب في (لا) الطلبية الناهية أنه يكثر دخولها على المخاطب:
لا تشرك ،لا تؤاخذنا ،لا تضرب ،لا تشرب لا تفعل، وكذلك على الغائب أما على المتكلم فيندر.

أما اللام الطلبية فدخولها على المتكلم والمخاطب قليل مثال المتكلم ما جاء في الحديث النبوي الصحيح: "قوموا فلأصلي لكم" فهنا دخلت لام الطلب على المتكلم وفي التنزيل: (فلنحمل خطاياكم)

وللمخاطب جاء في قراءة أبي بن كعب: (وبذلك فلتفرحوا)، والقراءة المشهورة: (وبذلك فليفرحوا).

فصل: ما يجزم فعلين

ش(وأما ما يجزم فعلين فهو إحدى عشرة أداة)

يُسمى الفعل الأول فعل الشرط والفعل الثاني جوابه وجزاؤه وهي تنقسم من حيث الجملة إلى حروف وأسماء:

1- **إن**: وهي حرف باتفاق.
2- **إذ ما ومهما**: اختلفوا فيهما كما تقدم وقد رجّح المؤلف أنهما اسمان وليسا حرفين كما نص على ذلك في قوله في الحروف وليس منه مهما وإذ ما ، أي ليس من الحروف.
3- ما عدا ذلك فكله أسماء: وهي تنقسم أيضًا إلى قسمين:
   أ. ظرف
   ب. غير ظرف

أما غير الظرف فهي: **من ومهما**

أما الظرف فهي **أين وحيثما وأنّى** وهي ظرف مكان **ومتى وأيان** ظرف زمان، وتبقى **(أي)** فهي على حسب ما تضاف إليه فتارة للزمان وتارة للمكان هذا على سبيل الإجمال وسيأتي بيان ذلك كله إن شاء الله تعالى

1- إنْ

ش(وهي إن نحو إن يشأ يذهبكم)

إنْ حرف باتفاق كما تقدم وهي أم الباب فإعراب الآية، إن أداة جزم تجزم فعلين الأول هو فعل شرط والثاني جزاؤه، يشأ: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو عائد على لفظ الجلالة، يذهبكم: جواب الشرط وجزاؤه مجزوم وعلامة جزمه السكون والفاعل أيضًا ضمير مستتر جوازًا عائد على لفظ الجلالة، والكاف: ضمير مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع.

الأصل في حروف الجزم أنها تدخل على الأفعال وقد أشكل ذلك في قوله تعالى: (إن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله)، حيث دخلت أداة الشرط (إن) هنا على اسم وقد أُجيب عن ذلك بأن الآية في تقدير جملة فعلية دلّ عليها ما بعدها والتقدير: (وإن استجارك أحد من المشركين فأجره)

2- أين

ش(و أين نحو أينما تكونوا يدرككم الموت)

أينما: أين اسم شرط دالٌ على المكان وما زائدة (تكونوا) فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة وكان هنا تامّةٌ والواو فاعل.

يدرككم: جواب الشرط وجزاؤه مجزوم وعلامة جزمه السكون، والكاف: ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدم، والميم: علامة الجمع.

الموت: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

3- أي

ش(وأي نحو أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)

أي: اسم يعم العاقل وغير العاقل وإن كانت لغير العاقل أكثر، وإذا أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان وإذا أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان وإذا أضيفت إلى مصدر فهي مفعول مطلق وهي الأداة الوحيدة الشرطية التي تعرب وما عداها فهو مبني وإعرابها على حسب موقعها من الجملة فتارةً تأتي مبتدأً وتارة مفعولًا به وتارةً خبر كان الناقصة وتارةً مفعولًا مطلقًا وتارةً مجرورة بحرف جر وتارةً مضافًا إليه وتارة نائبًا عن ظرف الزمان والمكان.

وإعرابها هنا في الآية:

أي: اسم شرط مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وما زائدة.

تدعوا: فعل مضارع فعلُ الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة وواو الجماعة فاعل.

فله: الفاء واقعة في جواب الشرط وجزاءه، له: جار ومجرور متعلق بكائن محذوفٍ خبر مقدم.

الأسماء: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الحسنى: صفة للأسماء مرفوعة بضمة مقدّرة منع من ظهورها التعذر، والجملة الإسمية واقعة في جواب الشرط وجزاءه.

4- مَنْ

ش(ومن نحو من يعمل سوءا يجز به)

الشاهد: **مَنْ** وهي اسم شرط وهي من الأسماء التي تكون للعاقل وهي عامة في الزمان والمكان.

5- ما

ش(وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله)

ما الشرطية اسم باتفاق وهي تعم العاقل وغير العاقل كما أنها عامة في الزمان والمكان.

6- مهما

ش(مهما كقول امرئ القيس:
أغرك مني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعل)

مهما اسم شرط على الصحيح كما رجحه المؤلف سابقًا وهي مبهمٌ في الزمان وقد اختلف النحاة في مهما هل هي مركبة أم بسيطة فذهب الخليل وابن فارس إلى أنها مركبة من (ما) و(ما) ف(ما) الأولى أداة الشرط و(ما الثانية) زائدة فاستثقل اجتماعهما فقلبت ألف الأولى هاء فقيل (مهما) وهو أيضًا مذهب البصريين ولكن يرى سيبويه والكوفيون بأنه مركبة من (مه) أي اكفف أو انكفف و(ما) زائدة ولكن صاحب التاج العروس الزبيدي رحمه الله أنكر على من قال بأنها مركبة وذهب إلى أنها بسيطة والله أعلم.

والشاهد من البيت: مهما، فهي اسم شرط على الراجح مبني على السكون وهي وما بعدها في محل رفع خبر (أن)

تأمُري: فعل مضارع فعلُ الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة وياء المخاطب فاعل.

القلب: مفعول به منصوب وعلامة نصبة الفتحة الظاهرة على آخره.

يفعلِ: جواب الشرط وجزاؤه مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدّر على آخره منع من ظهوره حركة الرويّ.

7- متى

ش(ومتى كقول الآخر متى أضع العمامة تعرفوني)

متى اسم شرط مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية.

أضع: فعل الشرط مجزوم بالسكون وحُرِّك بسبب التقاء الساكنين.

تعرفوني: جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بحذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والنون هنا هي نون الوقاية.

8- أيّان

ش(وأيان كقوله فأيان ما تعدل به الريح تنزل)

أيّان اسم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية وهو بفتح الهمزة ويجوز كسرها في لغة بني سليم فيقال إيان.

الشاهد من البيت: تعدل، فعل الشرط، وتنزلي: جواب الشرط وجزاؤه.

قال الشيخ محمد محي الدين رحمه الله: وفي هذا البيت نكتة غير ذلك وحاصله أن (أيّان) يجزم فعلين وإن اتصلت به ما الزائدة من غير أن يكون هذا الاتصال واجبًا فيها بدليل قول آخر:

أيّان نؤمنك تأمن غيرنا وإذا لم تدرك الأمن منا لم تزل حَذِرا

9- حيثما

ش(وحيثما كقوله: حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان)

ذهب الجمهور إلى أن **حيثما** و**(إذما)** لا تعملان الجزم إلا إذا اقترنتا ب**(ما)** الزائدة إلا أن الفرّاء أجاز العمل بهاتين الأداتين بدون (ما) والأول هو الصحيح، والشاهد من البيت: تستقيم فعل الشرط، يُقدّر جواب الشرط وجزاؤه.

10-إذما

ش(وإذ ما كقوله: وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا)

تقدم أن الراجح في **(إذ ما)** أنها اسم وليست حرفًا وهي اسم شرط والشاهد من البيت: تأتِ، فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، تلفِ: جواب الشرط وجزاؤه مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

11-أنّى

ش(وأني كقوله: فأصبحت أنى تأتها تستجر بها تجد)

أنّى، اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمنية، **وأنّى** و (من) تعملان مطلقًا ولا تدخل عليهما (ما) الزائدة لكن أجاز الكوفيون دخول (ما) عليهما ويعملان الشرطية.

هنا فائدة جميلة ذكرها المحقق محمد محي الدين بن عبد الحميد رحمه الله فيما يتعلق بالبيت خلاصة ما ذكره أنه حدث خطأ في النقل حيث إن الصحيح في عجز البيت:

كلا مركبينا تحت رجلك شاجر

وهو للبيد بن ربيعة العامري أما عجز البيت الذي ذكره المؤلف فهو هكذا:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبًا جزلًا ونارًا تأججا

فائدة:

نلاحظ مما تقدم أن لأدوات الشرط مع ما الزائدة ثلاث حالات:

1- لا تعمل إلا إذا اقترنت بها (ما) وهي (حيثما) و(إذ ما) وأجاز الفرّاء عملهما بدون ما.
2- لا تدخل عليهما (ما) على الراجح وهي (مهما) و (ما)
3- جواز دخول ما عليها وليست شرطًا في عملها وهي بقية الأدوات وهو مذهب الكوفيين.

ش(فهذه الأدوات التي تجزم فعلين)

الأصل أن الجزم من خصائص الفعل المضارع فكيف دخل على الماضي والجواب أن الماضي هنا مع دخول أداة الشرط غيَّر معناه إلى المستقبل فتضمَّن معنى الفعل المضارع مثال: إن جائني زيد أكرمته ويعرب في هذه الحالة على البناء على الفتح في محل جزم.

ش(ويسمى الأول منهما شرطا ويسمى الثاني جوابا وجزاء)

هل يشترط تأخر الجواب والجزاء على الشرط؟

ذهب البصريون وجمهور النحاة إلى وجوب تأخر جواب الشرط والجزاء على فعل الشرط فمتى تقدم لا يسمى جواب الشرط وجزاؤه في هذه الحالة وإنما يُسمى دليلًا على جواب الشرط وجزاءه مثال: أنت ناجح إن اجتهدت في دراستك، فجملت أنت ناجح تسمى دليلًا على جواب شرط وجزاء محذوف دلّ عليه دليل الجواب، وخالف في ذلك الكوفيون وابن المبرد فأجازوا تقدم جواب الشرط وجزاءه.

مسألة:

لم يذكر المؤلف من أدوات الشرط (إذا) و(كيف) و (لو) وهو في ذلك تابع لابن مالك.

1- **إذا**: نصَّ ابن آجروم في آجروميته على أن (إذا) تعمل في الشعر خاصةً ولكن هناك من النحاة من أجاز عملها في النثر وهو قليل وإنما لم يعملوا (إذا) شرطية لأن ما بعدها متحقق الوقوع بخلاف معنى الشرط لأنه غير متحقق الوقوع مثال: إن تجتهد تنجح فالنجاح غير محقق إنما محتمل الوقوع
2- **كيف:** ذهب الكوفيون على أنها تجزم واشترط بعضهم اقترانها ب(ما) الزائدة (كيفما) لأن فيها معنى الجزاء ولكن منع بعضهم ذلك لأنه لا يشترط من كون الأداة أن فيها معنى الجزاء أنها تجزم.
3- **لو**: وهي حرف باتفاق وهي امتناع لامتناع غالبًا وقد يأتي جوابها غير ممتنع، مثال: لو ركبت طائرةً وصلت إلى مبتغاك، لأنه ممكن أن تصل لمبتغاك بغير الطائرة وغالبًا ما تدخل (لو) على الماضي وقد تدخل على المضارع فتقلب زمانه إلى الماضي مثاله قوله تعالى: (لو أطاعونا ما قتلوا).

ش(إذا لم تصلح الجملة الواقعة لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء)

لماذا خُصت الفاء دون غيرها من الحروف؟ لأن فيها معنى السببية والتعقيب وقد تحذف أحيانًا مثاله: من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرُها.

ش(وذلك إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفي بلن أو ما أو مقرون بقد أو حرف تنفيس نحو قوله تعالى وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير)

وقد جمعها القائل في بيت شعر فقال:

اسمية طلبية وبجامد وبما وقد وبلن وبالتنفيس

ش(ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون وإنما لم أقيد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الإسمية لأنها لا تدخل إلا عليها فأغناني ذلك عن الاشتراط)

إذا الفجائية حرف على الصحيح ويؤتى بها للربط فلا يبتدأ بها الكلام وهي تحل محل الفاء بشروط:

أ. أن تكون أداة الشرط هي (إن)
ب. أن تكون جملة جواب الشرط وجزاءه جملة اسمية موجبة وليست فعلية.
ت. أن لا تتصدر الجملة الإسمية إنّ المؤكدة الناسخة ويجوز الجمع بين (إذا) الفجائية و(فاء) السببية كما في قوله تعالى: (فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا)، ويكون الجمع بينهما من باب تأكيد الجواب والجزاء.

نلاحظ مما سبق أن جملة الشرط تتألف من فعل الشرط وجملة جواب الشرط وجزاءه وقد بين المؤلف شروط صلاحية جملة جواب الشرط وجزاءه ولكن لم يوضح شروط جملة الشرط وهي كالتالي:

1- أن تكون جملة فعلية سواءًا كانت مضارعًا أو ماضيًا لفظًا لا معنى فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية، أما قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره)، فقد بينا بأن (إن) هنا إنما دخلت على تقدير جملة دلّ عليها ما بعدها.
2- أن لا يكون الشرط طلبيًا فلا يصح: إن اضرب زيدًا ضربته، ولكن يصح: إن لا تضرب زيدًا ضربته، لأن لا وإن كانت في الأصل ناهية فكما ذكرنا سابقًا أنه متى دخلت عليها أداة الشرط تحولت إلى نافية فحسب.
3- أن لا يكون الشرط فعلًا جامدًا مثل عسى أو ليس فلا يصح: إن عسى زيدٌ قام قمت.
4- أن لا تقترن جملة الشرط ب(قد) أو حرف من حروف التنفيس.
5- أن لا تنفى جملة الشرط بحرف نفي سوى (لم) و(لا) مثاله: (فإن لم تفعلوا فاتقوا النار)، وكقولك: إن لا تدنُ من الأسد تسلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
"وعند الصباح يحمد القوم السرى"

تم بفضل الله بتاريخ:

1-9-2019 الساعة 10:40 مساءًا.

الموافق 2 من شهر محرم 1441هـ